دراسات اجتماعية

دورية محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية- الجزائر

العددالخامس عشر(15) –اوت 2014 –

الشباب الحضري وشبكة العلاقات الاجتماعية التي يوظفها في البحث عن أول منصب عمل

أ. ياسف عبد الكريم

العوامل السوسيو ثقافية المؤثرة في التكيف المهني للعمال

أ. شرع الله ابراهيم

دور تلبية المؤسسة لحاجات الموارد البشرية في تحقيق الكفاءة الإنتاجية،

أ. ميلاط نضرة

آليات ترقية الجامعة والبحث العلمي في الجزائر: الواقع و الآفاق

أ. كبار عبد الله

التطورات التقنية وتأثيرها على اللغة

أ. عبد الرحمان ضامر وليد

البطالة والعنف، حالة الجزائر،

أ. مسيح الدين تسعديت

قراءة سوسيودينية لظاهرة الانتحار في الجزائر،

أ. شيخي رشيد

المجتمع المدني و الديمقراطية: جذور و آفاق،

أ. بلعلمي كلثوم

الوضعية الاجتماعية-السياسية والمهنية للقائم بالإعلام في الجزائر -السياسة الإعلامية بين مرحلتي الحزب الواحد والتعددية

أ. بغداد باي عبد القادر

الدين بين النظرة الشرعية والنظرة الموضوعية

أ. عبد الحميد بن الشيخ

الرقم الدولي ISSN 0478-2170

بسم الله الرحمن الرحيم

دراسات اجتماعية

دورية فصلية محكّمة تصدر عن :

مركز البصيرة

للبحوث والاستشارات
والخدمات التعلمية

العدد الخامس عشر (15)
أوت 2014

رئيـــس التحـــرير

أ. العمرية عز الدين

azdlamria@gmail.com

المراسلات باسم مديرة البحوث والاستشارات
والخدمات التعلمية وهيبة قطوش

46 تعاونية الرشد القبة القديمة – الجزائر

ها: 0021321289778
فا: 0021321283648
نقال: 0553.19.20.70

البريد الإلكتروني:
Markaz_bassira@yahoo.fr
barkazbassira@yahoo.fr

الموقع الإلكتروني:
www.albasseera.net

حقوق الطبع محفوظة

ردمد: 2170.0478

التوزيع

دار الخلدونية للنشر والتوزيع
05، شارع محمد مسعودي القبة الجزائر.
ها/فا : 021.68.86.48
ها : 021.68.86.49

قواعد النشر

تقبل البحوث والدراسات التى تعالج القضايا المتخصصة المتميزة. ويشترط فى تلك الأعمال مراعاة قواعد النشر التالية:

1) أن يتوافق البحث مع أهداف الدورية ومحاورها.

2) أن يكون البحث غير منشور سابقا.

3) يرفق البحث بإقرار خطي بعدم تقديم البحث إلى أي جهة أخرى لغرض النشر.

4) أن لا يكون البحث جزءا أو مقتطفا أو مقتبسا من رسالة تخرج نال بها صاحبها شهادة علمية.

5) يرفق البحث بملخصين: (العربية والفرنسية)أو (العربية والإنجليزية).

6) يقدم الباحث نبذة مختصرة عن سيرته الذاتية.

7) ترسل البحوث والدراسات إلكترونيا أو تسلم في قرص مضغوط إلى إدارة المجلة.

8) تقبل البحوث باللغات: العربية والفرنسية والإنجليزية، على ألا يقل عدد صفحات البحث عن 15 صفحة ولا يزيد عن 25 صفحة، وألا يزيد عدد الأشكال والملاحق عن 15 بالمائة من حجم البحث.

9) أن يكتب البحث ببرنامج (Word). بـ: بخط: (Arabic Transparent) حجم 14 بالنسبة إلى المتن وحجم 10 بالنسبة إلى الهوامش (اللغة العربية) وبخط: (Roman Times New) حجم 12 بالنسبة إلى المتن وحجم 10 بالنسبة إلى الهوامش (اللغة الأجنبية).

10) أن يراعى فى البحث المنهجية العلمية، ومناهج البحث العلمى. وعلى صاحبه الالتزام بالموضوعية.

11) توثق هوامش البحث وقائمة مصادره ومراجعه في نهاية البحث.

I2) تخضع البحوث للتحكيم العلمى المتعارف عليه عالميا، و يبلغ الباحث بقرار هيئة التحرير في آجالها.

I3) يعدّ البحث فى حكم المسحوب إذا تأخر الباحث عن إجراء التعديلات المطلوبة على البحث لمدة تزيد عن شهر من تاريخ تسلمه الرد بوجوب التعديل.

I4) لا يمكن للباحث أن يسحب بحثه بعد موافقة الهيئة العلمية عليها و إدراجها ضمن مواضيع المجلة.

I5) الإدارة ليست ملزمة بنشر كل البحوث التى تصلها وليست ملزمة كذلك بإعادتها نشرت أم لم تنشر.

I6) تعبر البحوث عن رأى صاحبها ولا تمثل بالضرورة رأى الدورية أو المؤسسة التى تصدرها.

I7) يحق للدورية إعادة نشر البحث كاملا أو جزءا منه بأى شكل وبأى لغة دون الحاجة إلى استئذان الباحث، إذ تتمتع الدورية بكامل الحقوق الفكرية للبحوث المنشورة فيها.

من حق الدورية إصدار عدد يخصص بأكمله لغرض واحد عند الحاجة.

هيئة التحرير

أ.العمرية عز الدين جامعة الجزائر
أ.جابي عبد الناصر جامعة الجزائر
أ.زيبري حســـــين جامعة الجلفة

عنوان المراسلات :
رقم 46 تعاونية الرشد

القبة القديمة - الجزائر

هاتف: 021.28.97.78
فاكس: 021.28.36.48
النقال: 0550.54.83.05

الموقع الإلكتروني:
http/www. baseeracenter.com

البريد الإلكتروني:
markazbassira@yahoo.fr

الهيئة العلمية

أ. بومخلوف محمد.....جامعة الجزائر

أ. جابي عبد الناصر.....جامعة الجزائر

أ. بوكربوط عز الدين.....جامعة الجلفة

أ.زرواتي عبد الرشيد.....جامعة المسيلة

أ. بوشرف كمال.....جامعة الجزائر

أ. بوعجناق كمال.....المركز الجامعي خميس مليانة

أ. الزهرة شريف .....جامعة الجزائر

أ. عبورة محمد .....جامعة الجزائر

يوسف حنطابلي .....جامعة البليدة

بوقرة كمال .....جامعة باتنة

د. زيبري حسين..... جامعة الجلفة

د. ضامر وليد عبد الرحمن.....جامعة الشلف

دراسات اجتماعية

أمة تتعلم، أمة تتقدم

دورية دراسات اجتماعية – العدد 15 –أوت 2014

محتويات

الافتتاحية	أ/العمرية عز الدين	7
الشباب الحضري وشبكة العلاقات الاجتماعية التي يوظفها في البحث عن أول منصب عمل،	أ. ياسف عبد الكريم	11
العوامل السوسيوثقافية المؤثرة في التكيف المهني للعمال،	أ. شرع الله ابراهيم	27
دور تلبية المؤسسة لحاجات الموارد البشرية في تحقيق الكفاءة الإنتاجية،	أ. ميلاط نضرة	39
آليات ترقية الجامعة والبحث العلمي في الجزائر: الواقع و الآفاق،	أ. كبار عبد الله	55
التطورات التقنية وتأثيرها على اللغة،	أ. عبد الرحمان ضامر وليد	75

البطالة والعنف، حالة الجزائر،	أ. مسيح الدين تسعديت	85
قراءة سوسيودينية لظاهرة الانتحار في الجزائر،	أ. شيخي رشيد	103
المجتمع المدني و الديمقراطية: جذور و آفاق،	أ. بلعلمي كلثوم	119
الوضعية الاجتماعية- السياسية والمهنية للقائم بالإعلام في الجزائر - السياسة الإعلامية بين مرحلتي الحزب الواحد والتعددية	أ. بغداد باي عبد القادر	137
الدين بين النظرة الشرعية والنظرة الموضوعية	أ. عبد الحميد بن الشيخ	153

افتتاحية العدد

بسم الله والصلاة والسلام على أشرف خلق الله سيدنا محمد بن عبد الله، أما بعد

تحمل مقالات العدد 15 من الدورية مجموعة من المقالات التي تدرس ظواهر متنوعة تخص مختلف تخصصات علم الاجتماع بمقاربات متعددة، فالمجموعة الأولى منها تعنى بالمورد البشري حيث حاول الباحث في الدراسة الأولى، تسليط الضوء على الظواهر الاجتماعية في المدينة الجزائرية، من منظور الشبكات الاجتماعية ، و بالتحديد وضع الشباب الحضري في قلب التحليل السوسيولوجي آخذا بعين الاعتبار وسطه الاجتماعي، حيث درس الشبكات الاجتماعية الثلاثة التي يستخدمها للبحث على العمل.

ويعالج المقال الثاني جملة المتغيرات، الأسباب و الميكانيزمات المتحكمة في ظاهرة التكيف مع الوسط المهني و ذلك من جانب سوسيولوجي و ببعد سوسيوثقافي. فكانت المحاولة لتفسير وتحليل المتغيرات السوسيولوجية وبالأخص السوسيوثقافية التي تؤثر في عملية التكيف المهني.

في حين تهدف الدراسة الثالثة إلى إبراز العلاقة التبادلية بين اهتمام المؤسسة بحاجات الموارد البشرية ، وبين تحسين الإنتاج والارتقاء بالإنتاجية، من خلال بحث المؤسسة عن أفضل الاستراتيجيات التسييرية، التي تضمن لها عملية الاستثمار الفعال للموارد والطاقات الداخلية، ومنها الموارد البشرية، باعتبارها القادرة على الإبداع والتجديد وتحقيق الأداء المتميز، التنافسي والاستراتيجي، في محاولة تشخيص واقع هذه الظاهرة في المؤسسة الجزائرية.

أما المجموعة الثانية من المقالات فلقد جاءت أكثر تنوعا حيث اهتمت الدراستين المواليتين بتوصيف و تحليل واقع البحث العلمي في الجزائر و الأسباب الكامنة وراء تردي فعالية البحوث العلمية الأكاديمية في بلادنا، كما اقترحت أفكارا من اجل الخروج من هذه الأزمة التي تعاني منها الجامعات والأساتذة والفضاء الجامعي بصفة عامة. والتطورات التقنية المعاصرة باعتبارها واحدة من أهم مزايا العصر، إلا أن لهذه التطورات تأثير على بنية اللغة في المجتمعات التي تقوم بالتعامل مع هذه المنتجات لأنها في الغالب تحتفظ بأسمائها في لغة بلد الإنتاج ، وبالتالي تساعد في دخول مفردات جديدة وخاصة في البلدان الأقل تطورا مما يجعل اللغة غير فاعلة حضاريا".

ولقد اعتمدت الباحثة في مقالها حول العلاقة بين البطالة والعنف على اعتبار البطالة ظاهرة ذات أبعاد مختلفة، فهي ظاهرة اقتصادية تبين وجود خلل في النشاط الاقتصادي، وظاهرة اجتماعية تزعزع تركيبة المجتمع ووظائفه، وظاهرة سياسية بعدما أصبحت مؤشرا فعالا في الفصل بين الأنظمة الناجحة والأنظمة الفاشلة. هذا ما جعل منها اليوم السبب الرئيسي في زعزعة استقرار الدول لاسيما المتخلفة منها، التي عادة ما اقترنت ظاهرة فشل سياساتها الاقتصادية مع استعصاء نهج الإصلاحات السياسية حتى صارت تنعت بالدول الفاشلة.

في حين تناولت الدراسة السابعة ظاهرة الانتحار باعتبارها من الظواهر الاجتماعية السلبية التي أصبحت تهدد بقاء واستمرار البناء الاجتماعي، جاءت هذه الدراسة كمحاولة للإمام بالظاهرة في الجزائر من بعض جوانبها وذلك من خلال تحديد مفهومها، وتوضيح من هو المنتحر بالإضافة إلى إعطاء فكرة عن توزيع حالات الانتحار وطنيا.

أم المقال ماقبل الأخير فلقد سلطت فيه الباحثة الضوء على مفهوم المجتمع المدني و كيفية تمظهره في الحياة السياسيّة انطلاقا من اعتبار المشاركة السياسية في شتى صورها وآلياتها ضامنة لحق المجتمع المدني ،و دوره في صنع حياته و اتخاذ قراراتها ولأنّها الشرط اللازم للإيفاء بمتطلبات تنظيم العلاقة بين السلطة السياسيّة والمجتمع المدني ومقتضيات شرعيتها و توازنها من جهة، و هي من جهة أخرى الوسيلة الوحيدة لتحديد أهداف هذه العلاقة وحل مشكلاتها وفقا لإرادة المجتمع المدني و تعبيرًا عن خصائصه واحتياجاته،وهي من جهة ثالث شرط تنمية الدّولة و تطورها الايجابي.

الدراسة الأخيرة اهتمت بالمكلف بالإعلام على اعتبار ميل الكثير من المفكرين وأساتذة الإعلام إلى تثمين الدور الذي يقوم به القائم بالاتصال والوسيلة والجمهور، كعناصر تحتل الصدارة على غرار بقية العناصر الاتصالية المشكلة للعملية الاتصالية، فهو دور مرتبط أساسا بمدى كفاءة كل من القائم بالاتصال والوسيلة الإعلامية والجمهور المتلقي، لكن الصحفي يعد حجر الزاوية في الاتصال الجماهيري في الأساس الأول، باعتباره محور العملية الإعلامية الحديثة، لذلك يعنى هذا المقال بدراسة وضعيته الاجتماعية والمهنية .

رئيس التحرير
أ.العمرية عز الدين

الشباب الحضري وشبكة العلاقات الاجتماعية التي يوظفها في البحث عن أول منصب عمل

دراسة ميدانية على عينة من الشباب (ذكور) في بلدية سيدي امحمد -مدينة الجزائر-

أ/عبد الكريم ياسف
باحث في علم الاجتماع الحضري

مقدمة:

تعتبر الحياة الاجتماعية في المدينة نسيجا متشابكا من العلاقات الاجتماعية المعقدة، الناتجة عن تجمع أفراد وجماعات من بيئات وفئات وانتماءات مختلفة، وينجم عن هذا التفاعل المستمر تصرفات اجتماعية متنوعة نتيجة تأثير الأفراد في بعضهم البعض بصورة مباشرة وغير مباشرة من خلال المعاملات والعلاقات التي تربطهم.

حيث تعتبر المدينة إطارا ماديا ووحدة حياة اجتماعية تمتاز بصفة واضحة بسكانها غير المتجانسين، من حيث الأصل والطبقة والثقافة والمهنة، كل هذا يجعل من الظواهر الاجتماعية الحضرية صعبة الدراسة والفهم.

وقد جرت عدة محاولات لفهم الظواهر الاجتماعية في الوسط الحضري، ولكن مع تطور الحياة الحضرية وازدياد حجمها وتعقد حياتها، حدث نوع من العجز في تقديم صورة كافية وفهم سليم لمجتمع المدينة جراء استعمال مفاهيم كلاسيكية في علم الاجتماع عامة وعلم الاجتماع الحضري خاصة لم تواكب التطورات التي تشهدها المجتمعات الحضرية.[1]

[1] حمدوش رشيد، **مسألة الرباط الإجتماعي في الجزائر المعاصرة إمتدادية أم قطيعة**، دار هومة، الجزائر، 2009 ص 262

لذلك اتجهت الأنظار إلى مفاهيم جديدة مثل "الشبكات الاجتماعية"، التي تقدم نظرة جديدة للمجتمع والتي تجعل من العلاقات الاجتماعية المهيكلة مصدرا هاما وأكثر قوة للشروح السوسيولوجية.[1]

هذا الاتجاه الشبكي ساعد في دراسة العلاقات الاجتماعية المتشابكة والمعقدة في الوسط الحضري.[2]

فبدلا من رؤية الفرد الحضري في المجتمع المدينة على أنه منعزل مطموس الهوية، لا معياري ووحيد، " فإن نظرية الشبكات الاجتماعية أو شبكة العلاقات الاجتماعية تقترح أن النظام الاجتماعي المتغير قد استبدل مجموعة من الأواصر التي كانت تقوم على أساس الاشتراك في المنطقة السكنية الواحدة بأخرى جديدة تقوم على أساس الاشتراك في المصلحة وأيضا على أساس أن مجتمع المستقبل سيكون مجتمعا علائقيا لا إقليميا.[3]

إن الانطلاق من العلاقات الاجتماعية لدراسة الظواهر الاجتماعية بالمدينة الجزائرية أمر مهم جدا وذلك راجع إلى أن شبكات العلاقات تلعب دور المحرك الرئيسي للحياة الاجتماعية في المجتمع الجزائري.[4] وفهم آلية عمل هذه الشبكات الاجتماعية يؤدي إلى فهم الظواهر الاجتماعية بالمدينة، واهتمامنا بالمدينة الجزائرية راجع إلى سرعة نموها نظرا إلى سرعة تحضر المجتمع الجزائري، حيث بلغت نسبة ساكني المدن 31.4% من مجموع السكان سنة 1966، ثم 40% سنة 1977، لتستمر في الارتفاع لتصل 49.70% سنة 1987، لترتفع إلى 58.30% سنة 1998 [5].

وقد أكد الباحثون أن الارتفاع المتواصل لنسبة التحضر ناجم بشكل أساسي عن النزوح الريفي مما أدى إلى فشل عملية التحضر في تفكيك العلاقات الاجتماعية

---

(1) Baligand Pascale, **Deux approches dans l'analyse des réseaux**, http://socio.ens-lyon.fr/agregation/reseaux/reseaux_fiches_wellman+eve.2002.pdf. Consulté le 20/10/2010.

(2) Mercklé Pierre, **les réseaux sociaux: les origines de l'analyse des réseaux sociaux**, in CNED / ens-lsh 2003-2004, http://eco.ens-lyon.fr/sociales/reseaux_merckle_03_origines.pdf, p10. Consulté le 06/11/2010

(3) الأحمر أحمد سالم، **علم الاجتماع الأسرة بين التنظير والواقع المتغير**، دار الكتاب الجديد المتحدة، طرابلس، الجماهيرية، 2004، ص59.

(4) مظهر سليمان، "الشبكات العلائقية"، **الروابط الاجتماعية في المجتمع الجزائري**، منشورات كلية العلوم الانسانية والاجتماعية جامعة الجزائر 2007- 2008، صص347- 349.

(5) Office nationale des statistiques, donnés statistiques, **l'urbanisation on Algérie** (résulta issus du 4eme recensement générale de la population et de l'habitas RGPH1998)n° 311.

القديمة في المجتمع الجزائري، القائمة على الارتباط العائلي والقرابي وتعويضها بعلاقات اجتماعية أكثر عقلانية[1].

فرغم ما يبدو من ميل الفاعلين الحضريين إلى بناء شبكة علاقات قائمة على قواعد حديثة والانخراط في مؤسسات الدولة، فإن واقع الحياة وعجز النسق الحضري بمؤسساته العضوية في كثير من الأحيان عن استيعاب السكان وتلبية احتياجاتهم الأساسية، كالسكن والأمن والعمل، دفع الفاعلين الحضريين إلى العودة إلى شبكة العلاقات التقليدية القرابية، والتي يجد فيها سكان المدينة الأمن والثقة[2].

وتبرز شبكة العلاقات الاجتماعية في المدينة الجزائرية بشكل واضح من خلال الشباب الحضري، كونهم يمثلون الفئة الغالبة في المجتمع الجزائري عامة بنسبة 66.44%[3]، بالإضافة إلى التنشئة الاجتماعية المميزة للشباب الحضري، إذ إن عملية التربية والتكوين الاجتماعيين التي يكتسبها الشباب الحضري تحدث بين نمطين من التنشئة: التنشئة الأولى التي يتلقونها من الوسط الأسري والعائلي والتي تتأثر بالشبكات العائلية والقيم التقليدية التي ترتكز على العلاقات العائلية، وبين التنشئة الثانوية التي يتلقونها من الوسط الحضري، والتي تتأثر بالقيم العصرية والتي تتأثر بالشبكات الشخصية وترتكز على العلاقات الاجتماعية الشخصية والاختيارية[4].

بالإضافة إلى تأثير الوسائل التكنولوجية الحديثة خاصة تقنيات الاتصال المتطورة كالهاتف النقال والأنترنت، والذي أبدع بواسطتها نوعا جديدا من شبكات العلاقات الاجتماعية وهي الشبكات الاجتماعية على الأنترنت مثل الفايس بوك وتويتر وغيرها.

---

[1] سموك علي، **إشكالية العنف في المجتمع الجزائري من أجل مقاربة سوسيولوجية**، ديوان المطبوعات الجامعية، عنابة الجزائر، 2006، ص 208.

[2] بومخلوف محمد وآخرون، **واقع الأسرة الجزائرية والتحديات التربوية في الوسط الحضري**، دار الملكية، الجزائر، 2008، ص 70.

[3] الديوان الوطني للإحصائيات، **الجزائر بالارقام، نتائج 2006- 2008**، رقم 39، نشرة 2009، ص 5.

[4] حمدوش رشيد، مرجع سابق، ص 231.

كل هذايؤسس لبروز فاعل حضري هام جدا وجدير بالدراسة والبحث، ألا وهو الشاب الحضري، الذي يتمتع بالصفات الحيوية والإبداعية للتأقلم مع مختلف الظروف والوضعيات الجديدة بكل واقعية وعقلانية وموضوعية، من أجل تحقيق الاندماج في المجتمع[1].

وتأثير هذه الشبكات يتجلى بشكل واضح من خلال الشباب الحضري وطريقة توظيفه واستعماله لهذه الشبكات الاجتماعية للحصول على منصب عمل.

هذا الأخير، أي الحصول على منصب عمل ليس بالأمر السهل في المدينة الجزائرية، تتجلى هذه الصعوبة من خلال أرقام بطالة الشباب بصفة عامة والشباب الحضري بصفة خاصة، إذ تصل نسبة الشباب البطال الأقل من 33 سنة إلى حوالي 86.7%[2] من إجمالي البطالين سنة 2009، يحتل فيها الشباب الحضري البطال النسبة الأعلى بـ 73.9% مقابل 26.1%[3] للشباب البطال الريفي، كل هذا يبرز مدى صعوبة الحصول على منصب عمل لدى الشباب الحضري، مما يعقد من عملية اندماجه في المجتمع.

هذه الصعوبة تتجلى أكثر في العاصمة الجزائر، لما تتميز به من كثافة سكانية عالية ونمو عمراني فوضوي ناتج عن ثلاثة عقود من النمو العشوائي.[4]

في خضم هذا الواقع:

- كيف يستغل الشاب الحضري العاصمي العلاقات الاجتماعية في المدينة الجزائرية؟

- ما هو نوع شبكة العلاقات الاجتماعية، التي يجندها الشاب الحضري في بحثه عن أول منصب عمل في المدينة الجزائرية؟

- ما مدى استعمال الشاب الحضري لشبكات التواصل الاجتماعي على الأنترنت مثل (الفايس بوك، تويتر، مايسبايس..)، في بحثه عن أول منصب عمل في المدينة الجزائرية؟

---

(1) rahailteyeb, **approche anthropologiques des pratique sociales chez les jeunes chômeurs algériens (cas de sidi mezghiche ;wilaya de skikda,)** in insaniat n 29-30,juillet-décembre 2005,pp49-60.

(2) Office nationale des statistiques,**enquête emplois apures des ménages**, collection statistiques, série S: statistiques sociales, n°150, 2009, Alger.

(3) ibid

(4) Ichebouden Larbie, « l'intégration citadine: a propos de la difficultés d'être Algérois », ouvrage collectif**, REFLECTION: la villes dans touts ses états**, édition CASBAH, Alger, 1998, pp5-23..

- وما هي أهم العوامل التي تحدد نوع الشبكات الاجتماعية التي يجندها الشاب الحضري للحصول على أول منصب عمل له؟

مفهوم شبكة العلاقات الاجتماعية:

يعتبر مفهوم شبكة العلاقات الاجتماعية أو الشبكات الاجتماعية من المفاهيم الخلافية التي يدور ولها الجدل بين الكتاب والباحثين والمفكرين والأكاديميين، حيث لا يوجد اتفاق على تعريفها، فمنهم من يعتبرها " نموذجا لنسق اجتماعي... أو هو مجموعة فاعلين مرتبطين بعلاقات متناسقة"[1] أو هو " نسق اجتماعي جد مترابط، ولا يملك حدودا واضحة على العموم"... وتتضمن الشبكة الاجتماعية مجموعة من الفاعلين، الذين لا يلعبون أدوارا محددة.[2]

ويوظف مفهوم الشبكة للإشارة إلى مجموعة من العلاقات أو مجموعة من الأشخاص، أو حتى للإشارة إلى مكان ما، ومفهوم الشبكة قد يكون مصمما كوسيلة للوصول إلى موارد حصرية، أو كـ "مكان" مميز لإنتاج معايير وقيم قابلة للتأثير في كل المجتمع، أو هي بكل بساطة "مجموعة من العلاقات بين مجموعة من الفاعلين"[3].

كما يمكن اعتبار الشبكة كسلسلة من التفاعلات غير الرسمية، المفتوحة ومن دون سلطة مركزية، حيث الأفراد الذين ينتمون إليها لا يعرفون بالضرورة جميع الأفراد الآخرين المشكلين للشبكة[4].

وقد تكون شبكة العلاقات الاجتماعية عبارة عن مجموعة من العلاقات بين مجموعة من الفاعلين، هذه المجموعة قد تكون منظمة (مؤسسة مثلا) أو لا (مثل مجموعة من الأصدقاء)، وهذه العلاقات قد تكون ذات طابع متنوع (علاقات سلطة، علاقات تبادل هدايا، تبادل نصائح...)، ويكون الفاعلون فيها في أغلب الأحيان أشخاصا منفردين كما يمكن أن

---

(1) le mieux Vincent, **réseaux et appareils** ,edisem , Québec ,1982, p 15.

(2) ibid, p 118.

(3) Lacroix Michel , « Littérature, analyse de réseaux et centralité: esquisse d'une théorisation du lien social concret en littérature »,in **Recherches sociographiques**, vol. 44, n° 3, 2003, p. 475-497.:http://id.erudit.org/iderudit/008203ar.consulte le 20/5/2010.

(4) Hily Marie-Antoinette, William Berthonier,DimitrinaMihaylova , « la notion de « réseaux sociaux » en migration », in **revue hommes et migrations**, n°1250-juillet- aout 2004, url: http//: www.hooes-et-migrations.fr/docannexe/files/1357/dossier_1250_dossier_6_12.pdf.consulte le 10/7/2010.

يكونوا مجموعة من الأسر أو الجمعيات أو المنظمات. ولا نعلم لا أين تبدأ شبكة العلاقات الاجتماعية ولا أين تنتهي.[1]

التعريف الإجرائي:

وقد استعملنا مفهوم الشبكات الاجتماعية في بحثنا، على أنها مجموعة العلاقات الرسمية وغير الرسمية بين أفراد المجتمع، حيث تعمل هذه العلاقات على توفير الموارد والمعلومات والخدمات المختلفة لتوفر للفرد المنتمي إليها الشعور بالأمان والأهمية والقيمة، كما توفر له لمساندة اللازمة عند الحاجة بشكل متبادل بين أفراد هاته الشبكة من العلاقات الاجتماعية، وهي تتميز بضعف تنظيمها. وبإمكان الفرد أن ينتمي إلى شبكة اجتماعية واحدة أو عدة شبكات اجتماعية، وتتكون هذه الشبكات من مختلف أفراد وفئات المجتمع على أساس ديني أو عرقي أو عائلي أو عاطفي أو تاريخي أو منفعي، بحيث يكون الفرد في المجتمع مشتركا بصفة واعية أو غير واعية، وبصفة اختيارية وأحيانا أخرى بصفة غير اختيارية في شبكة ما من العلاقات الاجتماعية أو عدة شبكات من العلاقات الاجتماعية، وقد تتكون شبكة من العلاقات الاجتماعية بين الأصدقاء أو بين الجيران أو بين أبناء الحي أو بين أفراد العائلة أو بين زملاء في العمل أو بين أفراد من نفس الأصل الجغرافي أو اللغوي أو الديني أو العرقي.

التعريف الاجرائي لشبكة العلاقات العائلية:

و يقصد بها مجموعة العلاقات الاجتماعية للفرد المبنية على أساس الروابط الدموية وكذلك علاقة المصاهرة، حيث تنتج من ارتباطات الزواج، الانحدار والأخوة وعلاقات عائلية متمثلة في علاقة الأب والأم والأبناء والأعمام والأخوال والأجداد وعلاقة الأنساب (المصاهرة) أي بين نفس أفراد العائلة أو العشيرة أو القبيلة، وتتميز بعدم اختيار الفرد للأشخاص المكونين لها، هذه العلاقات تشكل شبكة من العلاقات العائلية.

التعريف الإجرائي لشبكة العلاقات الشخصية:

و هي عكس تشكيل شبكة العلاقات العائلية من حيث اختيار الفرد لمكوناتها، فشبكة العلاقات الاجتماعية هنا لا تقوم على أساس الرباط الدموي، إنما على أساس الاختيار الشخصي القائم على الإرادة الذاتية، فيرتبط الفرد بعلاقات اجتماعية مع أفراد آخرين يختارهم بنفسه بمحض إرادته وخارج أفراد عائلته أو قبيلته حسب ميولاته أو عواطفه

---

[1] ForséMichel , « Définir et analyser les réseaux sociaux », in **Informations sociales** 3/2008 (n° 147), p. 10-19. URL: www.cairn.info/revue-informations-sociales-2008-3-page-10.htm.consulté le 15/7/2010.

أو مصالحه الذاتية، وهي مكونة في مجملها من علاقات الصداقة بالإضافة إلى العلاقات غير العائلية كعلاقات الزمالة والجيرة.

الشبكات الاجتماعية على الأنترنت:

الشبكات الاجتماعية على الأنترنت أو شبكات التواصل الاجتماعي على الأنترنت، عبارة عن مواقع ويب جماعية تسمح لمرتاديها بتكوين وتوسيع وتقوية شبكة من العلاقات، تقدم مجموعة من الخدمات للمستخدمين مثل المحادثة الفورية والرسائل الخاصة والبريد الإلكتروني والفيديو والتدوين ومشاركة الملفات الصوتية والمرئية والروابط والنصوص والمعلومات... ومهما تنوعت خدماتها فإن الهدف الرئيسي منها يبقى بناء شبكة من العلاقات بين مرتاديها.[1]

وتجمع هذه الشبكات الاجتماعية الملايين من المستخدمين في الوقت الحالي، ومن أشهر الشبكات الاجتماعية الموجودة حالياً على الأنترنت نجد فايس بوك وماي سبيس وتويتر ولايف بوون وهاي فايف وأوركت والشبكة العربية عربيز.

مفهوم الشباب:

" الشباب مرحلة من مراحل العمر، تقع بين الطفولة والشيخوخة، تنحصر في الفئة التي يتراوح سنها بين 16 و35 سنة تقريبا... وهي تتميز من الناحية البيولوجية بالاكتمال العضوي... كما تتميز من الناحية الاجتماعية بأنها المرحلة التي يتحدد فيها مستقبل الإنسان، سواء مستقبله المهني أم العائلي"[2]

مفهوم الشباب الحضري:

نقصد به السكان من الفئة العمرية التي يتراوح سنها بين 16 و35 سنة، وتقطن بالمدينة وتزاول بها أهم نشاطاتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

---

[1] Pisani francis,Piotet Dominique, **comment le web change le monde**, ED:pearson Education France, Paris , 2008, p 15.

[2] ألفردميلسون، **الشباب في مجتمع متغير**، ترجمة يحيى مرسي عبدبدر، دارالوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2007، مصر، ص 5.

منهجية البحث:

لقد قمنا بإجراء بحث ميداني باتباع المنهج الوصفي، "الذي يقوم على جمع الحقائق والمعلومات ومقارنتها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى تعميمات مقبولة، أو هو دراسة وتحليل وتفسير الظاهرة من خلال تحديد خصائصها وأبعادها وتوصيف العلاقات بينها، بهدف الوصول إلى وصف علمي متكامل لها. "[1]

ونظرا إلى سعة المجال البشري لبحثنا - الذي يشمل كل الشباب الحضري الذي يقطن ببلدية سيدي امحمد- وقلة الإمكانات المادية وضيق الوقت، اعتمدنا منهج المسح الاجتماعي بالعينة، وهو "التعبير عن الظواهر والموضوعات الاجتماعية تعبيرا كميا، باستعمال الأدوات المنهجية التي تمكن الباحث من جمع بيانات دقيقة والوصول إلى نتائج موضوعية" [2]، ويتم عادة عن طريق المعاينة، وذلك بانتقاء جزء ممثل من مجتمع البحث.

ويعتبر منهج المسح الاجتماعي بالعينة أسلوبا كميا، يعتمد على التحليل الإحصائي للبيانات الكمية، بجداول تكرارية وجداول ارتباطية، تعبر عن العلاقة بين متغيرين أو أكثر ومتغير تابع، ومنه يمكننا أن نصل إلى الاستنتاجات فيما يخص الظاهرة المدروسة، هذه البيانات الكمية تم الحصول عليها بأداة الاستمارة، ودعمنا التحليل الكمي بأسلوب التحليل الكيفي، وذلك بتحليل البيانات الكيفية التي تم الحصول عليها بأداة المقابلة البؤرية الجماعية.

أهم نتائج البحث المتوصل إليها:

أطراف شبكات العلاقات الشخصية والعائلية التي يجندها الشاب الحضري للبحث عن أول منصب عمل:

- إن حوالي نصف العينة طلبوا المساعدة من معارفهم وأصدقائهم من خارج الحي، مما يعني أنهم غيروا من العلاقات المتعارف عليها تقليديا، والمتمثلة في اللجوء إلى الأقربين مجاليا كالجيران وأفراد الحي، وعوضوها بعلاقات شخصية ممتدة وواسعة تشمل أشخاصا من خارج مجال الحي، وهذا يرمز إلى نوع من المبادرة والخروج من المجال الأصلي إلى مجال أوسع وأفق أبعد قدر الإمكان.

---

[1] رشوان حسين عبد الحميد أحمد، المرجع السابق، ص 45

[2] الفوال صلاح مصطفى، **علم الإجتماع بين النظرية والتطبيق**، دار الفكر العربي، مصر، ط 3، 1996، ص 190.

- هناك نوع من علاقة الشك والريبة لدى شباب الدراسة تجاه جيرانهم، لذلك يفضل شباب عينة سيدي امحمد التستر في أمورهم المهمة كالبحث عن العمل، وإذا أضفنا سبب أن المبحوثين لم يطلبوا مساعدة جيرانهم في البحث عن عمل بسبب وجود خلاف معهم فإننا نتحصل على 57.30٪ من مجموع الذين لم يطلبوا مساعدة جيرانهم أي أكثر من النصف وذلك لأسباب تدور في مجملها حول جو من الريبة والخلاف والابتعاد قدر الإمكان عن المجال الجواري وساكنيه.

- نفس نمط العلاقات يحمله شباب العينة تجاه أبناء حيهم، والذي يدور في مجمله حول معاني التوجس والحذر حيث نلاحظ من خلال السبب الأول لعدم طلب المساعدة من أبناء الحي: التستر من أعين المتطفلين "القرعاجيين"، كما كان يقول المبحوثون، وكأن الشباب الحضري يحاول قدر الإمكان تجاوز مجال الحي والإسراع في الخروج والابتعاد عنه نظرا إلى ما يسببه من إزعاج خاصة نظرات أبناء حيه من العاطلين عن العمل الذين يراقبون كل شاردة وواردة في الحي. وفي هذا يقول أحد المبحوثين: "شايدين الحيط ويعسو في اللي رايح واللي جاي، بالسيف تتقلق منهم أو تهرب منهم"، بينما عبر لي آخر بـ: "بدل المراح تستراح" أي غير من المكان المتعود عليه تسترح، هذا يدل أن الحي أو "الحومة" أصبح مجالا غير مساعد أو غير صالح للبحث عن العمل، أي برغم الاقتراب المجالي إلا أن الشاب بعيد عنه اجتماعيا وعاطفيا.

- كما نلاحظ نوعا من التحرر والمبادرة لدى شباب عينتنا لإكساب نمط جديد من شبكة العلاقات الشخصية البعيدة مجاليا، وتجنب قدر الإمكان العلاقات القريبة مجاليا. ولعل أبرز ما يدعم هذا الأمر هو الانخراط الواسع لأغلب شباب العينة، في مختلف أشكال المجتمع المدني، مما يسمح ببناء علاقات شخصية قائمة على الاختيار التام للأفراد والمجال والبعد الذي تتكون فيه العلاقات الاجتماعية، واستغلال هذا النوع من العلاقات بكثافة وتفضيله في عملية البحث عن أول منصب عمل.

- نستنتج أيضا أن للوالدين مكانة مهمة في الشبكة القرابية للمبحوث داخل المنزل، و يستعين بهما بشكل كثيف في عملية البحث عن أول منصب عمل، كما يستعين أيضا بإخوته، أما الأقارب الذين يعيشون بنفس المنزل، فهناك نوع من علاقات النفور والتشاحن، حتى إن العديد منهم صرح بتفضيله مساعدة الأجانب على مساعدة أقربائه.

- وبالنسبة إلى شبكة العلاقات العائلية خارج المنزل، فإن الشباب الحضري، يفضلون الاستعانة بأقاربهم البعيدين مجاليا (أقارب من خارج البلدية والأقارب من خارج الولاية)، مما يدفعنا إلى التأكيد على رغبة شباب العينة في الابتعاد عن مجالهم القريب.

- كما نستنتج ارتفاع نسبة أفراد العينة الذين طلبوا مساعدة في شكل الوساطة المباشرة وغير المباشرة، هذا الأمر يعطينا فكرة عما وصلت إليه وضعية البحث عن العمل عند الشباب الحضري، الذي يعتبر المحسوبية و"المعريفة " والاعتماد على العلاقات كأهم وسيلة للحصول على عمل، وحتى بالنسبة إلى شباب عينتنا الذين لم يطلبوا المساعدة من أحد أطراف شبكاتهم الشخصية أو العائلية، فقد ذكر الكثير منهم سبب عدم وجود شخص لديه مكانة مرموقة أو منصب مهم حتى يتمكنوا من مساعدتهم في البحث عن العمل، هذا السبب يعبر مرة أخرى عن التوجه العام لدى شباب العينة بالتركيز على الوساطة بمختلف أشكالها كأهم وسيلة للبحث عن العمل وحتى للحصول عليه، والتأكيد على الوساطة من أطراف ذوي مكانة مرموقة وإلا فلا داعي لطلب الوساطة، وفي هذا يقول أحد الشباب في المقابلات البؤرية الجماعية " باش تخدم لازم لك معريفة، ومعريفة صحيحة، ولا ما تقضي والو، البلاد تقول هكذا.." جامعي 26 سنة يعمل محاسبا في شركة وطنية.

- في الختام، يمكننا القول إن لشباب عينتنا اتجاهات وقيما من ديننا الإسلامي الحنيف، تظهر من خلال اهتمامهم بطلب المساعدة في شكل" دعاء الخير"، وهي مساعدة معنوية من الصعب قياسها أو تفسيرها بشكل ملموس إلا أن المبحوثين طالبوا بها، مما يعطينا صورة واضحة عن حضور القيم الدينية والإيمانية في حياة الشباب الحضري لبلدية سيدي امحمد.

وبتحليل هذه الاستنتاجات، يمكننا القول إن الفرضية الأولى قد تحققت، حيث إن الشباب الحضري في بلدية سيدي امحمد، يستعمل مختلف أشكال الشبكات الاجتماعية، سواء الشخصية أم العائلية (داخل المنزل أو خارج المنزل) في عملية البحث عن أول منصب عمل، ولكن يأخذ في الحسبان عوامل واعتبارات عديدة، عاطفية وعقلانية.

الشباب الحضري والشبكات الاجتماعية على الأنترنت (بين العالم الافتراضي والعالم الواقعي):

- إن تقنية الأنترنت أصبحت في متناول الجميع خاصة الشباب الحضري، وإذا ما قارنا بين بداية انتشار مقاهي الأنترنت في الجزائر قبل عشرة سنوات أي حوالي سنة 2000، فإننا نسجل التطور السريع لاستعمال هذه التكنولوجيا الجديدة وسرعة تحكم وإتقان هذه الوسيلة المتطورة من طرف الشباب خاصة.

- كما نسجل أمرا آخر جديرا بالاهتمام، وهو استعمال الأنترنت في الهواتف النقالة من الجيل الثالث وهذه تقنية متطورة جدا، وهي على نوعين: الأول يتمثل في توفر الأنترنت في الهاتف عن طريق خدمة يوفرها متعامل الهاتف النقال، أما النوع الثاني فهو يتمثل في خدمة " wi

fi" أي خدمة الأنترنت من دون أسلاك، الأمر الذي يغير مفهومنا المجالي لاستعمالات الأنترنت، ويفتحها على آفاق وأبعاد أوسع من مقاهي الأنترنت والحاسوب الشخصي الثابت.

- كما نستخلص أن أغلب شباب عينتنا يستعملون الأنترنت للتواصل وربط العلاقات، حيث أغلب عينتنا تستعمل الأنترنت في البريد الإلكتروني والتخابر الكتابي "الدردشة" والاتصال بالسكايب وشبكات التواصل الاجتماعي، وهذا يعطينا فكرة عن الاتجاه العام لاستعمال الأنترنت من قبل شباب عينتنا في بلدية سيدي امحمد.

- نستنتج أيضا أن كل أفراد عينتنا يعرفون الشبكات الاجتماعية على الأنترنت، حيث استغرب أغلب المبحوثين طرح هذا السؤال، وقد عبر أحد المبحوثين: "الناس دارت بيها ثورة وأنت تسأل إذا نعرف الفايسبوك" في إشارة إلى ما يعرف بـ "الربيع العربي" أي إسقاط النظامين التونسي والمصري باستعمال هذه الشبكات كما يشاع في وسائل الإعلام، هذا أيضا يدفعنا إلى تغيير نظرتنا إلى شبكات التواصل الاجتماعي على الأنترنت ويبين مكانتها عند الشباب الحضري بمختلف مستوياتهم في بلدية سيدي امحمد.

- كما أنه يمكننا أن نستنتج أن هناك نوعين من الأفراد المكونين لشبكات التواصل الاجتماعي على الأنترنت، الأولى واقعية مع أناس واقعيين يعرفهم شخصيا، والثانية مع أفراد لا يعرف إلا أسماءهم المستعارة فلا يعرف إن كان يتحدث مع رجل أو امرأة، أو يتأكد من جنسيته أو أصله الجغرافي، هذا يدفعنا إلى التساؤل عن نوع جديد من العلاقات "الإلكترونية الافتراضية" العابرة للقارات واللغات والأجناس والأديان والتصنيفات المتعارف عليها سابقا، وهذا النوع الجديد يلقى رواجا واسعا لدى الشباب الحضري.

- كما نلاحظ أن أغلبية المبحوثين يجمعون على أن هذه الشبكات الاجتماعية والشخصيات المكونة لها هم شخصيات وهمية غير موجودة في الواقع لذلك لا يمكن أن يعتمد عليهم، وفي هذا الاتجاه ذكر أحد المبحوثين في المقابلات البؤرية الاجتماعية أنه هو شخصيا لديه حساب في إحدى شبكات التواصل الاجتماعي بحيث قدم نفسه على أنه فتاة واستعمل اسما مزيفا وصورة مزيفة ويقوم بالاستهزاء بالمشتركين الآخرين، وقد أكد لنا هذا الشاب أن هذا التصرف منتشر كثيرا في هذه الشبكات، مما يجعله لا يثق إلا في الأشخاص الذين يعرفهم واقعيا وشخصيا، نلاحظ من خلال هذا التصرف وجود عالمين يعيش فيهما الشاب الحضري على شبكات التواصل الاجتماعي على الأنترنت، الأول واقعي تنحصر فيه العلاقات مع أشخاص يعرفهم واقعيا، والعالم الثاني هو عالم افتراضي ومفتوح لا رقابة فيه ولا حدود أخلاقية كانت أو مجالية أو ثقافية وأفراده وهميون ما هم إلى شخصيات مزيفة مما يبيح له التعامل معهم حسب نزواته.

- كما أن كل أفراد عينتنا، ورغم كثافة استعمالهم لهذه الشبكات، إلا أنهم لم يستعملوها في بحثهم عن العمل.

الشباب الحضري وأهم العوامل المحددة لاستعمال نوع معين من الشبكات الاجتماعية للبحث عن أول منصب عمل:

- تبين لنا من خلال بحثنا الميداني أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للمبحوثين كلما لجؤوا إلى أطراف بعيدين مجاليا، حيث نلاحظ كيف أن أغلب المبحوثين الذين استعانوا بجيرانهم كان لديهم مستوى تعليمي منخفض، بينما أغلب الذين طلبوا المساعدة من أفراد من خارج حيهم كان أغلبهم من أصحاب المستوى الجامعي، قد نفسر هذا الأمر أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للشاب كلما زادت فرص تعرفه على أفراد من خارج مجال الحي القريب منه، حيث إن الدراسات العليا والانتقال إلى الجامعة تسمح للمبحوثين بالاتصال بأفراد جدد وتكوين علاقات متنوعة، يفضل اللجوء إليها عند الحاجة أكثر من العلاقات مع الأفراد القريبين منه مجاليا.

- ما توصلنا إليه أيضا أن أغلب أصحاب المستوى الجامعي، قد طلبوا المساعدة من أفراد شبكتهم العائلية داخل المنزل، فرغم ما يبدو من أن مستواهم الدراسي العالي قد يغنيهم عن اللجوء إلى هذا النوع من الشبكات، إلا أن الواقع يدل على عدم تأثير مستواهم الدراسي في نظرتهم إلى أهمية الشبكات العائلية داخل المنزل في بحثهم عن العمل، رغم فرصهم العالية نسبيا بالمقارنة مع أصحاب المستويات الأدنى. وهذا يعطينا فكرة أيضا عن عدم تمكن الشباب من أصحاب المستوى الجامعي من تكوين علاقات شخصية قوية وكافية بما فيه الكفاية للاعتماد عليها دون اللجوء إلى العائلة داخل المنزل، مما يدحض فكرة أن المدينة قد أضعفت العلاقات العائلية وفككتها تماما.

- استنتجنا أيضا أن أصحاب المستوى العالي هم الأكثر لجوءا إلى أفراد شبكتهم القرابية، مما يؤكد فكرة أن العائلة لا تزال تؤدي أدوارها التقليدية في المدينة الحديثة، وأهم هذه الأدوار هو تقديم المساعدة إلى أفرادها متى اقتضت الحاجة، ورغم البعد المجالي إلا أن الاتصال والتعاون موجود، ومهما ارتفع المستوى التعليمي للشاب فإنه يستعين بشبكته العائلية خارج المنزل.

- كما وجدنا أن المبحوثين الذين ينتمي آباؤهم إلى فئة أرباب العمل لم يطلبوا مساعدة جيرانهم أو أفراد من حيهم، وقد يرجع ذلك إلى كون هذه الفئة ميسورة الحال وتتدبر أمورها بشكل جيد مما يغني الشاب عن طلب المساعدة من أغلب أطراف شبكته الشخصية، أما

المبحوثون الذين ينتمي آباؤهم إلى فئة الإطارات المتوسطة، فلم يترددوا في طلب المساعدة من كل أطراف شبكة علاقاتهم الشخصية سواء من الجيران أم الحي أم من خارج الحي أم من الجمعيات، وذلك راجع إلى أن أصحاب هذه الفئة لا يستطيعون توفير الدعم الكافي واللازم لأبنائهم، لذلك يلجأ هؤلاء الشبان إلى الاستفادة القصوى من شبكاتهم الشخصية.

والملفت للانتباه أيضا أن المبحوثين الذين ينتمي آباؤهم إلى فئة الإطارات السامية، لم يطلبوا مساعدة جيرانهم، بينما طلبوها من أفراد من حيهم، قد يدل هذا على نوع من التحفظ في العلاقة مع الجيران ربما حتى لا يطلبوا منهم في المقابل مساعدة على شكل وساطة في أمور أخرى.

- نستنتج أنه لا يوجد علاقة واضحة بين الفئة السوسيو مهنية لآباء المبحوثين وبين أطراف الشبكة العائلية خارج المنزل التي طلب منها المبحوثون المساعدة في البحث عن عمل.

- بالنسبة إلى عامل الأقدمية في الحي، يبدو لنا جليا أنه كلما طالت فترة الأقدمية لأسر المبحوثين كلما ازداد طلب المبحوثين لمساعدة جيرانهم، بينما كلما قلت الأقدمية في الحي ازداد طلب المبحوثين للمساعدة من أفراد الشبكة الشخصية البعيدة مجاليا من المنزل والحي.

قد يدل هذا أن الأسرة في الحي كلما ازدادت أقدميتها في الحي كلما نسجت شبكة قوية من العلاقات مع الجيران ومع أفراد الحي، وبالتالي يستفيد منها الشاب في عملية بحثه عن عمل.

- بينما، لا يبدو أن هناك علاقة واضحة بين الأقدمية في الحي لأسرة المبحوث وطلب هذا الأخير لمساعدة أطراف الشبكة العائلية داخل المنزل، قد يدل هذا على أن العلاقات داخل المنزل لا تتأثر بالمدة الزمنية التي تقضيها الأسرة في الحي.

- بينما يبدو جليا من الجدول أنه كلما قلت فترة الأقدمية في الحي كلما ازداد لجوء الشاب إلى أفراد شبكة علاقاته العائلية خارج المنزل، وقد يدل هذا على أن أسرة المبحوث لم تكوّن علاقات قوية بما فيه الكفاية، لذلك يلجأ الشاب الحضري إلى عائلته سواء القريبة مجاليا أم البعيدة.

خاتمة:

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على الظواهر الاجتماعية في المدينة الجزائرية، من خلال منظور الشبكات الاجتماعية، وبالتحديد، من خلال وضع الشباب الحضري في قلب التحليل السوسيولوجي، آخذين بعين الاعتبار وسطه الاجتماعي، حيث درسنا الشبكات الاجتماعية التي يستخدمها للبحث عن عمل، خاصة الأنواع الثلاثة

للشبكات الاجتماعية (الشبكة الشخصية، الشبكة القرابية أو العائلية، الشبكة الافتراضية على شبكة الأنترنت).

وبالرغم من أن النتائج المتوصل إليها في دراستنا هذه، لا يمكن تعميمها على المجتمع الحضري بصفة عامة والشباب الحضري بصفة خاصة، إلا أنه يمكن اعتبارها كتمهيد، وكنقطة انطلاق لمشاريع بحوث أعمق، تتناول الظواهر الحضرية في المدينة الجزائرية من خلال تحليل شبكات العلاقات الاجتماعية بها.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1 - الأحمر أحمد سالم، **علم الاجتماع الأسرة بين التنظير والواقع المتغير**، دار الكتاب الجديد المتحدة، طرابلس، الجماهيرية، 2004.

2- ألفرد ميلسون، **الشباب في مجتمع متغير**، ترجمة يحيى مرسي عبد بدر، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، 2007.

3- ألفوال صلاح مصطفى، **علم الاجتماع بين النظرية والتطبيق**، دار الفكر العربي، مصر، ط 3،1996.

4- بومخلوف محمد وآخرون، **واقع الأسرة الجزائرية والتحديات التربوية في الوسط الحضري**، دارالملكية، الجزائر، 2008.

5- حمدوش رشيد، **مسألة الرباط الاجتماعي في الجزائر المعاصرة إمتدادية أم قطيعة**، دار هومة، الجزائر، 2009.

6- الديوان الوطني للاحصائيات، **الجزائر بالارقام، نتائج 2006- 2008**، رقم 39، نشرة 2009.

7- رشوان حسين عبد الحميد أحمد، **أصول البحث العلمي**، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2006.

8- سلاطنية بلقاسم، الجيلالي حسان، **منهجية العلوم الاجتماعية**، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة الجزائر، 2004.

9- سموك علي، **إشكالية العنف في المجتمع الجزائري منأجل مقاربة سوسيولوجية**، ديوان المطبوعات الجامعية، عنابة الجزائر، 2006.

10- عبد الوهاب جودة عبد الوهاب، بحث "**أسلوب مجموعة النقاش البؤرية واستخداماته في البحث الاجتماعي**"، **حوليات كلية الآداب**، جامعة عين شمس، مجلد 30، عدد أبريل يونيو، 2002.

11- مظهر سليمان، "الشبكات العلائقية"، **الروابط الاجتماعية في المجتمع الجزائري**، منشورات كليةالعلوم الانسانية والاجتماعية جامعة الجزائر 2007- 2008.

12- زرواتي رشيد، **مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، دار الهدى، عين مليلة الجزائر، 2007.

قائمة المراجع باللغة الفرنسية:

1- ACTOUFOmare**, méthodologie des science sociales et approche qualitative des organisations**, une introduction a la démarche classique et une critique, presse de l'université de Québec,1992.

2 -BALIGAND Pascale, **Deux approches dans l'analyse des réseaux**, http://socio.ens-lyon.fr/agregation/reseaux/reseaux_fiches_wellman+eve.2002.pdf. Consulté le 20/10/2010.

3- FORSE Michel , « **Définir et analyser les réseaux sociaux** », in Informations sociales 3/2008 (n° 147), p. 10-19. URL: www.cairn.info/revue-informations-sociales-2008-3-page-10.htm.consulté le 15/7/2010.

4-GAUTIER Benoit **,recherche sociale, de la problématique a la collecte des données**, 2eme édition, presses de l'université de Québec , 1993.

5 -MERCKLE Pierre, **les réseaux sociaux: les origines de l'analyse des réseaux sociaux**, in CNED / ens-lsh 2003-2004 , http://eco.ens-lyon.fr/sociales/reseaux_merckle_03_origines.pdf, p10. Consulté le 06/11/2010

6-OFFICE nationale des statistiques, donnés **statistiques, l'urbanisation on Algérie** (résulta issus du 4eme recensement générale de la population et de l'habitas RGPH1998)n° 311.

7- OFFICE nationale des statistiques, **enquête emplois apures des ménages**, collection statistiques, série S: statistiques sociales, n°150, 2009, Alger.

8-HILY Marie-Antoinette, WILLIAM Berthonier, DIMITRINA Mihaylova , « **la notion de « réseaux sociaux » en migration** », in revue hommes et migrations, n°1250-juillet- aout 2004, url: http//: www.hooes-et-migrations.fr/ docannexe/ files/1357/ dossier 1250 dossier 6 12. pdf.consulte le 10/7/2010.

9-ICHEBOUDEN Larbie , « **l'intégration citadine: a propos de la difficultés d'être Algérois** », ouvrage collectif, REFLECTION: la villes dans touts ses états, édition CASBAH, Alger, 1998.

10- LACROIX Michel , « **Littérature, analyse de réseaux et centralité: esquisse d'une théorisation du lien social concret en littérature** »,in Recherches sociographiques, vol. 44, n° 3, 2003, p. 475-497.:http://id.erudit.org/iderudit/008203ar.consulte le 20/5/2010.

11- LE MIEUX Vincent, **réseaux et appareils** ,edisem , Québec ,1982, p 15.

12- LEVESQUE Maurice ,DEENAWhite, **« Capital social, capital humain et sortie de l'aide sociale pour des prestataires de longue durée** », in Canadian Journal of Sociology, 26, 2 (2001): 167-192. url:http://www.cjsonline.ca/articles/levesque.html.consulté le 16/3/2010.

13-MASSE Pierrete, **méthode de collecte et d'analyse de donnes en communication**, presse de l'université de Québec,1992.

14-PISANI Francis, PIOTET Dominique, **comment le web change le monde**, ED:pearson Education France, Paris , 2008.

15- RAHAIL Teyeb, **approche anthropologiques des pratique sociales chez les jeunes chômeurs algériens** (cas de sidi mezghiche ;wilaya de skikda,) in insaniat n 29-30,juillet-décembre 2005.

العوامل السوسيوثقافية المؤثرة في التكيف المهني للعمال

أ/شرع الله إبراهيم
باحث في علم الاجتماع

ملخص:

تشهد المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية ظواهر تنظيمية سلبية في عدة جوانب كالعوامل الداخلية المتعلقة بالتسيير والسلوكات داخل المؤسسة المتضمنة للولاء، الانضباط، الاتصال بمختلف أشكاله، الطاعة والامتثال لأوامر المؤسسة، إتقان العمل، الشعور بالارتياح، علاقات العمل وغيرها من المظاهر المتعلقة بالتكيف المهني. هذا ما تبين من خلال الدراسات الميدانية، وأيضا من خلال ما كتبه الباحثون في هذا المجال. لذلك يعالج المقال الذي بين أيدينا جملة المتغيرات، الأسباب والميكانيزمات المتحكمة في ظاهرة التكيف مع الوسط المهني وذلك من جانب سوسيولوجي وببعد سوسيوثقافي. فكانت المحاولة لتفسير وتحليل المتغيرات السوسيولوجية وبالأخص السوسيوثقافية التي تؤثر في عملية التكيف المهني.

Abstract:

The present article investigates the sociological and cultural variables affecting labour integration in the Algerian public economic societies. It came due to several problems faced by the economic societies such as discipline, communication, work performance, work relations, applying the laws and other phenomena related to work adjustment. The previous issues were proved by empirical studies and by the writings of specialized researchers. For these very reasons, the article attempts to analyse the variables and the indicators behind work adjustment with a sociological approach and more specifically the socio-cultural dimensions.

This article work is based on three hypotheses. The first hypothesis measures the impact of family upbringing and socialization, it tests also the Algerian school role in guiding values among community members and what perception gained by individuals towards work. The second hypothesis intends to investigate the effect of in-service training in facilitating the adaptation process with sudden developments and changes introduced in the working environment. The last hypothesis highlights the major aspects of organisation culture in enhancing the positive attitudes of the workers.

مقدمة:

يحظى عالم الشغل والمؤسسات الاقتصادية بالأهمية البالغة من قبل الدارسين خاصة المشتغلين في حقل سوسيولوجيا التنظيم والعمل. ويتأتى هذا الاهتمام نتيجة عوامل لها تأثير على المؤسسة والعامل معا. وبشكل أخص فإن فهم واقع المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية يتطلب تشخيص وتحليل البيئة الداخلية، انطلاقا من الخلفية الاجتماعية والثقافية للعمال. هذه هي حالة الدراسة التي بين أيدينا، حيث تهدف إلى افتراض متغيرات سوسيوثقافية لها علاقة تأثير على سيرورة العمل وتوجيه العلاقات السائدة بين العمال. فمن خلال استكشاف ميدان الدراسة والمتمثل في مؤسسة سونلغاز – شركة توزيع الوسط- وحدة البليدة يظهر أن هناك خلفية اجتماعية تستدعي التحليل والتشخيص. وتتطلب هذه الوضعية التطرق إلى متغيرات تشكل الجانب الثقافي للعامل والمتمثلة في التكوين بمختلف اشكاله لتطوير الكفاءات البشرية ومرافقة العامل في مساره المهني بدءا بتعريف خصائص الوظيفة ومواكبة التغيرات التقنية والتكنولوجية الطارئة في مجال العمل. وتبعا لهذا المنظور تهدف الدراسة في أحد جوانبها إلى معرفة مدى تأثير ثقافة المؤسسة على التكيف المهني للعمال، وذلك بالتعرض إلى متغيرات مثل الرموز، لغة العمل المتداولة، تاريخ المؤسسة بالنسبة إلى المؤسسة العمومية الجزائرية بدراسة حالة مؤسسة سونلغاز وحدة البليدة. والمراد من الدراسة معرفة إذا ما كانت أفعال وسلوكات العمال داخل المؤسسة أو خارجها هي انعكاس لأسلوب عيش ونمط استهلاك يعكسان النمط الثقافي السائد. ففي هذه الدراسة نود أن نبحث عن الأطر المرجعية للنسق الاجتماعي حتى نفهم ونحدد طبيعة ومضمون النسق الثقافي والقيمي الذي يلعب الدور المحدد أو الموجه للسلوكات والأفعال والتفاعلات الاجتماعية التي تتم في المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية.

وعلى ضوء العرض السابق نصوغ التساؤل الجوهري على النحو التالي:

فيم تتمثل آليات التكيف المهني في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التي تشكل القطاع العمومي؟

وينبثق عن التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية تهدف إلى التعمق في التحليل وهي على التوالي:

- هل يعود التكيف المهني إلى تأثير مؤسسات التنشئة الاجتماعية كالأسرة وخصوصيات المجتمع؟

- هل تعمل المدرسة على إكساب الفرد المهارات اللازمة للتكيف المهني؟

وبغية دراسة العوامل المؤثرة على التكيف المهني في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

الفرضيات:

الفرضيةالأولى: تعتبر قيم احترام الوقت والانضباط التي يكتسبها الفرد من تنشئته الأسرية عن طريق المدرسة من العوامل التي تساعد الفرد على تحقيق التكيف المهني.

الفرضية الثانية: تعمل المدرسة من خلال طرق التدريس الناجعة وصفات المعلم على إكساب الفرد مهارات تسمح له بالتكيف السريع مع خصائص التنظيم للمؤسسة الاقتصادية.

أولا: التنشئة الاجتماعية:

"تشمل التنشئة الاجتماعية من الناحية اللغوية جميع الجهود والوسائل الجماعية والفردية التي تعمل على تحويل الكائن العضوي عند الولادة إلى كائن اجتماعي. فهي عملية تعلم وتعليم يشارك فيها كل من الفرد والجماعة."[1]

-خصائص الأسرة الجزائرية:

تعتبر الأسرة نسقا جزئيا من أنساق المجتمع الكلي أي النسق الأكبر. لذلك فهي تتأثر بما يحدث في المجتمع من تغيرات وتحولات. بالتالي فإن الحديث عن الأسرة الجزائرية يقودنا إلى الحديث عن أبرز التغيرات التي طرأت في المجتمع الجزائري.

إن أهم ما يميز المجتمع الجزائري عبر مراحله التاريخية وجود محطات أثرت على بنيته الاجتماعية كالمرحلة العثمانية والمرحلة الاستعمارية.

فالمجتمع الجزائري قبل الاستعمار كان يتكون من مجموعة من القبائل والعشائر وعلى رأس كل قبيلة أو عشيرة شيخ يوقره ويحترمه بقية الأفراد. حيث يقوم الشيخ بتنظيم شؤون القبيلة ويسهر على وجود الاستقرار.

ومع دخول الاستعمار حدثت تغيرات كثيرة على المجتمع. حيث حاول الاستعمار محو الهوية الوطنية وتفكيك نظام القبائل لإضعاف علاقات القرابة وقتل الروح الجماعية. أدى ذلك إلى تلاشي الملكية الجماعية وانتشار الملكية الفردية. وانتقل المجتمع الجزائري من نظام عشائري إلى نظام عائلي يطغى عليه شكل الأسرة الممتدة.

---

[1] إبراهيم عثمان، مقدمة في علم الاجتماع. دار الشروق، عمان، الأردن، 1999، ص 182.

وبعد الاستقلال ظهرت الكثير من التغيرات التي مست العديد من القطاعات كالمجال الاقتصادي، الاجتماعي، والديمغرافي. كل ذلك أثر على تركيبة الأسرة الجزائرية، حيث أخذت تتحول من أسرة ممتدة إلى أسرة نووية. كما شهدت الأسرة الجزائرية تحولا من نموذج اجتماعي استهلاكي قائم على علاقات القرابة يعتمد أساسا على الزراعة والفلاحة إلى نموذج فردي قائم على الاقتصاد الصناعي. وبذلك أخذت التنشئة الاجتماعية أبعادا جديدة في ظل الأسرة الحديثة. حيث لم تعد تقتصر التنشئة على أفراد الأسرة فقط بل أصبحت مؤسسات عديدة تساهم في تنشئة الأفراد.

تعد الأسرة النواة الأولى والمرحلة الحاسمة في التنشئة الاجتماعية. ذلك أنها المؤسسة الاجتماعية الأولى التي تقوم باحتواء الفرد بعد ميلاده ورغبته في التعلم، حيث يجد الأسرة كفضاء يتعلم فيه المبادئ الأولى للحياة.

والأسرة في غالب الأحيان تعكس الواقع الاجتماعي الذي يؤثر فيها. فما هي إلا نسق جزئي يتأثر بالنسق الكلي وهو المجتمع.

تشير الكثير من الدراسات أن التنشئة الاجتماعية في الوطن العربي تتميز بشيوع أنماط التربية المتسلطة المحافظة، التي تولد سلوكات تمتاز بالطواعية والولاء للأسرة خاصة الأب.

ومن نتائج التسلط "ضعف الثقة بالنفس كما أنها تقتل روح الإبداع والمبادرة. وتولد سلوكات سلبية لدى الأفراد كعدم القدرة على أداء بعض المهام التي تتطلب إعمالا لمهارات الفرد وقدراته الإبداعية."[2]

ذهب **محمد قنمر** إلى "أن القمع يسود ثقافتنا ويؤدي إلى مظاهر الإحساس بالدونية، وفقدان مشاعر احترام الذات فالصفع والضرب أسلوب اجتماعي شائع ومألوف في حياتنا "[3]

تتميز الأسرة الجزائرية بمنطق التسلط ومركزية مبنية على وحدة المصالح الاقتصادية وعلى التضامن والتكامل.[4]

كما أن النشاط الاقتصادي كان موحدا، وكان الرجال يقومون بخدمة الأرض والتجارة والنشاطات الحرفية.[5]

---

[2] كافية رمضان، أنماط التنشئة الأسرية في المحتمع العربي، حوليات كلية التربية في جامعة قطر، العدد السابع، 1990، ص 68.

[3] محمد قنمر، التربية وترقية المحتمع، مركز ابن خلدون، دار سعاد صباح، الكويت، 1992، ص 136.

[4] الفضيل رتيمي، مرجع سابق، ص75.

[5] نفس المرجع، 75.

طرأت عدة تغيرات على الأسرة الجزائرية يلخصها الباحثون في الانفجار السكاني،و نوع المسكن. "و بذلك ظهرت الأسرة الحديثة أو الزواجية التي تتكون من الزوج والزوجة والأبناء، والتي تكون مستقلة عن العائلة الكبيرة. "[6]

بالتالي شهدت الأسرة الجزائرية تحولات على عدة أصعدة، تجلت خصوصا في الانتقال من العائلة الممتدة إلى الأسرة النووية وكذا التحرك الاجتماعي الذي تمثل في النزوح إلى المدن والتحرك داخل المدن. هذه الوضعية كانت نتيجة سياسة اقتصادية، اجتماعية، وثقافية.

يشير **موريس بورمانس** إلى أن الأسرة في المغرب العربي قد تعرضت لتطورات وتغيرات تمثلت في ثلاثة أشكال:

1- الأسرة المحافظة: وهي تتواجد بكثرة في القرى.

2- الأسرة المتحولة – الانتقالية- : وهي التي تدعو إلى الجمع بين الأفكار المعاصرة والأفكار المحافظة.

3- الأسرة المتطورة: هذا الشكل يميل إلى الثقافة الغربية من العادات والتقاليد.

-علاقة التنشئة الاجتماعية بمجال العمل:

•التنشئة على العمل كشكل من أشكال التنشئة الاجتماعية:

يعتبر إنشاء الطفل على العمل وجعله يتعود عليه مهمة من مهام الأسرة ومن المسؤوليات المهمة لها. فالطفل منذ القدم ومن أجل تكيفه مع المجتمع كان يشارك في نشاطات الأسرة ومساعدتها داخل المنزل وخارجه. لكن المهم في عملية تلقين مفاهيم العمل هو الكيفية التي يتم بها التلقين وما تحتويه هذه العملية. بمعنى آخر هل التنشئة الاجتماعية الخاصة بالعمل تؤدي بالفرد إلى المواكبة والتكيف مع متطلبات العمل التي تتمثل في ثقافة المؤسسة؟ أي إن السلوك المهني بين التنشئة الاجتماعية وثقافة المؤسسة لا يكون متعارضا أو متناقضا. وذلك حتى لا تكون ثقافة المؤسسة عبارة عن رفض لخصائص التنشئة الاجتماعية.

وفي مجتمعاتنا العربية عموما والجزائر بالخصوص، تقوم الأسرة بتشجيع الطفل على دخول عالم العمل في كثير من الحالات. وذلك من خلال اصطحاب الأب لابنه لمساعدته في

---

[6] عائشة بورغدة، العائلة الجزائرية وتنظيم النسل. رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، بدون سنة، ص 76.

العمل سواء في الورشة أم في الحقل، حيث يقوم بتلقينه أبجديات العمل، وحتى في حالة أن الأب لم يكن صاحب حرفة فإنه يرسل ابنه إلى مكان ما لتعلم حرفة لمستقبله.

وهذا النمط من التنشئة الاجتماعية يقوم على اشتراك الآباء والجيران وأصحاب الورشات في تربية الأطفال. ومن هنا فإن "اتفاق الآباء مع أصحاب الورشات لتدريب الأبناء يكون نتيجة طبيعية لنمط حياة سائد، والحقيقة أن الشخص المسؤول عن تدريب الطفل يصبح الأب الروحي الذي يقدم الطفل إلى عالم الكبار."[7]

- **التنشئة ومفهوم العمل:**

يأخذ مفهوم العمل أبعادا مختلفة حسب تنوع المجتمعات والتنشئة الاجتماعية السائدة في المجتمع. فقد يعني العمل فضاء للتعبير عن القدرات والمهارات الفردية والجماعية أي هو مجال للإبداع والرقي. بمعنى آخر يسمح العمل بتوفير الحاجات البيولوجية، النفسية، والاجتماعية. وهذا المفهوم غالبا ما يكون لدى البلدان المتقدمة. أما في البلدان الإفريقية والعربية عموما والجزائر خصوصا وبفعل التنشئة الاجتماعية يعتبر العمل في أغلب الحالات مصدر رزق يسمح بتلبية الحاجات المادية. فهي إذا نظرة مادية إلى العمل.

وهذه النظرة تؤثر بالسلب على الأداء والإبداع في العمل. فالعامل لا يفكر في الابتكار. بل قد تغيب عنه أدنى القيم المتعلقة بالتنظيم داخل المؤسسة كالانضباط، إتقان العمل والحرص على أداء العمل في الوقت المحدد. هذه الوضعية تؤدي إلى تعطل المؤسسة وعدم التكيف مع متطلبات السوق التي تتميز بالمنافسة والقائمة على مبدإ البقاء للأقوى والأحسن. هذا المبدأ يتطلب من المؤسسات الاقتصادية المنافسة والبقاء دائما في اطلاع على مجريات السوق واستحداث تكنولوجيات راقية تسمح لها بالمواكبة والتكيف مع مستجدات المحيط الذي تتواجد فيه.

وما يؤكد ذلك هو الدراسات الميدانية التي قام بها العديد من الباحثين في هذا المجال على غرار الباحث **محمد السويدي،** حيث قام بدراسة ميدانية على البدو التوارق في مدينة تمنراست وكان عنوان الدراسة "البدو التوارق بين الثبات والتغير". فتوصل إلى نتيجة مفادها "أن الناس في هذه المنطقة يعملون فقط لتوفير حاجاتهم المادية والحفاظ على البقاء، حيث

(7) Stéphane(T), Langage et cultures des enfants de la rue. Ed. Kharthala, Paris, 1995, p 76.

كلما كانت الحاجة إلى المال بادروا إلى العمل في محطات التنقيب عن المعادن لمدة شهرين أو ثلاثة أشهر ثم عادوا إلى منازلهم."[8]

وهذا المفهوم السلبي للعمل تترتب عليه عدة خسائر. كما تنبثق عن ذلك ظواهر تنظيمية تعيق المؤسسة عن الاستقرار والتطور. وهذا ما يهدد بقاءها في السوق بسبب نقص المنافسة. وفيما يلي أهم المظاهر السلبية للمفهوم المادي للعمل:

- غياب الانضباط الناتج عن عدم إعطاء أهمية للوقت.

- تراجع الأداء الناتج عن عدم الخضوع لمبادئ التنظيم المتمثلة في الانضباط والالتزام بالوقت والخضوع لجميع التعليمات التي يحتويها التنظيم. وفي هذا الإطار تبدو الثقافة التنظيمية السائدة داخل المؤسسة متعارضة مع التنشئة الاجتماعية للعمل. ذلك أن العامل ينظر إلى قوانين العمل احتقارا له لأنها تملي عليه الولاء للتنظيم والخضوع له.

- احتقار بعض المهن التي تنقص في نظر العمال من كرامتهم. فتنشئتهم الاجتماعية تملي عليهم اختيار المهن والأعمال التي تحفظ عزة النفس وتصون كرامتهم. في حين نجد حرفة غسل الأواني أو غسل السيارات من الحرف المتداولة في البلدان الغربية ولا تشكل أي حرج للعامل.[9]

❖ التنشئة ومفهوم الوقت:

يعتبر مؤشر الوقت في كثير من الأحيان مقياسا للتقدم أو التخلف. فنظرة الوقت تؤدي إلى تحديد كيفية استغلاله، الانضباط، ومدى الالتزام بالتخطيط والتنظيم. ففي البلدان المتقدمة يحظى الوقت بأهمية بالغة. فهم يحاولون قدر المستطاع الإسراع في الخدمات وتفعيل العمليات الإنتاجية. أما في البلدان العربية والجزائر بالخصوص فالأداء يكون منخفضا وبطيئا يوحي بغياب قيمة العمل كمصدر أساسي للفعالية والإبداع.

أثبتت المعطيات الميدانية المتحصلة عن طريق توزيع استبيان على المبحوثين وهم فئة من عمال مؤسسة سونلغاز وحدة البليدة، أن هناك علاقة تأثير وتأثر بين التنشئة الأسرية والمدرسة من جهة، وبين التكيف المهني للعمال من جهة أخرى. كما تم التوصل إلى أن هناك متغيرات في الأسرة والمدرسة تعمل على مساعدة العمال في التأقلم مع بيئة العمل، وفي نفس الوقت هناك عوامل أسرية تعمل عكس ذلك أي تعيق عملية التكيف المهني للعمال. وفي هذا الإطار نستنتج أن الأسرة

---

[8] الفضيل رتيمي، التنشئة الاجتماعية وإشكالية العقلانية داخل المنظمة الصناعية. رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص 73.

[9] الفضيل رتيمي، مرجع سابق، ص 74.

الجزائرية تعمل على ترسيخ قيم الانضباط واحترام الوقت وكل القيم التي تجعل من الفرد إيجابيا بشكل عام وفعالا في أداء عمله في الوسط المهني الذي يعمل فيه. فقد أجاب المبحوثون بالأغلبية عن مدى حث الأسرة على ترتيب الأدوات وذلك بنسبة 82.3%. وهذا ما يسمح بتنامي روح الانضباط والشعور بالمسؤولية لدى الأفراد وهذا ما يقودهم إلى سهولة الانصهار مع خصوصية العمل الذي يتقلدونه. بالإضافة إلى ذلك فإن الأسرة الجزائرية تعمل على فتح الحوار مع الأبناء، وهذا ما تؤكده أجوبة المبحوثين بوجود حوار بنسبة 81.4%. وللحوار في العائلة دور هام في تفجير قدرات وطاقات الأفراد، كما يساهم في اعتدال شخصية الأفراد. ومن جهة أخرى فإن المدرسة تعمل على ترسيخ قيم الانضباط واحترام الوقت، حيث هناك 85.8% من المبحوثين صرحوا بأن المدرسة تساهم في ترسيخ قيم الانضباط واحترام الوقت.

أما فيما يخص المعوقات الخاصة بالتنشئة الأسرية فهناك نظرة مادية بسيطة تجاه العمل، ذلك أن أغلب المبحوثين وذلك بنسبة 71.7% يعتبرون العمل مصدرا للرزق أكثر من أي اعتبار آخر.

ثانيا: دور المدرسة في عملية التكيف المهني:

تبين من خلال الدراسات الميدانية أن أغلبية المبحوثين صرحوا بأن المدرسة تساهم في ترسيخ قيم الانضباط واحترام الوقت، حيث إن 85,8% من المبحوثين صرحوا بأن المدرسة تساهم في ترسيخ قيم الانضباط واحترام الوقت. مع العلم أن هذه القيم تميز بشكل كبير عالم الشغل بل تعتبر ركيزة في أداء العمل.

وهذا ما أمكن من القول بوجود ارتباط قوي وتأثير ظاهر بين المدرسة كتنشئة من جهة ومن جهة أخرى اكتساب قيم تساعد على تحقيق التكيف المهني كالانضباط واحترام الوقت.

نستنتج من ذلك أن للمدرسة الجزائرية دورا حيويا في تنشئة الأفراد على القيم والمعايير الاجتماعية. بالتالي فإن المدرسة تساهم في تدعيم الضبط الاجتماعي لدى الأفراد. وتكون بذلك قد أدت المدرسة وظيفتها كنسق لخدمة الأنساق الأخرى المكونة للمجتمع.

ومنه نلاحظ أن هناك تغيرا في دور المدرسة من المفاهيم التقليدية إلى المفاهيم الحديثة. فالمدرسة تتوفر على منهاج يضم مبادئ في شتى المجالات. أما فيما يخص تكوين الأساتذة فيتم الآن توظيف حاملي الشهادات العليا في التخصص المطلوب ومحاولة القضاء تدريجيا عن الأساتذة خارج التخصص. وهذه الوضعية تسمح باحتواء المدرسة على أساتذة أكفاء ذوي اختصاص قادرين على التقديم والعطاء وخدمة المدرسة الجزائرية. ولقد تم التركيز أيضا على تكوين الأساتذة من الناحية البيداغوجية من خلال التربصات والتكوينات التي تقام في كل سنة لعينة من الأساتذة. وأبعد من ذلك فوزارة التربية الوطنية تسعى إلى تجديد معلومات

الأساتذة الذين يمتلكون أقدمية معتبرة في التعليم. ومن جانب آخر فإن المؤسسات التربوية تحتوي على تجهيزات ووسائل تسمح بتوفير الجو الملائم للتمدرس الجيد والفعال.

للمدرسة دور بارز في تحقيق التوافق الاجتماعي، حيث تهتم بمشكلات التوافق كمظهر من مظاهر نمو الشخصية، فهي المصدر الاجتماعي الذي يستمد منه المراهق معاييره وقيمه.

كما ينبغي أن تتضمن المناهج الدراسية مفاهيم معينة، كمفهوم المسؤولية الاجتماعية، والملكية العامة والمواطنة، والمشاركة في اتخاذ القرار، والتعاون ومفهوم الحق والواجب، المساواة، الإخاء، الحوار، العدل، النقد البناء، حرية الرأي والتعبير، واحترام الرأي الآخر... الخ. كما ينبغي تضمين الكتب المدرسية بعض المعلومات الأساسية التي يحتاجها المواطن ليكون عنصرا فعالا في وطنه الذي يعيش في إطاره. لذلك يعد الكتاب المدرسي أداة مهمة في تحقيق هذه الغاية في العملية التربوية، فالكتاب المدرسي ليس مجرد مجموعة من الورق المطبوع عليها، والمتضمنة للرموز والحروف والأشكال المتناسقة، بل هو أداة وظيفة تعمل على تنمية شخصية التلميذ وغرس ثقافة مجتمعه.

فالمدرسة بذلك هي مؤسسة اجتماعية أنشأها المجتمع لتشارك الأسرة مسؤوليتها في التنشئة الاجتماعية وتبعا لفلسفته ونظمه وأهدافه، وهي متأثرة بكل ما يجري في مجتمعها ومؤثرة فيه أيضا. وهي الوسيلة التي يصبح فيها الفرد إنسانا اجتماعيا وعضوا فعالا في المجتمع.

وتعتبر المدرسة المؤسسة الاجتماعية الرسمية التي تقوم بوظيفة التربية ونقل الثقافة المتطورة وتوفير الظروف المناسبة للنمو جسميا وعقليا وانفعاليا واجتماعيا، والوظيفة الاجتماعية الهامة للمؤسسة هي استمرار ثقافة المجتمع والتيسير على الأطفال في تمثل القيم والاتجاهات الخاصة بالمجتمع وتدريبهم على أساليب السلوك التي يرتضيها هذا المجتمع.

ويعرف المدرسة **إميل دوركايم** بأنها: "تعبير امتيازي للمجتمع الذي يؤهلها بأن تنقل إلى أبنائه قيما ثقافية وأخلاقية واجتماعية يعتبرها ضرورية لتشكيل الراشد وإدماجه في بيئته ووسطه"[10]. وأهم وظيفة للمدرسة هي الوظيفة الاجتماعية وتتمثل في العمل على تعريف التلميذ بالمجتمع تعريفا واضحا يشمل تكوينه ونظمه وقوانينه والمشاكل والعوامل التي تؤثر فيه، ومساعدة التلاميذ على فهم الحياة الاجتماعية ومساعدتهم على التأقلم معها والمشاركة فيها.

يتبين أن دور المعلم أصبح حيويا وفعالا لا يقتصر على المعلومات فقط. ذلك أن التعليم لا يمكن حصره في تقديم معلومات إلى التلاميذ بل يشمل التعليم التربية بصفة عامة. كما لا

---

[10] مرادزعيمي، مؤسساتالتنشئةالاجتماعية، منشوراتجامعةباجيمختار، عنابة، الجزائر، 2002 . ، ص139.

يمكن حصر علاقة التلميذ بالأستاذ في جانب المعلومات فقط بل يتعداه إلى إنارة طريقه بالنصائح التي تنير حياته الدراسية والمستقبلية.

نستنتج بذلك أن دور المعلم أصبح ثريا وفعالا إذا ما تتبع القواعد الأساسية للتعليمية القائمة على أسس علمية ومنهجية. ونلاحظ أن هناك مواكبة ومسايرة لأدوار المعلم من خلال تصريح المبحوثين بأن المعلم يقوم بعملية التوجيه والإرشاد.

وحسب المقاربات الحديثة في التعليمية فإن دور المعلم لم يعد ذلك المصدر أو السلطة في القسم. ومن ضمن هذه المقاربات نجد مقاربةالاستماع اللغوية: Audio Lingual Method، المقاربة التي تركز على الجانب الفيزيولوجي للغة: Total Physical Response، (TPR)،مقاربة الوضعيات، Situational Language Teaching، competency Based Approach (CBA) وهذه الأخيرة تعرف بالمقاربة بالكفاءات. أجمعت واتفقت هذه المقاربات على تغير دور المعلم إلى دور دينامي ينشط ويفعل كفاءات التلاميذ بطرق مختلفة. ويبرز دور المعلم في دور أساسي وهو التسهيل أي " Facilitator". وتتدرج في إطار هذا الدور الأساسي والشامل أدوار أخرى تتمثل فيما يلي: المراقب Controller: أي يراقب كل القسم، ويقوم بتوزيع الأدوار على التلاميذ ويوضح لهم ما يجب فعله. بالإضافة إلى ذلك فإنه يقرأ بصوت مرتفع، ينظم عملية السؤال والجواب.

-المنظم Organizer: أي يقوم المعلم بتنظيم محكم عن طريق التحكم في تقنيات تقديم الدرس وتنظيم الوجبات والأنشطة. شرح كيفية إنجاز التمرينات ومحاولة تقسيم التلاميذ إلى جماعات والعمل أيضا في ثنائي.

-التقييم Assessor: تقييم التلاميذ من خلال التغذية الرجعية، أو من خلال مختلف طرق التقييم.

-ملقن Prompter: أي إن المعلم يحث تلاميذه على التفكير والإبداع وذلك من خلال التقليل في الاعتماد على المعلم في كل الأمور.

-المصدر Resource: في هذه الدور يعمل المعلم على أن يساعد التلاميذ كلما احتاجوا إلى ذلك من دون الاعتماد الكلي عليه. وهنا باستطاعته إرشادهم وتوجيههم إلى مختلف المصادر التي توفر المعلومات للتلاميذ.

-المرافق Tutor : هنا يقوم المعلم بمرافقة التلميذ وتوجيهه ليس فقط في شرح الدرس أو تبسيط المعلومات، بل يكون له سندا في توجهاته العلمية كإرشاده إلى المكتبات ومصادر العلم والمعرفة.

-الملاحظ Observer : على المعلم أن يكون ملاحظا جيدا لما يحدث في القسم، وهذا ما يمكنه من تحديد ما يسمى في التعليمية بحاجات التلميذ والتي تعتبر أساسية في التعليم.

-المشارك participant: أي على المعلم أن يشارك في مناقشات التلاميذ ولا يكون انعزاليا في القسم.

نستنتج بذلك أن دور المعلم أصبح ثريا وفعالا إذا ما تم تتبع القواعد الأساسية للتعليمية القائمة على أسس علمية ومنهجية. ومن خلال الجدول رقم 27 نلاحظ أن هناك مواكبة ومسايرة لأدوار المعلم من خلال تصريح المبحوثين بأن المعلم يقوم بعملية التوجيه والإرشاد.

وللمعلم دور حاسم في تنمية القيم السلوكية وتشكيل هوية المجتمع، فهو الذي يتحمل مسؤولية تربية وتعليم الجيل ويقف كل يوم أمام طلابه يتلقون منه العلم والخلق والسلوك السوي، ولابد أن يعتمد في ذلك على مجموعة من الطرائق والاستراتيجيات التي تلعب دورا مهمًا في تحقيق هذا الهدف.

الخاتمة:

نستنتج من خلال تشخيص وتحليل الآليات والميكانيزمات التي تتحكم في ظاهرة التكيف المهني للعمال في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، أن العوامل السوسيوثقافية المحددة في البحث بالتنشئة الأسرية والمدرسة، لها دور فعال وناجع في جعل عملية تكيف العمال بمنصب العمل والظروف المحيطة به تتميز بالسهولة والسرعة. كما أمكن القول أن الخلفية الاجتماعية والثقافية للعمال لها دور بارز وحاسم في فهم العلاقات السائدة في مجال العمل.

من خلال ما سبق أمكن القول إنه لا يمكن الاكتفاء بالتسيير العقلاني والتنظيمي البحت في ضبط علاقات العمل وفهم سلوكات العمال، بل يتعدى ذلك إلى إدراج متغيرات سوسيوثقافية والاهتمام بالتنظيم غير الرسمي بالموازاة مع التنظيم الرسمي. ونستنتج بذلك أن التحكم في تقنيات التسيير والإنتاج لا يقتصر على الجانب التكنولوجي فقط، بل يتطلب الاهتمام ببيئة العمل وذلك بدراسة وتشخيص خصائصها ومميزاتها.

إن تنظيم العمل الذي يكون قريبا من نمط القيم التي نشأ عليها الفاعلون فيه فهذا ما يسمح بتسهيل عملية التكيف المهني للعمال. وهذه الحالة تستدعي إلى حد ما تنميط الحياة العملية حسب الحياة الاجتماعية والثقافية التي كونت القيم والمعايير لدى العمال. ومن ثم يتم تقليص الفارق بين بيئة العمل والبيئة الخارجية للعمال. كما أن توفر ظروف العمل المتميزة بالدينامية كتخصيص التكوين خلال المسار المهني للعامل، بالإضافة إلى وجود قيم ورموز تؤدي الى التفاعل بين أفراد المؤسسة فكل ذلك يؤدي إلى الراحة النفسية والاجتماعية للعمال كدليل على التكيف المهني. وتعتبر مؤشرات الرموز والاتصال عن طريق مجلة المؤسسة، بالإضافة إلى سياسة الشركة المحكمة في التكوين والترقية، من الحوافز التي تؤدي إلى تعزيز روح الانتماء إلى التنظيم الخاص بالمؤسسة.

قائمة المراجع:

1- إبراهيم عثمان، مقدمة في علم الاجتماع. دار الشروق، عمان، الأردن، 1999.

2- كافية رمضان، أنماط التنشئة الأسرية في المجتمع العربي، حوليات كلية التربية في جامعة قطر، العدد السابع، 1990.

3- محمد قنمر، التربية وترقية المجتمع، مركز ابن خلدون، دار سعاد صباح، الكويت، 1992.

4- عائشة بورغدة، العائلة الجزائرية وتنظيم النسل. رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، بدون سنة.

5-Stéphane(T), Langage et cultures des enfants de la rue. Ed. Kharthala, Paris, 1995.

6- الفضيل رتيمي، التنشئة الاجتماعية وإشكالية العقلانية داخل المنظمة الصناعية. رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر، 2004/2005.

7- مراد زعيمي، مؤسسات التنشئة الاجتماعية، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2002 .

دور تلبية المؤسسة لحاجات الموارد البشرية في تحقيق الكفاءة الإنتاجية

أ/ميلاط نضرة
المركز الجامعي محمد البشير الإبراهيمي ببرج بوعريريج

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الميدانية إلى البحث في العلاقة التبادلية بين احترام وتلبية المؤسسة لحاجات الموارد البشرية وتحقيق الكفاءة الإنتاجية، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، باستخدام طريقة المسح بالعينة، على 1430 عامل بمؤسسة كوندور " وحدتي الثلاجات والتلفزيونات"، الواقعة بالمنطقة الصناعية بولاية برج بوعريريج، عام 2011/2010، بغية تسليط الضوء على إحدى الممارسات التحفيزية في المؤسسة الجزائرية.

Résumé:

Cette étude a pour but de savoir la relation entre les services sociaux offerts par la société dans l'intéreêt des ressources humaines, d'une part, et la réalisation de la capacité de production, d'autre par, et cela, afin de savoir l'impact des sociétés qui emploient le système des primes motivant les ressources humaines.

Nous avons opté pour la méthode descriptive, en utilisant un large échantillon, comme moyen de collecte des données empiriques, dont il a consisté sur 1430 travailleurs.

Le terrain d'étude était la société "condor", se situant à la zone industrielle, à la ville de Bordj-Bou-Arreridj, La période d'étude était: 2010 /2011.

مقدمة:

تسعى المؤسسات الحديثة، بعد أن أدركت نجاحها وبلغت الأهداف التي قامت من أجلها، إلى الاهتمام المتزايد بتحقيق حاجات مواردها البشرية، لأن الاعتماد على الجوانب الفنية في العمل، والتجهيز الآلي والتكنولوجيا المتطورة وحدها لم يعد كاف لتحقيق الكفاءة الإنتاجية التي تصبو إليها، وإنما الاعتراف بدور الإنسان إلى جانب هذه الموارد والإمكانات، هو السبيل الوحيدة إلى تحقيق ذلك، نظرا إلى ما يملكه من مهارات فنية وإدارية، وقدرات فكرية وعقلية وبدنية، قادرة

على الإبداع والابتكار، يستخدمها في تحقيق طموحاته وحاجاته المختلفة والمتنامية، ويستفيد منها صاحب العمل بدوره، في تحقيق طموحاته في الربح وزيادة العوائد، من خلال تحقيق الكفاءة الإنتاجية، والميزة التنافسية التي تضمن ذلك.

ولما كان الإنسان هو العنصر العاقل والمتحرك في المؤسسة، وله أهداف ورغبات واتجاهات وشخصية وعادات واستعدادات وقدرات ومهارات وخبرات، كان لزاما على المؤسسة أن توفر الشروط الضرورية، لاستثمار هذه الخصائص المميزة له، بالشكل الذي يمكنها من دفع عجلة التنمية نحو الأمام، وتحقيق الاستقرار والفعالية في قوة العمل.

وعلى هذا الأساس، فإن الاهتمام بمعرفة حاجات العمال، قد شكل ركيزة محورية، واحتل مكانة جوهرية، ضمن أهداف المؤسسات الحديثة، ومنها المؤسسات الجزائرية، حيث أكدت الدراسات أن المؤسسات ذات الإنتاجية العالية، تولي اهتماما خاصا بالمتطلبات الأساسية، لقيام الموارد البشرية بتنفيذ خطة التنمية والتطوير.

أهداف الدراسة:

إن البحث العلمي هو عملية منظمة، هدفها معرفة الحقيقة عن موضوع معين[1]، أي إن عملية البحث والدراسة لابد أن تكون مبنية أساسا على التنظيم، وفقا لمراحل متتابعة ومنظمة، يسعى الباحث عن طريق اتباعها إلى تحقيق نتائج معينة، والوصول إلى مبادئ وتعميمات[2].

ونهدف من خلال تعرضنا لهذه الدراسة بالبحث إلى إثراء هذا المجال، وتعميق البحث حوله في ضوء العلاقة بين اهتمام المؤسسة بحاجات الموارد البشرية، وبين تحسين الإنتاج والارتقاء بالإنتاجية، من خلال بحث المؤسسة عن أفضل الاستراتيجيات التسييرية، التي تضمن لها عملية الاستثمار الفعال للموارد والطاقات الداخلية، ومنها الموارد البشرية، باعتبارها القادرة على الإبداع والتجديد وتحقيق الأداء المتميز، التنافسي والاستراتيجي، في محاولة منا تشخيص واقع هذه الظاهرة في المؤسسة الجزائرية.

---

[1] سلاطنية بلقاسم، حسان الجيلاني: محاضرات في المنهج والبحث العلمي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007، ص 73.

[2] حسين عبد الحميد أحمد رشوان: ميادين علم الاجتماع ومناهج البحث العلمي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1983، ص 121.

وتأسيسا على ما تقدم فإن الدراسة الراهنة تهدف إلى ما يلي:

1- وصف ظاهرة اهتمام المؤسسة بالعاملين، من خلال الاهتمام بمعرفة حاجاتهم، ومحاولة تلبيتها لهم في العمل.

2- محاولة كشف تأثير اهتمام المؤسسة بحاجات العاملين على الكفاءة الإنتاجية.

أهمية الدراسة:

إن لهذا البحث أهميتين: أهمية نظرية تتمثل في إلقاء الضوء على ظاهرة اهتمام المؤسسة الجزائرية بمعرفة حاجات العاملين، وتأثير ذلك على كفاءة أدائهم لأعمالهم، ومدى ارتباطها بالسلوك الإنساني داخل المؤسسة، وهذا المجال تناوله العديد من الباحثين والدارسين والمهتمين بالشؤون التنظيمية في الآونة الأخيرة، وهذا البحث يساهم ولو بشكل متواضع في إثراء هذا المجال.

كذلك لهذا البحث السوسيولوجي أهمية تطبيقية، حيث يساهم إلى جانب غيره من البحوث في هذا المجال، بتمهيد الأرضية السليمة لوضع دعائم طرق التسيير البشري، التي تأخذ بعين الاعتبار المورد البشري، الذي يعتبر الرأسمال الحقيقي للمؤسسة، وبالتالي ضرورة تصميم منظومات الاستثمار الارتقائية في البشر، وما تتطلبه من إدارة وتسيير وإثارة للدافعية (الاهتمام بحاجات العاملين ومحاولة تحقيقها)، لتمكينهم من تحقيق النتائج الإيجابية، التي تريد المؤسسة بلوغها.

تحديد المفاهيم:

1- مفهوم الحاجة:

"عرفت الحاجة بأنها حالة من التوتر أو عدم الإشباع، يشعر بها الفرد، وتدفعه إلى التصرف متجها نحو الهدف، الذي يعتقد أنه سوف يحقق له الإشباع "[3].

ويعني هذا التعريف أن الحاجة تنشأ من إحساس بالحرمان، والذي يخلق الرغبة، أو هي " شعور بالنقص أوالعوز بالنسبة إلى شيء معين، وهو يؤدي إلى توتر وعدم اتزان داخلي، يدفع الفرد إلى سلوك في اتجاه معين، حتى يتم إشباع هذا النقص"[4].

وبما أن الحاجات غير المشبعة، هي التي تعمل كمحرك ودافع للسلوك داخل المؤسسة، وجب على المدير أن يستغل هذه الفرصة، لتوجيه ذلك السلوك الدافعي إلى مصلحة العمل،

---

[3] مراد زعيمي: علم الاجتماع، رؤية نقدية، مخبر علم اجتماع الاتصال، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004، ص 147.

[4] أحمد ماهر: السلوك التنظيمي، مدخل بناء المهارات، الدار الجامعية للطبع والنشر، الإسكندرية، ب ط، 2003، ص 181.

وتعزيز الممارسات الفنية والاجتماعية في المؤسسة، لتكون أكثر فاعلية وكفاءة، وانتهاج الأنظمة والتعليمات والإجراءات واللوائح الداخلية، التي تضمن تحقيق أهداف الأفراد، ومواءمتها مع أهداف المؤسسة، ضمن خطة استثمار الطاقات الإنسانية أفضل استثمار.

وتنقسم حاجات الأفراد كما أوردها الدكتور "علي السلمي" في كتابه "إدارة الأفراد والكفاية الإنتاجية"، إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

❖**النوع الأول**:

حاجات أولية: وهي الحاجات البدنية الأساسية، الصادرة عن البناء العضوي للكائن الحي، مثل الحاجة إلى الأكل والنوم... وهذه الحاجات الأولية، مصدر إشباعها الرئيسي في العمل داخل المؤسسة هو الأجر والاستقرار الوظيفي.

***النوع الثاني:**

حاجات اجتماعية: وهي الحاجات التي يمكن إشباعها عن طريق الاتصال بالآخرين، مثل الحاجة إلى الصداقة والانتماء والعضوية في جماعة، والبقاء في مجموعة الزملاء والحاجة إلى مساعدة الآخرين وتلقي مساعدتهم والإخلاص والولاء للمجموعة، والحاجة إلى الحصول على المكانة الاجتماعية، والحاجة إلى القبول الاجتماعي، وغير ذلك من الحاجات التي تنشأ بسبب الحياة في مجتمع، ومصدر الإشباع الأساسي لتلك الحاجات، في جو ومحيط العمل، هو علاقات العمل مع الزملاء، والمشاركة في عضوية جماعات العمال غير الرسمية، ونوع الاتصالات، والعلاقات الاجتماعية، التي تعكسها أساليب الإشراف والإدارة.

***النوع الثالث**:

حاجات ذاتية: وهي تلك الحاجات التي يريد الفرد إشباعها وتحقيقها، محاولا بلوغ المركز والمكانة الاجتماعية التي تليق به، ومن هذه الحاجات:

- الحاجة إلى الإنجاز وتحقيق الأهداف.
- الرغبة في المعرفة والتزود من العلم.
- الرغبة في التقدم والنمو الشخصي.
- اكتساب احترام الآخرين واعترافهم بأهميته الكبيرة في تدعيم إمكانات المؤسسة، وضمان بقائها واستمرارها، وحصولها على النتائج المتوخاة، من الخطط والبرامج التنموية الموضوعة.

ويتمكن الفرد من تحقيق هذه الحاجات في العمل من عدة مصادر أهمها: فرص الترقية والتقدم في السلم الوظيفي، والسلطة الممنوحة للفرد وفرص استغلال كفاياته ومهاراته[5].

2-مفهوم المؤسسة:

المؤسسة في التعريفات السوسيولوجية "هي نظام اجتماعي نسبي، وإطار تنسيقي عقلاني، بين مجموعة من الناس تربطهم علاقات مترابطة ومتداخلة، يتجهون نحو تحقيق أهداف مشتركة وتنظيم علاقاتهم بهيكلة محددة، في وحدات إدارية وظيفية ،ذات خطوط محددة للسلطة والمسؤولية، والمؤسسة مصطلح رديف للمنظمة والمنشأة، وتعمل على تلبية الحاجات الإنسانية، بطريقة منظمة ذات نسق معين يوجهها، وتنظم وتدار المؤسسات التي تلبي حاجات المجتمع بطرق مختلفة ولأغراض مختلفة"[6].

كما يعرف أحد الباحثين المؤسسة بقوله: " هي تركيب أو نسق يوجد به أفراد أو مجموعة من الأفراد، يتفاعلون مع بعضهم البعض تفاعلا واعيا ومنسقا من قبل الإدارة، من أجل حصر الموارد والإمكانات المتاحة، واستغلالها بأقصى كفاءة ممكنة، في الاتجاه الذي يحقق الهدف المطلوب، والتركيز أيضا على تحقيق الإشباع النفسي والاجتماعي والاقتصادي للموارد البشرية داخل هذه المؤسسة"[7].

أما "J. lobestein" فيعرفها بأنها "أحد أشكال النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى كونها أحد الأشكال الاجتماعية للعمل"[8].

3- مفهوم الموارد البشرية:

"مصطلح الموارد البشرية يشمل جميع السكان في المجتمع، الذين يمكن إعدادهم للدخول في دائرة الاستغلال الاقتصادي بدءا من الأطفال الرضع حتى الشيوخ المسنين"[9].

كما تعرف أيضا على أنها " العنصر القادر على حسن استخدام العناصر الإنتاجية المتاحة للمؤسسة، من موارد مالية وآلات ومعدات وتجهيزات ومواد خام ووقت، بالكفاءة والفعالية

---

[5] علي السلمي: إدارة الأفراد والكفاية الإنتاجية، مكتبة غريب، القاهرة، ط2، 1985، ص 33.

[6] محمد أكرم العدلوني: العمل المؤسسي، دار بن حزم، لبنان، ط1، 2002، ص 14.

[7] محمد سعيد أوكيل: وظائف ونشاطات المؤسسة الصناعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 05.

[8] George Friedman traite de sociologie du travail. Armandcolin. Paris. 1972/p 42.

[9] هشام مصطفى الجمل: دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي الوضعي، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص 172.

المطلوبتين، وبالتالي فإن كفاءة هذه الموارد البشرية، تعكس بالنتيجة كفاءة الأداء التنظيمي للمؤسسة"[10].

الموارد البشرية – كما يشير "أحمد سيد مصطفى"– لأي دولة أو منظمة - "هي تلك المجموعات من الأفراد القادرين على أداء العمل، والراغبين في هذا الأداء بشكل جاد وملتزم، حيث يتعين أن تتكامل وتتفاعل القدرة مع الرغبة في إطار منسجم، وتزيد فرص الاستفادة الفاعلة لهذه الموارد، عندما تتوفر نظم تحسين تصميمها وتطويرها بالتعليم والاختيار والتدريب والتقييم والتطوير والصيانة"[11].

الموارد البشرية هي "مجموعة من القوى القادرة على العمل والراغبة فيه، وتشكل قوة الدفع الأساسية للمؤسسة في الوقت الحاضر وفي المستقبل"[12].

يعرف "محمد فتحي" الموارد البشرية على أنها "تعبير عن الثروة الأساسية في أي مؤسسة إنتاجية أو خدمية، وهي عنصر الإنتاج الرئيس والأهم، والذي تطغى أهميته على ما عداه من عناصر الإنتاج، وتضم الموارد البشرية كل الأفراد العاملين في المؤسسة، من مختلف النوعيات والجنسيات، ومهما تنوعت واختلفت مستويات المهارة وأنواع الأعمال التي يقومون بها، فهي تشمل كل هيئة الإدارة والعاملين في مجالات الإنتاج والعاملين في مجالات الخدمات"[13].

4- مفهوم الكفاءة الإنتاجية:

تعرف الكفاءة الإنتاجية بأنها "أداء الشيء بطريقة سليمة، بواسطة أدوات وآلات جيدة بأفراد مهرة، في الزمان والمكان الملائمين وبالتكلفة المناسبة"[14].

وتعرف أيضا على أنها "النسبة بين الكمية المنتجة والعمل المستخدم لإنتاج هذه الكمية خلال فترة زمنية معينة من الزمن"[15].

---

[10] كامل بربر: إدارة الموارد البشرية وكفاءة الأداء التنظيمي، دار المستقبل للنشر والتوزيع، بيروت، 1976، ص11.

[11] مدحت محمد أبو النصر: إدارة وتنمية الموارد البشرية، الاتجاهات المعاصرة، مجموعة النيل العربية، القاهرة ن ط1، 2007، ص 31.

[12] كامل بربر: المرجع السابق، ص 11.

[13] محمد فتحي: 766 مصطلح إداري، إيضاح وبيان، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، 2003، ص 233.

[14] محمد توفيق ماضي: إدارة الإنتاج والعمليات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، 52.

[15] علي السلمي: المرجع السابق، ص 21.

كما تعرف على أنها: "العلاقة بين حجم الإنتاج وموارده، أو نسبة المخرجات إلى المدخلات، أي تعتبر العلاقة بين حجم الإنتاج وبين الموارد الإنتاجية مقياسا من مقاييس الكفاءة الإنتاجية "[16].

كما يعرفها "علي السلمي" في كتابه " إدارة الأفراد والكفاية الإنتاجية " " هي العلاقة بين كمية المواد المستخدمة في العملية الإنتاجية، وبين الناتج من تلك العملية، وبذلك ترتفع الكفاءة الإنتاجية، كلما ارتفعت نسبة الناتج إلى المستخدم من الموارد، فأي عملية إنتاجية يدخل فيها عناصر أساسية، هي العمل ورأس المال والخبرة التنظيمية والإدارية، ويتبلور مفهوم الكفاءة الإنتاجية، في إمكان الحصول على أقصى إنتاج ممكن، باستخدام كميات محددة من تلك العناصر، وبذلك يمكن تصور زيادة الكفاءة الإنتاجية بإحدى الطرق التالية:

- زيادة قيمة المنتج النهائي مع بقاء قيمة الموارد المستخدمة ثابتة.
- زيادة قيمة المنتج النهائي مع زيادة قيمة الموارد المستخدمة بنسبة أقل.
- بقاء قيمة المنتج النهائي ثابتة وانخفاض قيمة الموارد المستخدمة.
- انخفاض قيمة الإنتاج النهائي مع انخفاض قيمة الموارد المستخدمة بنسبة أعلى.

وعلى هذا الأساس يمكن استخدام تعبير الكفاءة الإنتاجية للتدليل على مدى النجاح في استخدام عناصر الإنتاج المختلفة مجتمعة، كما يمكن أن تقاس الكفاءة الإنتاجية لكل عنصر من تلك العناصر على حدة[17].

❖ الجانب الميداني:

- أدوات الدراسة:

- اشتملت الدراسة على عينة من 1177 عامل بمؤسسة "كوندور" الواقعة بالمنطقة الصناعية بولاية برج بوعريريج، والتي تتضمن 11 مديرية تمثل طبقات المجتمع الأصلي، موزعة على 6 وحدات إنتاجية، وقد تحصلنا على العينة المختارة بأخذ 10% لكل من المديريات، التي غالبا ما يوجد بها عمال إطارات وأعوان تحكم والقليل من أعوان التنفيذ، والوحدات

---

[16] http: //islamfin.go-forum.net نقلا عن محمد فريد الصحن: اقتصاديات الإدارة، منهج القرارات، الدار الجامعية، 1998، ص 102.

[17] عبد الرحمن بدوي: مناهج البحث الاجتماعي، وكالة المطبوعات الجامعية، الكويت، 1977، ص 115.

الإنتاجية التي تضم العمال التنفيذيين، حيث حصلنا على عينتين للدراسة عينة خاصة بالإداريين في المديريات، وعينة خاصة بالعمال في الوحدات الإنتاجية، كما يلي:

- **بالنسبة إلى الإدارة:**

العينة = العدد الكلي للعمال ×النسبة المختارة /100

العينة = 316 × 100/10

العينة =31 عاملا.

- **بالنسبة إلى العمال في الوحدات الإنتاجية** (وحدة الثلاجات والتلفزيونات)

العينة = 861 × 100/10

العينة = 86 عاملا.

1- **المنهج المستخدم:** "المنهج هو طريق البحث للوصول إلى المعارف الدقيقة والواضحة والقوانين والحقائق التي يسعى إلى إبرازها وتحقيقها، فهو طريق يحتوي على مجموعة منظمة من القواعد يتبعها الباحث للحصول على المعرفة"[18].

وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على طريقة المسح بالعينة، وهي إحدى الطرق بالغة الأهمية، التي تستخدم في البحوث الوصفية، بهدف وصف الظاهرة المدروسة "دور اهتمام المؤسسة بمعرفة حاجات العمال في تحقيق الكفاءة الإنتاجية".

وقد استخدمنا في تحليل البيانات الميدانية الأسلوب الكمي، الذي يستعمل لتكميم المعطيات الواقعية المتحصل عليها من استمارة البحث، ثم حساب النسب المئوية، وتمثيلها في جداول، بالإضافة إلى أسلوب التحليل الكيفي، الذي يعتمد على الجانب النظري في تحليل البيانات والمعطيات، عن طريق عرض النتائج، وتفسير المعطيات الكمية وتحليلها، وربطها بالإطار النظري للدراسة.

2- **الاستمارة:** "تعتبر الاستمارة التي تعرف في شكلها الأكثر شيوعا بسبر الآراء، تقنية مباشرة لطرح الأسئلة على الأفراد وبطريقة موجهة، ذلك لأن صيغ الإجابات تحدد مسبقا، وهذا ما يسمح بمعالجة كمية، بهدف اكتشاف علاقات رياضية، بإقامة علاقات كمية

[18] موريس أنجرس: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تدريبات عملية، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، ط2، 2006، ص 228.

رقمية وبالتالي فهي وسيلة للدخول في اتصال الأفراد المبحوثين، بواسطة طرح الأسئلة عليهم واحدا واحدا، وبنفس الطريقة بهدف استخلاص اتجاهات وسلوكات مجموعة كبيرة من الأفراد، انطلاقا من الأجوبة المتحصل عليها"[19].

وقد اشتملت استمارة البحث على 71 سؤالا، تضمنت أربعة محاور أساسية، حيث يحتوي المحور الأول على البيانات الشخصية.

والمحور الثاني: ضم بيانات خاصة بالفرضية الأولى التي مفادها: "يؤثر تفهم الإدارة لحاجات العمال على كفاءة العمل في المؤسسة".

أما المحور الثالث فقد ضم بيانات خاصة بالفرضية الثانية التي مفادها "تؤثر نوعية الإشراف المتبعة في المؤسسة على إنتاجية العامل".

والمحور الرابع: يضم بيانات خاصة بالفرضية الثالثة: يؤدي تحقيق الحاجات النفسية والاجتماعية للعامل إلى تحقيق الكفاءة الإنتاجية.

- عرض، تحليل وتفسير نتائج الدراسة:

الجدول(1): أجور عينة البحث:

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 15000دج	10	8.55
15000- 20000دج	26	22.22
20000- 25000دج	33	28.21
25000- 30000دج	18	15.38
30000- 35000دج	15	12.82
35000- 40000دج	11	9.40
أكثر من 40000دج	04	3.42
المجموع	117	100

- إن الملاحظ من هذا الجدول أن 95.45% من إجمالي العينة، يتعدى دخلهم 20000دج، ولكنها تعتبر أجورا ضعيفة جدا، خاصة مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية، التي يعيشها

[19] صلاح الشنواني: إدارة الأفراد والعلاقات الإنسانية، مدخل الأهداف، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص 16.

معظم العمال، حيث أكدت الأرقام الإحصائية المتحصل عليها، أن أغلبية أفراد العينة يعيشون في أسر كثيرة العدد، الأمر الذي جعلهم لا يستطيعون تلبية جميع الحاجات الأساسية لهم وهي النتائج التي تحصلنا عليها في الجدول الموالي.

الجدول (2): تلبية الأجر لحاجات العمال:

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	04	3.42
لا	92	78.63
إلى حد ما	21	17.95
المجموع	117	100

- تؤكد الشواهد الكمية في الجدول(02)، أن نسبة المبحوثين الذين يرون أن الأجر، الذي يحصلون عليه في المؤسسة، غير كاف ولا يسمح لهم بتلبية حاجاتهم المختلفة، قد قدرت بـ 78.63%، وقد برر معظم عمال هذه الفئة ذلك، بأنه لا يمكن التوفيق بين هذا الأجر ومتطلبات السوق وزيادة الأسعار، خاصة إذا كان هذا الأجر مصدر الدخل الوحيد في العائلة، فضلا عن ذلك، أنه لا يوجد توازن بين المتطلبات العائلية الكثيرة والمتنامية، والظروف الاجتماعية الأخرى، التي أصبح من الضروري التوفير لها من أجل تلبيتها، إضافة إلى أن هذا الأجر لم يلب لهم الإشباع النفسي والاجتماعي، حيث إنه لم يولد لديهم الشعور بالأمن والطمأنينة على مستقبلهم ومستقبل أسرهم.

بينما أقر ما نسبته 17.95%، أن الأجر المحصل عليه، يكفيهم إلى حد ما، لتلبية الحاجات التي يرغبون فيها، بينما نجد 3.42%، يؤكدون أن الأجر يكفيهم لتلبية حاجاتهم المختلفة، حيث شملت هذه النسبة العمال العزاب، الذين لم يتحملوا بعد مسؤولية الأسرة، ومطالبها المتزايدة باستمرار وبشكل يومي.

الجدول(3): مكافأة الأجر للمجهود المبذول:

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	07	5.98
لا	110	94.02
المجموع	117	100

- تشير الدلائل الإحصائية الكمية الواردة في الجدول (03)، أن 110 مفردة من مفردات عينة البحث بنسبة 94.98%، يرون أن الأجر لا يكافئ الجهد المبذول، ولا يكافئ مجموع المهام والأنشطة التي يؤدونها، فهم مطالبون بإنتاج 1200 تلفاز يوميا كحد أدنى، في حين نجد نسبة 5.98%، يقرون بوجود توازن بين مجهوداتهم في العمل، وقيمة الأجر الذي يحصلون عليه.

الجدول(4): اهتمام المؤسسة بمعرفة حاجات العمال:

الاحتمالات				التكرار	النسبة المئوية
	الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية		
نعم	طرح أسئلة مباشرة	20	12.42	78	66.67
	توزيع استمارات	65	40.37		
	مراقبة الأجواء	45	27.95		
	عن طريق النقابة	31	19.25		
	المجموع	161	100		
لا				46	39.32
المجموع				117	100

- كشفت البيانات الإحصائية الموضحة في الجدول (04)، والمتعلق بمدى اهتمام المؤسسة بمعرفة حاجات العمال أن 66.67%، يؤكدون أن المؤسسة تعمل جاهدة من أجل معرفة مختلف الحاجات التي يهتم بها العمال، وتختلف طرق ذلك باختلاف الوسائل والظروف، حيث أعرب أغلبهم بنسبة40.37%، أن اهتمام المؤسسة يكون من خلال توزيع استمارات على العمال، أما نسبة 27.95% فيرون أن المسؤولين يكتفون بمراقبة الأجواء، ومراقبة التغيرات الفيزيولوجية للعمال، ومدى تركيزهم على العمل، قبل التدخل ومحاولة فهمهم وتقصي الأمر، أما نسبة 19.25%، فيؤكدون وجود هيئات ولجان رسمية، تحاول الربط بين الإدارة والعمال، تتمثل في النقابة ولجان المشاركة، اللتين تعملان دائما وباستمرار على التوفيق بين مطالب العمال وأهداف الإدارة، وإيصال انشغالاتهم وحاجاتهم إلى الجهات المسؤولة، أما أضعف نسبة فهي 12.42%، وهي تعبر عن اهتمام المؤسسة بحاجات العمال، عن طريق طرح أسئلة مباشرة عليهم، وغالبا ما تكون عندما يلاحظ المشرف المباشر اضطرابا وقلقا عند مرؤوسيه.

أما ما نسبته 33.33%، فيرون أن المؤسسة لا تهتم بمعرفة حاجاتهم وطموحاتهم في العمل، بقدر ما يهمها زيادة الإنتاج كما، وتحسينه نوعا.

الجدول(5): تأثير اهتمام المؤسسة بحاجات العمال على كفاءة العمل:

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	109	93.16
لا	08	6.84
المجموع	117	100

- تفيد البيانات المتضمنة في الجدول (05)، أن 93.16% من مجموع أفراد العينة، يؤكدون على أهمية أخذ حاجاتهم بعين الاعتبار، لأنها وسيلة لتحقيق الإشباع النفسي والاجتماعي، وتوليد الاستعدادات الإيجابية، التي تهيئ للأفراد الإقبال بحماس على التعاون والإنجاز بفعالية، أما نسبة 6.84% من مجموع أفراد عينة البحث، فيرون أنه لا يوجد تأثير كبير لاهتمام المؤسسة بحاجاتهم، على العمل الذي يقومون به.

الجدول(6): الأسلوب الإشرافي المتبع من قبل المشرف

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
ديمقراطي	20	17.09
استبدادي	47	40.17
مزيج من الأسلوبين	40	34.19
فوضوي	10	8.55
المجموع	117	100

- تدل البيانات الواردة في الجدول (06)، والمتضمنة الأسلوب الإشرافي المتبع من قبل المشرفين والرؤساء داخل المؤسسة، أنهم لا يعطون حرية التصرف للعمال، حيث إن النسب المعبرة كبيرة وذات دلالة إحصائية، تشير إلى عدم إعطاء حرية التصرف للمرؤوسين، حيث يؤكد 40.17% من مجموع أفراد عينة البحث، أن الأسلوب المتبع في الإشراف في هذه المؤسسة، هو أسلوب استبدادي ديكتاتوري، حيث إن المشرفين لا يشركون العمال في اتخاذ القرارات، سواء كانت بسيطة أم استراتيجية، بينما نجد فئة أخرى، يقدر حجمها بـ34.19 %، ترى بأن الأسلوب الإشرافي المتبع في المؤسسة، هو مزيج بين الأسلوبين (استبدادي وديمقراطي في نفس الوقت)، حيث يستخدم المشرف أو الرئيس اللين حينا والشدة في أحايين أخرى، ويرى معظم من أدلى برأيه في هذا الشأن، أن المزاوجة بين الأسلوبين هي الأجدى والأنسب لكل التنظيمات، إذا ما أرادت بلوغ المرامي التي تسعى إلى تحقيقها، كما نجد فئة أخرى قدر

حجمها بـ 17.09%، تقر بأن نمط الإشراف السائد في وحدتها الإنتاجية هو النمط الديمقراطي، حيث يستشير المشرف العمال الذين يشرف عليهم، في القضايا التي تخص العمل وتهم العامل، كما نجد فئة قليلة من المبحوثين بنسبة 8.55%، ترى أن الأسلوب الإشرافي المتبع في الوحدة الإنتاجية، التي ينتمون إليها هو أسلوب فوضوي، إلا أننا نستبعد هذا الأسلوب داخل مؤسسة "كوندور"، حيث لمسنا بأنفسنا خلال المقابلات والزيارات العديدة إلى مختلف المديريات والوحدات الإنتاجية، أن العمل يؤدى على أسس من الصرامة والانضباط والالتزام بالقواعد والقوانين الموضوعة من قبل إدارة المؤسسة.

الجدول(7): تأثر الإنتاجية بطريقة الإشراف:

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
إلى حد كبير	58	49.57
إلى حد ما	49	41.88
لا تؤثر	10	8.55
المجموع	117	100

- تشير البيانات الواردة في الجدول (07)، إلى أن إنتاجية العامل تتأثر وبشكل كبير، بطريقة الإشراف المتبعة في المؤسسة، ويظهر ذلك بوضوح من خلال النسبة المعبرة عن ذلك والمقدرة بـ: 49.57%، حيث أعرب جل المبحوثين من هذه النسبة، أن المعاملة الحسنة والاحتكاك المباشر بالعامل من قبل المشرف، يخلق الجو المدعم على العطاء، ويرفع الروح المعنوية، التي بدورها تجعله يقبل على العمل بجد، عكس العمل في فريق المشرف الديكتاتوري، الذي يشعر العامل في ظل هذه الطريقة الإشرافية بالضغط النفسي والقلق والتوتر، وقد أكدت النظرية السلوكية علاقة الاعتماد المتبادلة بين الرئيس والمرؤوسين في العمل، حتى يتمكن المشرف من إبراز الطاقات والاستعدادات النفسية والقدرات العقلية والسلوكية الإيجابية في المرؤوسين، أما 41.88%، فقد صرحوا بأن طريقة الإشراف، تؤثر نوعا ما على الإنتاجية، وذلك حسب شخصية العامل، الذي يتأثر بمزاج المشرف، أما 8.55%، فقد أقروا أن أداءهم لعملهم، ومن ثم معدلات إنتاجيتهم، لا تتأثر بطريقة الإشراف، لأنهم غالبا ما ينظرون إلى المشرف على أنه مجرد زميل في العمل.

الجدول (8): الطريقة المناسبة لتحقيق الكفاءة الإنتاجية:

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
الاهتمام بتحقيق الحاجات النفسية والاجتماعية للعامل	36	21.30
الاهتمام بتطوير الآلات وإدخال التكنولوجيا الجديدة	40	23.67
الاهتمام بتوفير جو العمل المناسب	34	20.12
الاهتمام برفع معنويات العمال	22	13.01
الاهتمام بإشراك العامل في قضايا العمل	34	20.12
أخرى تذكر	03	1.78
المجموع	169	100

- لقد حاولنا من خلال هذا السؤال استطلاع رأي العمال والمشرفين وبعض المسيرين الإداريين حول الطريقة المناسبة، التي يعتقدون بأنها كفيلة بتحقيق الكفاءة الإنتاجية، وقد حصلنا على عدة إجابات نوجزها فيما يلي:

- الاهتمام بتطور الآلات وإدخال التكنولوجيا الجديدة بنسبة 23.67 %، مبررين ذلك، أن البرامج الآلية مثلا قد جعلت سير الأعمال والمعلومات المتحصل عليها تتصف بالدقة والجودة والسرعة الفائقة، نظرا إلى أن ثورة العصر الحالي هي ثورة المعلومات، والتي أصبحت من المزايا التنافسية للمؤسسات.

- الاهتمام بتحقيق الحاجات النفسية والاجتماعية للعامل بنسبة 21.30%.

- الاهتمام بتوفير جو العمل المناسب للعمل بنسبة 20.12%.

- الاهتمام بإشراك العمال في قضايا العمل بنسبة 20.12%.

- الاهتمام برفع معنويات العامل في العمل بنسبة 13.01%.

وهي نسب تشير إلى أهمية التركيز على الموارد البشرية، والوقوف على ما يثير حوافزهم للانطلاق بعملهم بشكل أفضل، وقد ظهر احتمال آخر، مؤيد لمجموع هذه الآراء، متمثلا في تكوين المشرفين والمسيرين على طريقة التعامل مع الموارد البشرية، باعتبارها استثمارا إذا أحسن إدارتها والتعامل معها، وذلك بنسبة 1.78%.

الجدول (9): المؤسسة الناجحة:

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
تهتم بتحقيق طموحات العمال	18	15.38
تهتم بتحقيق الكفاءة الإنتاجية	10	8.55
تهتم بالاثنين معا	89	76.07
المجموع	117	100

- تشير الشواهد الكمية المبينة في الجدول أعلاه، أن أغلبية أفراد العينة، يفضلون أن يتركز اهتمام المؤسسة على تحقيق كل من أهداف وطموحات العامل وأهداف المؤسسة على حد سواء، متمثلة في تحقيق الكفاءة الإنتاجية لها، وتعظيم عوائدها وأرباحها، وفي المقابل تحقيق طموحات العامل في العمل، وحاجاته المختلفة بنسبة 76.07%، أما ما نسبته 15.38%، فيؤكدون أن اهتمام المؤسسة بتحقيق طموحات العامل، هو السبيل الوحيدة إلى إثارة دافعيته للعمل، وزيادة رغبته على الإبداع والابتكار، وبلوغ المستويات المرغوبة من الإنتاجية، في حين نجد أن 8.55%، يرون أن الاهتمام بتحقيق الكفاءة الإنتاجية، هو الكفيل بنجاح المؤسسة، وبلوغها مستويات متصاعدة من النمو والازدهار.

مناقشة النتائج:

تشير البيانات التي تم عرضها وتحليلها، إلى أن الأجور التي يحصل عليها العمال في المؤسسة مجال الدراسة ضعيفة جدا، وهي لا ترقى إلى مستوى طموحاتهم، بحيث إنها لا تلبي جميع حاجاتهم ورغباتهم، وهذا الأمر أفرز اتجاهات سلبية لدى العمال، تجاه المؤسسة، فنظرا إلى أنها لا تهتم بحاجاتهم الإنسانية، وما يتميزون به من خصائص وسمات، وحسب تصريحات العديد منهم، أصبح العامل هو الآخر، لا يبالي بتحقيق المخرجات التي تريدها المؤسسة وتطمح إليها، كما لا يهتم برفع مستوى إنتاجيته في العمل، بل إنه يعمد في بعض الأحيان إلى القيام بالمهام المطلوبة منه دون المستوى المطلوب منه، وهذه النتائج تؤكد أن اهتمام المؤسسة بتحقيق حاجات العمال، يؤدي إلى توليد الاستعدادات الإيجابية، التي تجعلهم يقومون بأعمالهم على أكفإ وجه، كما أن عدم تفهمها لهذه الحاجات، قد ينعكس سلبا على طرق تفكيرهم، وأنماط سلوكهم وتصرفاتهم في العملية الإنتاجية.

وهذه النتائج تؤكد أهمية أخذ حاجات العمال ومتطلباتهم بعين الاعتبار، ومحاولة إشباعها وتلبيتها، وهي تدخل ضمن واجبات المسؤولين والمشرفين في المؤسسة، لأنها مؤشرات

هامة، تؤثر على دوافع العامل للعمل وتحسين أدائه له، كما تؤثر على مستوى رضاه الوظيفي، الذي يؤثر بدوره على مستويات الإنتاجية.

كما أن البيانات المتحصل عليها من الميدان، تؤكد أنه لا يمكن للعامل أن يتدخل في قرارات المؤسسة أو المشرفين، وما هو مطلوب منه إلا بذل المجهود العضلي الواجب عليه فقط، لأن المؤسسة ومديريها، هم الذين تقع على عاتقهم مسؤولية وضع واتخاذ القرارات والاختيار بين البدائل، وهذا الأمر أثر سلبا على معنويات العامل، وجعله يشعر في ظل هذه الطريقة الإشرافية، بالضغط النفسي والقلق والتوتر، مما أدى إلى عدم تمكنه من إبراز الطاقات الكامنة فيه، واستغلالها الاستغلال الأمثل في سبيل تحقيق الإنتاجية المرغوبة.

وبناء على ما سبق فإن نقص وأحيانا غياب مؤشرات تحفيز الموارد البشرية (تحقيق الحاجات النفسية والاجتماعية والاقتصادية، المشاركة في الإدارة...)، أدى إلى شكوى وتذمر عمال المؤسسة مجال الدراسة، مما جعلهم يتراجعون أحيانا في بذل مجهودات، من أجل تحسين أدائهم في العمل، أو رفع مستويات الكفاءة الإنتاجية، وتحقيق الفعالية التنظيمية، وبلوغ التميز في العمل.

الخاتمة:

إن نجاح المؤسسة في تحقيق المستويات الإنتاجية المطلوبة، وبلوغ نتائج غير مسبوقة تتفوق من خلالها على منافسيها مرهون بمحاولة الأفراد (الموارد البشرية)، المتاحين لها واستغلال ما لديهم من طاقات وإمكانات فكرية وخبرات عملية مكتسبة، لتدعيم مركز المؤسسة التنافسي، ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية، التي يمكن أن تواجهها المؤسسة في بيئة تتميز بالتغير السريع، وتعدد المؤثرات وتعقد المكونات، ولهذا كان لزاما على المؤسسة إذا ما أرادت تعظيم قدراتها ومزاياها التنافسية، أن تهتم أكثر بتحقيق حاجات عمالها النفسية منها والاجتماعية والاقتصادية والمهنية، وتنمية فكرة التوازن الإيجابي بين الفرد والمؤسسة، باعتبار المورد البشري أعظم القوى المؤثرة في مدخلات المؤسسة، ومحركها الوحيد، الذي يمكن الاستثمار فيه من تحقيق مكاسب طويلة الأجل للمؤسسة، تظهر في أحسن صورها من خلال زيادة الإنتاجية، نظرا إلى ما يتمتع به من طاقات وقدرات ومهارات إبداعية تتطلب الاهتمام بها ومحاولة الاستفادة منها إلى أقصى حد.

آليات ترقية الجامعة والبحث العلمي في الجزائر: الواقع والآفاق

أ/ كبار عبد الله
أستاذ بشعبة علم الاجتماع
جامعة قاصدي مرباح-ورقلة

ملخص:

لقد أردنا من خلال هدا المقال توصيف وتحليل واقع البحث العلمي في الجزائر والأسباب الكامنة وراء تردي فعالية البحوث العلمية الأكاديمية في بلادنا، كما اقترحنا أفكارا من أجل الخروج من هذه الأزمة التي تعاني منها الجامعات والأساتذة والفضاء الجامعي بصفة عامة.

Résumé:

Le present article est centré sur la discription et l'analyse de la situation de la recherche scientifique en Algerie notament il aborde les différentes dificultés qui ont participé à dimunier l'éfficacité de la recherche scientifique dans notre pays, enfin on a met l'accent sur quelques suggestions pour dépasser la crise.

مقدمة:

لا شك أن البشرية قد تطورت عندما اعتمدت على تبني المنهج العلمي في تقصيها وفهمها للظواهر حيث نجد بأن جميع الحضارات القديمة قد أسهمت في دفع عجلة العلم إلى الأمام بدءا من الحضارة الفرعونية مرورا بالحضارة العربية الإسلامية ووصولا إلى الحضارة الغربية الحديثة.

وفي الجزائر التي تأسست فيها أول جامعة في عهد الاستعمار الفرنسي هي جامعة الجزائر 1909 والتي مرت بفترات زاهرة غير أنها لم تلبث طويلا وانحدر أداؤها بشكل مريع خاصة في مجال البحث العلمي، ولتناول هذا المشكل قمنا بإعداد هذا البحث بناء على الإشكالية التالية:

ما هي الشروط الموضوعية التي يمكن بواسطتها دفع عجلة البحث العلمي في الجزائر لتتماشى مع متطلبات التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها البلاد؟

إن الهدف من هذا البحث هو التعرض لأهم العناصر والشروط الموضوعية لإحياء فكرة تبني مشروع وطني طموح لتعزيز مكانة البحث العلمي في بلادنا ولتشجيع المجتمع العلمي في الجزائر

للاهتمام بوتيرة الدراسات والبحوث العلمية الميدانية بغية إحياء ثقافة البحث العلمي الأكاديمي في الجزائر وتثمينه تمهيدا لبناء علاقات ثقة ومصالح مع المجتمع والدولة على حد سواء وذلك لفهم الواقع المعيش والعمل على المشاركة البناءة في اكتشاف المشكلات الراهنة[1].

الجامعات والبحث العلمي ومسيرة المعرفة والتجديد:

1- الجامعات مهد المعرفة والعلوم:

ما من شك أن العلم والمعرفة قد عملا على تحرير الإنسان من ربقة العبودية والخضوع للطبيعة التي كان يخشاها بل وعبدها وقد تجسد ذلك من خلال التماثيل التي أوجدها لها ومارس لها بعض الطقوس في شكل عبادات لاعتقاده بأن هذا كفيل باسترضائها كي لا تغضب وتثور، ولكن ما إن اكتشف بأن له عقلا يميزه عن بقية الكائنات والذي يستطيع به إنتاج الثقافة والمعرفة الشاملة، سعى إلى الاستزادة من العلم ليكتشف حقائق الموجودات فأنشأ المدارس وطورها للقيام بهذه المهمة الراقية، ونجد أن المسلمين كانوا من السابقين في هذا المجال بحيث عهد إلى المساجد تأدية هذا الدور الحيوي، وذلك مند تأسيس الدولة الإسلامية في المدينة المنورة، إذ قامت بتدريس العلوم الشرعية ومن بعدها العلوم الطبيعية وبهذا كانت بمثابة نقطة انطلاق تأسيس للجامعات وباستحقاق تام، وفيما يخص التأريخ لأقدم جامعة أنشئت عبر التاريخ فتذكر بعض الموسوعات بأنها تتمثل في جامعة القرويين بالمغرب التي أسست سنة 859 م[2]. تلتها جامعة الأزهر الشريف سنة 972م، ثم الجامعة المستنصرية التي أسسها الخليفة العباسي المستنصر بالله سنة 1226م، غير أن الاكتشافات الأثرية الحديثة للبعثة البولونية أطلعتنا بخبر مفاده أن أقدم الجامعات تم اكتشافها في الإسكندرية والتي يعتقد أنها تأسست قبل ميلاد المسيح عليه السلام بحوالي خمسة قرون وكانت بجوارها في نفس المدينة مكتبة ضخمة، مشهورة باسم مكتبة الإسكندرية، حيث ذكر المؤرخون القدامى أنها أحرقت

---

[1] يوسف ثمار "الجامعة الجزائرية ذلك الطرف المجهول" **جريدة الأحرار الثقافي**، العدد 13، جوان- جويلية، الجزائر، 2006، ص13.

[2] تعتقد بعض المصادر التاريخية بأن جامعة القرويين هي أقدم جامعة في تاريخ البشرية، تم إنشائها مع الفتح الإسلامي لبلاد المغرب سنة 245هـ/859م في مدينة فاس المغربية على يد السيدة فاطمة بنت محمد الفهري، انتسب إليها سيلفستر الثاني (غربرت دورباك) الذي شغل منصب البابا من سنة 999 إلى 1003م والفيلسوف والطبيب اليهودي موسى بن متمون كما درس فيها ابن عربي وابن البنا أشهر رياضي في عصره وابن خلدون ولسان الدين بن الخطيب وآخرون. لمزيد من التفاصيل أنظر: www.ar/wikipidia.org

بأكملها[1]. أما أقدم جامعة وفقاً للمعايير الحديثة فهي جامعة Stadium University البريطانية والتي تم إنشاؤها في القرن الثالث عشر الميلادي 13م.

ويمكننا القول إن الجامعات قد لعبت منذ القدم دورا رئيسا في إمداد المجتمع بالكوادر العلمية المؤهلة ولا تزال، بالإضافة إلى الكشوف التي طورت مجرى حياة الإنسانية من الوضعية البدائية إلى وضعية الحداثة وما بعد الحداثة، ونظام القرية الكونية وعولمة الاقتصاد وظهور ما يسمى بالإنسان التقني الذي يعيش في عصر ثورة المعلوماتية والأنترنت.

2- **البحث العلمي ودوره في نهضة الجامعات:**

يعد البحث العلمي مسلكا ينتهجه الإنسان ليتعرف على ذاته وعلى الكون الذي يعيش بين أطرافه، وكما ذكرنا سابقا فإن العلماء المسلمين كانت لهم إسهامات في وضع معالم البحث العلمي على أسس منطقية بحيث مزجوا بين التأمل العقلي والتجريب الميداني والمنهجية الصارمة.

كما نجد أن مصطلح البحث العلمي يتكون من كلمتين: بحث بمعنى تتبع، سأل، تحرى، تقصى، حاول وطلب[2]، وبهذا يكون معنى البحث طلب وتقصي حقيقية من الحقائق أو أمر من الأمور يتطلب التفكير والتأمل.

أما العلمي: فهي كلمة منسوبة إلى العلم، والذي يعني المعرفة والدراية ومعرفة الحقائق.

وبهذا يتبن لنا أن علاقة البحث العلمي بالجامعات كعلاقة الأكسجين بجسم الإنسان، فمن دون بحث علمي جاد، سيؤول مصير الهيئات الجامعية لا محالة إلى الشلل والركود. ولقد أدرك كثير من الساسة والحكام أهمية العلم والبحث العلمي لنهضة شعوبهم من أجل نهضة أوطانهم، فمثلا تذكر لنا بعض المصادر أن إمبراطور اليابان "هيرو هيتو" أوصى ابنه قائلا "... لا مستقبل لليابان إلا في العلم... إن معركة الحياة الحقيقية هي معركة علمية، ومن أجل الفوز فيها لا بد لنا من تجنيد كل طاقات اليابان..."[3]. ولقد أدرك الابن الدرس جيدا بحيث سعى إلى إشراك جميع أبناء الشعب الياباني في هذه العملية التي رفعته في النهاية إلى مصاف الشعوب التي تحظى بالاحترام والتقدير.

---

[1] http://arabic.cnn.com/2004/scitehttp://bawazir.com/Abbasid-caliphate/almustanssiriyah

[2] ابن منظور، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، دون سنة، دون طبعة، مج15/ج2، ص114.

[3] أسرة التحرير "البحث العلمي ما له وما عليه "**مجلة الخفجي**، العدد5، أكتوبر- نوفمبر، الملكة العربية السعودية، 1996، ص52.

3-الجامعات والتكنولوجيا:

لقد شهدت العلوم قفزة نوعية إلى الأمام لأنها كانت بسيطة في البداية ثم تطورت وفقا لحاجيات الإنسان وتقدم الحضارة، وتعتبر التكنولوجيا اليوم بمثابة أعلى ما وصل إليه الإنسان في مجال البحث العلمي، وتعرف التكنولوجيا "... بأنها دراسة الوسائل والإجراءات والمناهج المستعملة في مختلف الفروع الصناعية..."[1]. بينما تعرف تقنيا بأنها دراسة طرق الإنتاج والتي يتم من خلالها تحويل المواد الأولية الخام، إلى نواتج مصنعة بتكلفة اقتصادية وأمنية أقل.

ونحن نعلم بأن الدول المتطورة تسعى بجهود حثيثة لاكتساب تكنولوجيات متفوقة بهدف تحقيق فجوة معرفية وتقنية بينها وبين الدول الأخرى كما تفعل إسرائيل مع جاراتها، وكذا بالنسبة إلى الهند التي استطاعت مؤخرا تصدير ما يناهز 3 ملاييير دولار من المنتجات التكنولوجية المعلوماتية، ونفس الشيء ينطبق على إيرلندة، ودول جنوب شرق آسيا ودول أخرى ناشئة.

وقد برز دور الجامعات بالتعاون مع البنتاغون الأمريكي في ابتكار شبكة الأنترنت العملاقة التي عدت أكبر اختراع في مجال المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصالات الحديثة، حيث بزغت فكرتها الأولى انطلاقا من معهد ماساشوستس بقيادة "**أ. ر. لكلايدر**"، وجهود العالم الفيزيائي "**تيم بار نزلي**" الذي أقنع إدارة مركز "سيرن" للعلوم النظرية بشراء شبكة "الميلي نات" التي كانت تحت تصرف البنتاغون وتحويلها فيما بعد إلى أكبر شبكة في العالم لربط الحواسيب عبر الكرة الأرضية[2].

إننا نلاحظ من خلال هذه النماذج كيف أن الجامعات وعن طريق البحث العلمي استطاعت أن تبتكر اختراعات ذات بعد عالمي واستراتيجي مؤثر للغاية.

4-الجامعات والبحث عن الثروة:

إن تحسين الوضعية الاقتصادية للشعوب كانت ولا تزال شغل العديد من الفلاسفة والمفكرين، فماركس أسس نظريته الشهيرة على ركيزتين وهما البناء الفوقي الذي يعني الدين والأيديولوجيا والأفكار والبناء التحتي الذي يعني الثروة والمال، بحيث اعتبر بأن تطور تاريخ البشرية قد حدث بسبب صراع الطبقات وبالتحديد بين قوى الإنتاج (العمال) ومالكي وسائل الإنتاج (البراجوازيين)، كما أن انتشار النظام الرأسمالي في العالم يعود حسب ماكس فيبر في كتابه "الأخلاق البروتستانتية" إلى جهود الشعوب البروتستانتية التي مجدت العمل

---

[1] Maison Larousse, **Dictionnaire de Français**, ed Larousse, France, s.ed, 2003, p 416

[2] أحمد مغربي "الانترنيت جذور الفكرة وطموح الدور" **مجلة منبر الحوار**، العدد 37، منشورات الفلاح للنشر والتوزيع، لبنان، 1999، ص 119- 120.

والكسب وجمع الثروة، ولعل هذا ما حدا بهذه الشعوب خاصة الإنجلوساكسون إلى احتلال مناطق واسعة من العالم، ولا ننسى أن عددا لا بأس به من الحروب التي اندلعت مؤخراً كانت تهدف إلى السيطرة على ثروات العالم النامي كما حدث للعراق الذي غزته أمريكا سنة 2003 بغية الاستحواذ على ثروته النفطية باعتباره ثالث أكبر احتياطي في العالم.

إننا نعتقد أن مسألة البحث والتطوير كانت محط اهتمام كبار رجال الأعمال ومنذ زمن بعيد لعلمهم بأن تمويل الأبحاث العلمية ودعم المخترعات وكذا رعاية العقول الموهوبة هي مفتاح تحقيق الثروة، كما أن كبرى الشركات الصناعية العالمية اليوم تقوم بدفع مبالغ ضخمة لتطوير الأبحاث من أجل تحقيق أكبر المبيعات في العالم.

كما لا ننسى بأن هناك تجارب علمية انطلقت من رحم الجامعات ومكنت أصحابها من أن يصنعوا لأنفسهم اسما في عالم الثروة والمال، ويعود ذلك إلى البحوث الحديثة التي استخدموها، فهذا "سيرجي برين ولاي بيدج اللذين كانا طالبي دكتوراه بجامعة "ستانفورد" حيث أنشئ محرك للبحث في شبكة الأنترنت الشهير بـ Google سنة 1988، وعندما قام بطرح أسهم هذا المحرك في "بورصة ناسداك" حققت أسهم هذا المحرك في شهر أوت 2004 ما يفوق 20 مليار دولار، وفي شهر فبراير 2005 بلغ رأسمالهما 55 مليار دولار بحيث تفوقت شركة "غوغل" على التقييم المالي لشركة "جنرال موتورز" و"فورد" مجتمعين، وهذا ما ولد انطباعاً بأن محركات البحث على شبكة الأنترنت قد تفوقت على محركات السيارات والديزل[1].

واقع البحث العلمي في الوطن العربي والجزائر:

1- إطلالة على واقع مسيرة البحث العلمي في الوطن العربي:

لقد قدمت الدول الإسلامية رجالا أفذاذا من رجال العلم وفي مجالات شتى، كما شهدت جامعات ذلك الزمان نهضة فكرية منقطعة النظير، أما في عصرنا الحالي فإن المعادلة قد انقلبت رأسا على عقب لأن غالبية الجامعات الإسلامية ما زالت بعيدة كل البعد عن أداء رسالتها العلمية، ففي أحدث تصنيف لأحسن خمسمائة (500) جامعة في العالم وفق شروط محددة نشرته إحدى الصحف العالمية مؤخراً تبين وللأسف الشديد أنه ولا جامعة عربية واحدة تم إدراجها في هذا التصنيف، هذا وإن دل على شيء فإنما يدل على الوضعية الكارثية التي تعرفها مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي ومنها الجزائر، هذا إذا تتبعنا واقع نشوء الجامعات في العالم العربي نجد بأن تأسيس الجامعات بشكلها الأكاديمي الحديث قد شرع فيه منذ النصف الثاني من القرن

[1] وليد الشويكي "محركات رقمية وبليونيرات شبان "**مجلة العربي العلمي**، العدد 03، أوت 2005، إصدارات وزارة الإعلام الكويتية، الكويت، ص 04.

الماضي بحيث تم تأسيس الجامعة الأمريكية في بيروت سنة 1866م، وجامعة الجزائر سنة 1909 وجامعة دمشق في 1923 وجامعة القاهرة المصرية تأسست سنة 1925[1].

أما عن حال البحث العلمي في الدول العربية فحدث ولا حرج، ووفقاً لمعهد المعلومات العلمية العالمي فإن مساهمة الوطن العربي الذي يبلغ مجموع سكانه 280 مليون نسمة خلال الخمس سنوات الأخيرة لم ينتج من الأوراق العلمية المنشورة سوى ما بين 00% و0.3% بمجموع 0.3% مقارنة بحصة الاتحاد الأوروبي التي بلغت 37% والولايات المتحدة الأمريكية التي تمثلت في 34% ودول آسيا والمحيط الهادي بـ21% والهند بـ 2.2% وإسرائيل بـ 1.3% والتي يبلغ مجمل سكانها 06 ملايين نسمة فقط[2].

أما عن قضية تمويل الأبحاث فهي ليست أحسن حالاً من سابقتها بحيث تشير بعض الإحصائيات أن مجمل إنفاق الدول العربية على البحث العلمي يتراوح ما بين 0.1% و0.2% من مجموع الدخل الوطني الخام لهذه الدول، وترى بعض الإحصائيات الأخرى أن النسبة الحقيقية تمثلت في 4‰ (أربعة في الألف) مقارنة بجزيرة كوبا التي تنفق لوحدها ما نسبته 1.3% واليابان 3% من دخلها الوطني[3].

أما فيما يخص المشتغلين بالبحث العلمي من علماء وباحثين أكاديميين مقارنة بعدد السكان فنجد أن الهوة كبيرة للغاية، حيث تشير الإحصائيات بأنه يتوفر لكل مليون نسمة من السكان حوالي 318 باحث فقط بمن فيهم أساتذة الجامعات مقارنة بـ 3600 باحث لكل مليون نسمة في الدول المتقدمة[4]. ولنا أن نتصور الوضعية الكارثية التي يعرفها هذا القطاع الحيوي الذي ساعد الآخرين على الرقي بينما تحول إلى سلاح يستعمل ضد الدول والشعوب التي لم تتحكم في زمامه بعد.

2- جهود الجزائر في تحسين وضعية الجامعة والبحث العلمي:

من المعروف أن الجزائر بعد أن نالت استقلالها من المستعمر الفرنسي سعت مباشرة إلى تأسيس دولة حديثة مبنية على المعرفة والتحديث لهذا عمدت إلى بناء المدارس ومراكز

---

(1) فوزي العكش، **البحث العلمي**، دائرة المطبوعات للنشر، العين، الإمارات العربية المتحدة، 1997، ص 14.

(2) سليمان إبراهيم العسكري "مثلث عربي بلا أضلاع" **مجلة العربي الكويتية**، العدد 566، جانفي، إصدارات وزارة الإعلام الكويتية، 2006، ص 10.

(3) فيصل يونس، "في العلوم الاجتماعية أكثر من أزمة" **مجلة العربي الكويتية**، العدد 568، مارس، إصدارات وزارة الإعلام الكويتية، 2006، ص 148.

(4) رابح بودبابة، "العلوم الإنسانية والاجتماعية والبحث العلمي"، **مجلة الآداب والعلوم الإنسانية**، العدد 07، نوفمبر، إصدارات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2006، ص 235.

التكوين والجامعات وإعادة تسيير وجزأرة الجامعات الموروثة عن المستعمر، ولهذا سعت الدولة إبان السبعينات إلى تكوين إطارات تقوم بمهمة ترويج مشاريع الثورة الاشتراكية التي تبنتها البلاد آنذاك[1]، كما شهدت في فترة الثمانينات اضطرابات تمثلت في ظهور معارضة طلابية يسارية وإسلامية وبربرية، وفي فترة التسعينات عانت الجامعة الجزائرية هي الأخرى من مخلفات العشرية السوداء، كما كان لزاماً عليها مواكبة التغييرات التي عرفها العالم والمتمثلة في العولمة والنظام الدولي الجديد وبالتحديد ما سمي بعولمة الجامعات وهذا ما دفع الوزارة إلى القيام بإصلاحات لإخراج الجامعة مما آلت إليه.

3- وضعية البحث العلمي في الجزائر إبان التسعينات:

كما هو معروف فإن الجزائر عرفت أزمة أمنية خطيرة في فترة التسعينات والتي سميت بالعشرية الدموية والتي انتشرت فيها مظاهر العنف والإرهاب وقد حصدت حسب التصريحات الرسمية 200 ألف ضحية وأكثر من 100 مليار دولار أمريكي كخسائر مادية، ولقد مست هذه الأزمة قطاعات كبيرة في البلاد ومنها الجامعات ففي هذه الفترة تم اغتيال عدد كبير من أساتذة الجامعات والإداريين وكذا الطلبة، وهذا ما دفع الكثير منهم إلى الهجرة إلى الخارج للنجاة بالنفس، أما وضعية البحث العلمي فقد كانت مؤسفة للغاية.

وقد انجر عن هذه الوضعية التي مرت بها البلاد آنذاك خاصة في الجانب العلمي ما يلي:

- نقص في إنتاج الأوراق العلمية وإصدار المجلات المحكمة والمنشورات والدراسات العلمية.
- قلة تسجيل براءات اختراع جزائرية لدى المعهد الوطني للملكية الصناعية.
- غياب سياسة معقولة لتثمين البحوث العلمية وربطها بالواقع الإنتاجي بسبب غياب التسيق[2].

4-جهود وزارة التعليم العالي لتنشيط قطاع البحث العلمي:

بعد أن شرعت الجزائر في نهاية التسعينات في انتهاج سياسة الوئام المدني والمصالحة الوطنية من أجل التكفل بضحايا المأساة الوطنية والتي كادت تعصف بالبلاد والعباد في آن واحد، حيث سعت الدولة من جهتها إلى القيام بإصلاحات ومنها ما يخص جانب البحث

---

[1] محمد خالد، "التكوين والبحث السوسيولوجي"، **مجلة الدفاتر الجزائرية لعلم الاجتماع**، العدد 01، 2000، إصدارات قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، ص 14.

[2] محمد قويدري، **واقع وآفاق أنشطة البحث والتطوير في بعض البلدان المغاربية**، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، من تنظيم كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، بتاريخ: 09- 2004/03/10، ص 17.

العلمي وتطوير التكنولوجيا وقد ظهر هذا في مشروع المخطط الخماسي بدءا من سنة 1998 إلى غاية 2002 الهادف إلى تحسين وضعية القطاع المذكور وكذا تجسيداً لمقررات القانون رقم: 11/98 المؤرخ في 1998/08/22 الصادر بالجريدة الرسمية، حيث ركز على الاهتمام بتوفير الوسائل والإمكانات اللازمة لتطوير البحث العلمي والتكنولوجي وتثمين نتائجه وتكفل الدولة بدعم المشاريع المتعلقة بهذا الجانب[1]. ولضمان تطبيق هذا المخطط الرامي إلى تحقيق أهداف القانون المذكور آنفا قامت الحكومة بتعيين وزير منتدب لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مكلف بالبحث العلمي وذلك في شهر أوت 2000 وقد عهد إليه بما يلي:

1- إعداد سياسة وطنية في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والعمل على تنفيذها وذلك بالتنسيق مع الهيئات والقطاعات الأخرى.

2- إعداد الميزانية المالية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتصريف التمويلات.

3- إعداد خطة للاستعمال الحسن للوسائل الوطنية للبحوث والتطوير.

4- إعداد تقرير سنوي عن حصيلة نشاطات البحث العلمي وعرضه على المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني[2].

كما تضمنت المادة الثالثة من هذا القانون تخصيص 30 برنامجاً وطنياً للبحوث التطبيقية خصص منها 20 بحثا لرعاية العلوم والتكنولوجيا من أجل خدمة التنمية الوطنية، وجاءت هذه البرامج للاهتمام بما يلي:

أ/ برامج وطنية للبحث فيما بين القطاعات: كالزراعة، التنقيب، العلوم الأساسية، البيئة، الثقافة والاتصال، التهيئة العمرانية... الخ.

ب/ برامج وطنية للبحث المتخصص: يشمل مجالات الطاقة النووية، تكنولوجيا الإعلام، الفضاء، واللاسلكيات... الخ.

5- الهيئات والمراكز البحثية الجزائرية الحالية:

لقد تكلفت الدولة سابقاً ولا تزال بالإشراف على البحث العلمي، ففي السبعينات عهدت للمحافظة السامية للبحث (HCR) بتسيير مراكز تطوير البحوث، ومنذ سنة 1988 شكلت وكالات ومراكز جديدة بحيث نجد من ضمن هذه الوكالات التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ما يلي:

---

[1] أنظر العدد 62 من الجريدة الرسمية لسنة 1998، المتضمنة للقانون رقم 11/98 الصادر بتاريخ 1998/08/22.

[2] محمد قويدري، **مرجع سابق**، ص 17.

-الوكالة الوطنية لتطوير البحث الجامعي والأكاديمي.

-الوكالة الوطنية لتطوير البحث في مجال الصحة.

-الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتطوير التكنولوجي.

وفيما يخص مخابر البحث على مستوى جامعات الوطن فقد بلغ عددها 542 إلى غاية سنة 2003 ويعمل بها ما يقارب 11.319 أستاذ باحث، وقد أنشئت هذه المخابر للقيام بالمهام التالية:

1- تحقيق أهداف البحث العلمي والتنمية التكنولوجية في ميدان علمي معين.
2- تنفيذ دراسات وأعمال البحث ذات العلاقة مع موضوع البحث.
3- المساهمة في التحصيل والتحكم في تطوير معارف علمية وتكنولوجية جديدة.
4- المشاركة في تحسين وتطوير تقنيات وطرائق الإنتاج وكذا الأملاك والخدمات.
5- المساهمة في التكوين بالبحث وللبحث وتوزيع نتائج البحث.
6- المساهمة في إرساء شبكات بحث ملائمة[1].

كما أن الوزارة المعينة خصصت مديرية من بين 09 مديريات والمسماة بمديرية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ومن مهامها:

1- تحديد واقتراح البرامج الوطنية ذات الأولوية الخاصة بالبحث.
2- القيام بدراسات استشرافية وضمان المتابعة المستديمة للتطوير التكنولوجي.
3- تنفيذ توصيات المجلس الوطني للبحث العلمي وضمان سير أمانته.
4- القيام بتقييم مستمر لنشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
5- إعداد الميزانية الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
6- اقتراح تدابير تحفيزية لتثمين نتائج البحث.
7- ضمان التنسيق ما بين القطاعات لنشاطات البحث العلمي[2].

6- الواقع الحالي للبحث العلمي والأكاديمي في الجزائر:

إن الملاحظ لوضعية التعليم العالي والبحث العلمي في بلادنا يمكنه التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

أ/ بالنسبة إلى البحث العلمي: رغم وجود عدد لا بأس به من المخابر فإن نتائج البحوث تبقى غير مشجعة كما أنها لا تجد طريقاً لإعلام الآخرين بنتائجها.

---

(1) www.mesrs.dz

(2) نفس المرجع.

-رغم توسع شبكة مراكز البحوث وازدياد عدد الباحثين إلا أن براءات الاختراع تبقى مخيبة للآمال المنشودة.

-كما يلاحظ عدم وجود إستراتيجية وطنية واضحة المعالم للبحث والتطوير للقيام بنهضة صناعية وتكنولوجية على غرار تجربة كوريا الجنوبية.

-إلى حد الساعة لم تكتسب الجزائر معهدا للبحث والتطوير ذا سمعة عالمية.

ب/ بالنسبة إلى التعليم العالي:

-رغم قيام الوصاية بإصلاحات معتبرة إلا أن الجامعة لا تزال تتخبط في أزمات متتالية.

-وجود حركة هجرة كبيرة إلى الخارج لعدة أسباب والتي مست أساتذة الجامعات والطلبة، حيث هاجر منهم 10 آلاف طالب في السنة الماضية فقط[1].

- هناك إشكالية في قدرة استيعاب الطلبة وكذا نقص التأطير وعدم التكفل اللائق بالخريجين خاصة طلبة الدراسات العليا الذين يعاني عدد لا بأس به منهم من مشكلة البطالة والتهميش.

-لا تزال الجامعات تسير بالطرق الكلاسيكية وتفشي بيروقراطية رهيبة مثبطة.

شروط ومحفزات ترقية البحث العلمي والتطوير في الجزائر:

من أجل النهوض بواقع البحث العلمي في وطننا كبقية الدول التي تسعى إلى اللحاق بركب الدول المتقدمة يتوجب على أصحاب القرار وبالخصوص الوصاية (الوزارة المعنية) القيام بجملة من المراجعات لسياستها الإصلاحية التي شرعت فيها بالفعل وذلك بما يخدم الاقتصاد الوطني ويعيد للجامعة مكانتها وهيبتها المفقودة سواء محليا، عربيا أم دولياً، وكما هو معروف فإن الجامعات التي تتمتع بسمعة ذائعة الصيت إنما تبوأت هذه المكانة بفضل مجموعة من الشروط والمتمثلة فيما يلي:

1- نوعية وعدد أفراد طاقمها المكلفين بالبحث والتطوير العلمي.
2- مدى وفرة وسائل وعتاد البحث العلمي والتقني والقدرة على إدامتها.
3- حجم الأغلفة المالية المخصصة للبحث العلمي والتقني.
4- مدى توافر مناخ علمي ملائم للإبداع والابتكار.

[1] عبد الرزاق طاهير، "مؤسسات التعليم العالي تحيل الإطارات إلى سوق البطالة" جريدة الأحرار الثقافي، **مرجع سابق**، ص13.

5- عدد ساعات التدريس الملقاة على عاتق الأساتذة الباحثين في الجامعات ومدى تفرغهم.

6- وجود ظروف مشجعة للأساتذة والباحثين للمشاركة في الملتقيات والمؤتمرات العلمية.

7- مدى تواجد نظام من المحفزات لتشجيع الباحثين على الاجتهاد والمنافسة الخلاقة بما يعود عليهم بالمنافع المادية والمعنوية[1].

1- القرار السياسي الوطني وأثره في تشجيع البحث العلمي:

من المؤكد بأن قوة الإرادة السياسية هي الدافع الحاسم لتنشيط ودعم البحث العلمي لتطور أي دولة من الدول، ولا شك أن الدول الغنية والصناعية تعي ذلك جيداً لذلك نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي غداة انتصارهما على ألمانيا النازية سارعتا إلى اقتسام مجموعة العلماء الذين كانوا تحت تصرف "هتلر" وبطبيعة الحال فإن اكتشافات هائلة وإنجازات رائعة تمت على أيدي هؤلاء العلماء. أما في وقتنا الحاضر فنحن نعلم مدى تأثير التقارير الاستراتيجية التي يعدها المستشارون العلميون لساسة الدول الكبرى في مجالات الاقتصاد، السياسة الدولية، الدفاع، الإعلام... إلخ، وكلنا يعلم تأثير آراء كل من "برناد لويس" و"فرانسيس فوكوياما" و"صامويل هنتغتون" صاحب نظرية صراع الحضارات على اتجاهات السياسة الحالية لصقور البيت الأبيض بقيادة "بوش الابن"، ولعل أحسن مثال على تأثير القرار السياسي في دفع البحث العلمي في إيجاد حلول سريعة وسيادية هو حادثة إطلاق الاتحاد السوفيتي سابقاً لأول قمر اصطناعي في الفضاء والمسمى "سبوتنيك 1" سنة 1957، إن الحادث المفاجئ دفع الولايات المتحدة بقيادة الرئيس الأمريكي "كنيدي" إلى الإسراع في إنشاء وكالة "ناسا" والتي حققت فيما بعد نجاحات باهرة في الفضاء تمثلت في المشي على سطح القمر، كما ساعدت أمريكا على بسط نفوذها عالميا خاصة في الجانب العسكري والاتصالات والمعلوماتية.

وتهدف الرؤية السياسية بعيدة النظر إلى الإعلاء من شأن العلم والعلماء وتقدير جهودهم وهذا ما هو مفقود حقيقة في بلادنا، كما أن هذه الرؤية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار أن استقرارها مرتبط بمدى شرعيتها ونجاح اقتصادها وارتفاع مبادلاتها التجارية مع الغير وتحقيقها للأمن الغذائي والصناعي والثقافي. إن هذه الجهود لا يمكنها أن تؤتي ثمارها إلا إذا ارتبطت بالبحوث العلمية الجادة التي تسعى إلى إيجاد حلول ناجعة للمشكلات التي تعترض تطور وتقدم الشعوب والدول.

---

[1] ميسون مارديني، "واقع البحث العلمي في الوطن العربي"، **مجلة الخفجي**، العدد 04، سبتمبر/أكتوبر، المملكة العربية السعودية، 1997، ص16.

كما أن الرؤية السياسية الحكيمة الهادفة إلى إنجاح البحث العلمي ودفعه إلى المساهمة في قطاعات الإنتاج المختلفة تتطلب من القائمين إرادة صادقة وسياسة عقلانية غير ارتجالية وذلك بوضع مخطط بالغ الأهمية لبناء قاعدة تحتية تتمثل في منظومة تعليم جيدة قادرة على تخريج العقول المبدعة وشبكة من المؤسسات الصناعية الفاعلة ومراكز بحث متقدمة جداً وكذا استراتيجية مدروسة لتمويل البحوث العلمية لأنها تستهلك أموالا كبيرة ومكلفة جداً.

2-الإعلاء من شأن العلماء والباحثين:

إن الإنسان هو الذي صنع الحضارة وهو الذي أخضع حياته لمبدإ التقدم والتطور، وهذا ما دعت إليه الديانات السماوية خاصة الدين الإسلامي. كما لا ننسى جهود فلاسفة التنوير في الغرب وزعماء الإصلاح في العالم الإسلامي فيما يتعلق بهذه القضية. إننا نرى بأن الشعوب الغربية قد أدركت ومنذ عصور النهضة بأن علماءها ومفكريها يشكلون كنزاً نفيساً لا يستهان به لذلك أعلوا من شأنهم باعتبارهم قيما معنوية لأنهم يشكلون مفاتيح المعرفة والاكتشافات وهذا ما قامت به الملكة إليزابيت ملكة بريطانيا مؤخراً حيث منحت البروفيسور "جون مادوكس" محرر مجلة "Nature" رتبة "Sir" عرفانا بجهوده العلمية، ومن القصص العجيبة والطريفة التي تحدثت عن إبداع فيلسوف الوجودية "جون بول سارتر" السجن بسبب قتله إحدى صديقاته وعند صدور حكم قضائي يجرمه بالسجن، قام الرئيس الفرنسي السابق **"شارل ديجول"** بإطلاق سراحه وعندما سئل عن السبب الذي دفعه إلى اتخاذ هذا القرار قال: "كيف يمكنني أن أسجن عقل فرنسا المفكر"، إن هذه الحادثة التي تعتبر مثالا تبين لنا كيف أن المجتمعات الغربية شعوبا وساسة يمجدون العلماء والمفكرين حتى وإن أقدم أحدهم على القيام بأخطاء فادحة، أما في دول العالم المتخلف فإن العكس هو الصحيح فكم من مفكر أعدم أو سجن أو نفي... إلخ. إذن نحن في أمس الحاجة إلى رعاية وحماية العقول المفكرة لأنها تشكل "قيمة مضافة لهذا الكون" ولن يتحقق هذا إلا إذا سعت الجهات المعنية إلى التكفل التام بعلمائها وباحثيها وذلك بتحسين وضعياتهم الاقتصادية ليتفرغوا للبحث والإبداع والاكتشاف، وكذا الثقة بمجهوداتهم وتكريم المتميزين منهم واستشارتهم عند إعداد المشاريع التنموية خاصة على المستوى المحلي، وتأسيس مجلس أعلى للباحثين وأساتذة الجامعات على المستوى الوطني للتكفل بانشغالاتهم والإسراع في المصادقة على قانون الأستاذ الجامعي واعتبارهم في مصاف أولي الفضل بالإضافة إلى إتاحة الفرص لهم للتكوين والاحتكاك بنظرائهم في الدول المتقدمة.

ويجدر بنا أيضاً الإشارة إلى ضرورة توفير الحرية التامة للقائمين والمشتغلين بالبحث العلمي في بلادنا وتدليل كل العقبات أمام الباحثين سواء كانت مادية أم معنوية أم معرفية أم

سياسية... إلخ، وكذا العمل على إبعاد شبح الجماعات الضاغطة عن حرم الجامعة وتوفير الحماية للأستاذ والباحث على حد سواء، لأن عدم توافر هذا الشرط سيدفع إلى هجرة العقول إلى خارج الوطن أو إلى الدخول في مواجهات هم في غنى عنها، ولعل أحسن دليل على تأثير الجماعات الضاغطة هو مقال الاستغاثة الذي نشره أحد الأساتذة الجامعيين على صفحات جريدة وطنية ليفضح قضية تعرض البحث العلمي لأهواء مثل هذه الجماعات[1].

ويعرف "غاري واطسون" الحرية العلمية في مقدمة كتابه "الإرادة الحرة" "بأنها وضعية يعيشها الإنسان في غياب القيود النابعة من الداخل كالمخاوف والإدمان والعصاب والخضوع لعمليات غسل الدماغ..." ونجد من أبرز هذه القيود ما يلي:

أ- قيود خارجية ومنها:

1- عدم توافر مناخ ديمقراطي يسمح بتداول الأفكار وتقديم النقد.

2- وجود سلطة بوليسية قمعية تدفع العلماء إلى الهجرة.

3- التهديد الخارجي (مثل حادثة اغتيال عالم الذرة المصري "يحيى المشد" على أيدي عملاء الموساد).

4- سيادة الفكر الخرافي في المجتمع مقابل الفكر العلمي النقدي.

5- مواجهة جماعات المصالح لمجتمع النخبة من أجل الحفاظ على امتيازاتها.

ب- قيود داخلية ومنها:

1- شعور الباحث بالعزلة والاغتراب داخل مجتمعه.

2- المشاكل الاجتماعية المتمثلة ي السكن، العمل، الحماية، الاستقرار الأسري... إلخ.

3- وجود صراع بين الباحثين وانعدام مناخ الثقة.

4- الازدراء والاحتقار لجهود الباحثين سواء من الجهات الرسمية أم من المجتمع.

5- هزائم الأمة العربية الإسلامية المتوالية وأثرها على الروح المعنوية للعلماء والباحثين.

3- إرادة المجتمع وأثرها في تبني نتائج البحث العلمي:

إن لإرادة أفراد المجتمع من أجل النهوض بالعلم والمعرفة دوراً حاسماً للغاية، فهدف الأبحاث الجادة يكمن في دراسة المشكلات التي تعترض الأفراد وإيجاد حلول ناجعة لها بما

---

[1] عمر صدوق، "البحث العلمي.. والجماعات الضاغطة"، **جريدة الخبر الأسبوعي**، العدد 422، من 2007/04/06/03/31، ص 26.

يعود بالفائدة على الشعوب والمجتمعات، لذلك فإن مجتمعنا مطالب ببناء جسر من الثقة بينه وبين مجتمع العلماء والباحثين.

فالثقة في النتائج المحصل عليها من طرف البحوث الميدانية واحترام توجهات العلم وقواعده المنهجية الصارمة لن يتأتى إلا بإحياء ثقافة احترام جهود الممارسين للعلم، وتقدير إسهاماتهم والعمل على الانتفاع بالاكتشافات التي تم التوصل إليها وكذا تعميم الوعي المستنير بالفكر العلمي، لأن شرعية العلم والعلماء الذين يشكلون أقلية داخل المجتمع إنما تستمد من مؤازرة الجماهير للحقائق العلمية وتبنيهم لها في الواقع المعيش[1] كما أن تبني هذه القناعة يجب أن يتجسد في الضمير الجمعي للمجتمع، ويترجم ميدانيا في ثقافة وممارسة الأفراد، إننا نعتقد بأن مجتمعنا يتداول مثل هذه المقولة الشعبية التي تقول "... تاجر أو هاجر، أو اصنع مثلما صنع ماجر..." لا يمكن أن يحرز تقدما إلا إذا قام بتنقية موروثه الثقافي الرمزي من مثبطات الانطلاقة الحضارية البناءة، لذا يجب إشاعة ثقافة الأمل والثقة في العلم والمعرفة حتى نتجاوز مرحلة الانبطاح الحضاري الذي تمر به أمتنا العربية الإسلامية، كما أن الإسراع في إيجاد بدائل لنشر الفكر العلمي النقدي، وإرجاع الظواهر الإنسانية والطبيعية إلى علاّتها الحقيقية لهو ضرورة ملحة، كما أننا لا نجانب الصواب حين نؤكد بأن مجتمعاتنا لا تزال تتأثر بالأساطير والإشاعات، وتتبنى في كثير من الأحوال الخرافات الحديثة التي تجد لها وللأسف الشديد قبولاً شعبيا، ورواجاً إعلاميا مؤسفاً.[2] لهذا فإن رياح الإصلاح يجب أن تشمل جميع مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي تعد جوهر مؤسسات المجتمع المدني الحديث، والتي تعنى بإعداد الفرد بدءا من الأسرة وصولا إلى الجامعات ومراكز صنع القرار، لأن هذا العصر هو عصر العلم والتكنولوجيا بامتياز، وليس عصر الشعوذة والخرافات، كما أن توظيف الإطارات وخريجي الجامعات وذلك بإيجاد فرص ملائمة لهم للاندماج في المجتمع سيعيد حتما للأفراد الثقة بفاعلية الدراسة في الجامعات وبكونها ستوفر لهم فرصا أكبر للحصول على وظائف تضمن لهم مستقبلا زاهرا وليس التوجه إلى عالم البطالة الذي أصبح يشكل هاجسا للأفراد والحكام على حد سواء، وتشير الإحصائيات إلى أن عدد البطالين في الجزائر قد بلغ ثلاثة ملايين بطال بمن فيهم خريجو الجامعات[3].

---

[1] هادي نعمان الهيثي، "الوعي بالعلم ضرورة ثقافية"، **مجلة العربي الكويتية**، العدد 580، مارس، إصدارات وزارة الإعلام الكويتية، 2007م، ص 18.

[2] عبد المحسن صالح، **الإنسان الحائر بين العلم والخرافة**، سلسلة كتب عالم المعرفة، العدد 235، إصدارات المجلس الوطني للثقافة والفنن والآداب، ط2، الكويت، 1998م، ص 09.

[3] عبد الرزاق طاهير، **مرجع سابق**، ص 13.

كما أن توفير السبل الكفيلة بتشجيع تفتح الجامعة على المجتمع والعكس لهو خطوة ضرورية لإنجاح مسار العلم وهذا ما هو مفقود عندنا للأسف الشديد، فإلى حد الساعة لا توجد دراسات معمقة لتفسير الواقع الاجتماعي المحلي والوطني، هذا وإن وجدت فيصعب على الباحث المتخصص الوصول إليها والاستفادة من نتائجها ولأسباب عديدة منها لا شفافية واقعنا الاجتماعي وصعوبة تعاون الأفراد مع مراكز البحوث وغياب الإحصائيات الدقيقة وايلاء الدولة أهمية معتبرة للبحوث الطبيعية على حساب البحوث الإنسانية والاجتماعية رغم وجود ظواهر ومشكلات عويصة مست البلاد وهي تعد من أولويات البحث الاجتماعي، غير أنه وللأسف الشديد لم تول لها أهمية بالغة مثل ظواهر: الفقر، الإرهاب، الانتحار، التخلف الاجتماعي، البطالة، زيادة معدلات الجريمة، ارتفاع حوادث المرور[1]. إننا ندعو إلى الاهتمام بالبحوث الاجتماعية الميدانية التي تعد ضرورة حتمية لفهم وتفسير الواقع على غرار ما تقوم به الدول المتقدمة وكذا للإسهام في تقدم وتطور العلوم الأخرى لأنها تكمل بعضها بعضا[2].

4- هجرة الأدمغة وأثرها السلبي على تقدم البحث العلمي:

إن رعاية العلماء والباحثين تتطلب من السلطات وضع حد لهجرة الأدمغة أو ما يسمى اندثار المادة الرمادية والتي أسميها بالذهب الرمادي[3] أو الماء الرمادي لأن الخالق جعل من الماء كل شيء حي، وينطبق هذا الحال على العقول المبدعة التي تسهر وتتعب من أجل إسعاد البشرية والمساهمة في رقيها، هذا إن استغلت استغلالا إيجابياً بالطبع (فقد تنبه رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة مؤخرا في أحد خطاباته إلى هذه الظاهرة التي تشكل أزمة قائمة بذاتها (وتذكر بعض الدراسات مثل تلك التي قام بها الباحث الجزائري "علي الكنز" الذي يعمل أستاذا لعلم الاجتماع بجامعة "نانت الفرنسية" سنة 2005م اعتمادا على إحصائيات البنك العالمي بأن هناك أكثر من 70 ألف باحث إفريقي يهجرون بلدانهم الأصلية سنوياً إلى بلدان الشمال المتقدم، كما أكد في دراسته هذه بأن دولا مثل تونس والمغرب ومصر قد استطاعت

---

[1] حسب آخر الإحصائيات صنفت الجزائر الأولى عربيا والرابعة عالميا في معدلات حوادث المرور أو ما يسمى بإرهاب الطرقات.

[2] مصطفى ماضي؛ سعيد سبعون، في مقدمة لكتاب مترجم لـ موريس أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية تدريبات علمية**، دار القصبة للنشر، الجزائر، دط، 2004، ص 05.

[3] هناك ما يسمى بالذهب الأسود (النفط) والذهب الأخضر (الغذاء خاصة القمح) والرمادي (الذي يمثل العقول المنتجة للفكر).

تطوير البحث في جامعاتها، أما الجزائر فلم تقم إلى حد الساعة بوثبة علمية للبحث والتطوير وفق الآمال المنشودة[1].

إن مشكلة هجرة الأخصائين والفنيين والباحثين والإطارات تعد من بين أبرز العوائق التي تعترض القيام بنهضة في الجانب العلمي، أما إذا تحدثنا بلغة الأرقام فيمكننا القول إن 35 % من مجموع الإطارات العربية المتخصصة تعيش في الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، فرنسا، إنجلترا، أستراليا، ألمانيا.. كما أن نسبة زيادة الهجرة السنوية إلى أمريكا والغرب انطلاقا من الدول العربية تتراوح ما بين 10%- 15%. وحسب دراسة أقامتها منظمة اليونسكو فإن أكثر الدول العربية التي يهجرها أخصائيوها هي لبنان، سوريا، العراق، مصر، الأردن، الجزائر، المغرب. والكارثة الكبرى تظهر بأن 70% من العلماء العرب الذين يسافرون إلى الغرب للدراسة والتخصص في بعض العلوم لا يعودون إلى بلدانهم الأصلية مجدداً[2]. أما عن الجزائر فحدث ولا حرج، وحسب الدراسات التي عرضت بمناسبة ملتقى نظمه المجلس الشعبي الوطني في السنوات الأخيرة حول موضوع هجرة الإطارات الجزائرية فإن هناك ما يربو عن 4000 عالم وأكثر من 40 ألف فني متخصص هاجروا من الجزائر إلى الخارج. ولعل أبرز دليل على أن الكفاءات الجزائرية تحظى بالتقدير والنجاح في الخارج هو نموذج البروفيسور "رفيق إلياس زرهوني" البالغ من العمر 55 سنة والذي عينه الرئيس الأمريكي "جورج وولكر بوش" منذ سنة 2002 على رأس "هيئة المعاهد الوطنية الأمريكية للصحة" التي تبلغ ميزانيتها 28 مليار دولار، وتضم 27 مركزا للأبحاث، يعمل بها 18 ألف موظف، وتمول أبحاثا يجريها 218 ألف عالم في أرجاء الولايات المتحدة الأمريكية[3].

5- الصناعة والاستثمار والبحث العلمي:

لقد تطورت البحوث العلمية بفضل سعي الباحثين إلى إيجاد حياة أفضل ومستقبل أكثر استقرارا للبشرية قاطبة كما أن الصراع بين الدول الكبرى كالسباق نحو التسلح وغزو الفضاء والحرب الباردة بين القوى العظمى وفرت مناخا ملائما لتطوير البحوث والاكتشافات العلمية، أما في عصرنا هذا الذي يمتاز بأنه عصر المنافسة الاقتصادية والمبني على ثورة

---

[1] م. بوزانة، "70ألف باحث إفريقي يهجرون سنوياً بلدانهم"، **جريدة الخبر اليومي**، العدد 4361، الصادرة بتاريخ 2005/04/12، ص 14.

[2] رابح بودبابة، مرجع سابق، ص 244، نقلا عن عادل عوض وآخرون، **البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، أ.ع.م، 1997، ص 47.

[3] باربرة جي كوليتن، "إلياس زرهوني عالم عربي يقود مسيرة أمريكا الطبية"، تر:أحمد بلح، **مجلة العربي العلمي**، العدد 20، جانفي 2007، إصدارات وزارة الإعلام الكويتية، الكويت، ص 24.

الاتصالات والمعلوماتية فقد شجع هو الآخر التنافس بين الشركات من أجل افتكاك حصة الأسد في الأسواق العالمية. وبهذا فإن الدول التي تنفق بسخاء على البحث العلمي هي بالطبع تلك التي تحصل على نتائج مرضية في الناتج الاقتصادي العالمي، فالولايات المتحدة الأمريكية مثلا تنتج 34% من مجمل الأبحاث العلمية والتكنولوجية العالمية وهذا ما مكنها من الاستحواذ على ما نسبه 30 و40% من حصة الاقتصاد العالمي[1]. إننا هنا نلاحظ أن قطاع الصناعة والتكنولوجيا هو مؤشر قوي لقياس تقدم الدول لذلك فهي تسعى دوماً إلى الاهتمام بهما وايلائهما أهمية معتبرة، غير أنه يلاحظ في الواقع الجزائري غياب رؤية مستقبلية للتعاون بين المؤسسات الإنتاجية ومؤسسات البحث العلمي كما أنها تفتقد مراكز بحث خاصة ملحقة بها وينطبق هذا سواء على مؤسسات القطاع العام أم الخاص على عكس المؤسسات الإنتاجية في الدول المتقدمة.

إن استثمار المؤسسات الصناعية في الجانب العلمي لهو غاية ملحة ولن يتأتى ذلك إلا إذا اقتنع المعنيون بالأمر بذلك، وقامت السلطات بسن قوانين إلزامية تدفع بهذا القطاع إلى التعاون مع مراكز البحوث والتطوير الوطنية والثقة بمقدرة الباحثين الجزائريين على إيجاد حلول ناجعة للمشاكل التي تواجه هذه المؤسسات لأنهم هم الوحيدون القادرون على فهم الخصوصيات المحلية.

6- تمويل البحث العلمي:

إن تمويل البحث العلمي يشكل أحد أهم التحديات التي تواجه المشتغلين بتطوير البحوث عالمياً، لذا فإنه يتوجب على المعنيين وضع استراتيجية بعيدة المدى للاستفادة من مدخلات الإنفاق على البحث ومخرجاته المتمثلة في جدوى الحلول وقدرتها على القضاء جذريا على الانسدادات التي أحدثتها المشكلات التي تظهر بين الفينة والأخرى، حيث نجد أن المشكل المطروح وبإلحاح يتمثل في حجم المخصصات المالية للبحث العلمي الملحق بوزارة التعليم العالي، لأن مسألة تمويل الدراسات العليا تشكل مثار جدل وموضوع بحث لدى المهتمين بقضايا التمويل[2]، أما إذا تناولنا موضوع تمويل البحث العلمي فالقضية قد تكون حرجة للغاية لأن معدل إنفاق الدول العربية لا يتعدى 0.2% حسب الإحصائيات المتداولة والجزائر ليست أحسن حالا بالطبع من بقية الدول العربية.

---

[1] محمد سليمان العسكري، **مرجع سابق**، ص ص 10- 11.

[2] Abdelkrim BENARB «Le Financement de l'Enseignement Supérieur en Algérie quels choix pour le 21éme siècle?» **Revue d'Etudes en Sciences Humaines et Sociales**, N 06, 2004/2005, Publications de la Faculté des Sciences Humaines et sociales, Université d' Alger, p 25.

وعلى كل يمكن القول بأن القطاعات التي يعهد إليها بتمويل البحث حالياً تتمثل فيما يلي:

-الدولة التي تعتبر الممول الوحيد للبحث العلمي إلى حد الساعة في إطار الجامعات والمراكز الملحقة بها.

-المنظمات الدولية كالأمم المتحدة وهيئاتها كاليونسكو.

-الشراكة العلمية بين جامعات الجزائر والدول الأخرى.

-المنظمات غير الحكومية بالرغم من أن نشاطها في هذا الجانب محدود للغاية.

وفيما يخص القطاعات الغائبة والتي يؤمل إشراكها في تمويل البحث العلمي مستقبلا فهي كالتالي:

-القطاع العام مثل المؤسسات الصناعية والجماعات المحلية.

-القطاع الخاص الذي بقي خارج دائرة الاهتمام رغم توسع نشاطاته على المستوى الوطني وفي ميادين مختلفة.

-قطاع الأوقاف الذي غيب تماماً للإسهام في حل هذه المشكلة رغم دوره المشرف سابقاً.

7- هيكلة الجامعات بما يتماشى مع متطلبات القرن الواحد والعشرين:

إن هذه النقطة مهمة جداً لأن الجامعة الجزائرية مريضة وهذه حقيقة مؤلمة كما أنها لا تخفى على الداني والقاصي لأنها تحولت من مركز ريادي يقود المجتمع في السابق إلى تابع لا حول له ولا قوة، بحيث تغير دورها من مصدرة للقيم الاجتماعية وقيم العلم، والمعرفة والثقافة إلى ساحة يعيث فيها كل من هب ودب فسادا، كما تغيرت نظرة المجتمع إلى أهل العلم والمعرفة من نظرة تقدير واحترام إلى نظرة دونية[1] لذا فإن إنقاذ الجامعة مما آلت إليه أصبح أكثر من ضرورة حتى نعيد لهذا الصرح العلمي كرامته المهدورة، إننا نعتقد بأن هذه المقترحات ستسهم في تحسين واقع الجامعات وتتمثل في النقاط التالية:

1- إعادة إصلاح الجامعة بما يتماشى مع روح العصر وينسجم مع قيم الأصالة والخصوصيات الوطنية.

2- إشاعة مناخ علمي خلاق في هذه البيئة من أجل إحياء العلوم والمعارف.

3- إصلاح المقررات الدراسية الجامعية بما يتماشى مع عصر التكنولوجيا والمعلوماتية.

---

[1] علي قسايسية، "مؤشرات مستقبل مأساوي"، جريدة الأحرار الثقافي، **مرجع سابق**، ص 15.

4- إعادة النظر في المنظومة التربوية بصفة خاصة لأنها مسؤولة عن تخريج الأجيال وإنتاج ما يسمى "بالكتلة الحرجة من المشتغلين بالبحث العلمي".

5- محاربة البيروقراطية الإدارية المتفشية داخل الجامعات.

6- استحداث أكاديمية وطنية للسهر على تطوير الأبحاث واستشراف المستقبل العلمي.

7- التركيز على تطوير العلوم والبحوث الأساسية أولا ثم التطبيقية ثانياً.

8- توفير الكتب والمجلات العلمية والدراسات اللازمة لإثراء مكتبات البحث والرصيد المعرفي للباحثين.

9- الربط بين العلوم الإنسانية الاجتماعية والطبيعية وعدم الفصل بينهما.

10- بناء شبكة معلوماتية وطنية تكون بمثابة بنك معلومات وقاعدة بيانات ضخمة توضع تحت تصرف الباحثين.

11- توفير الإمكانات اللازمة للحد من هجرة الأدمغة والكفاءات التي شكلت نزيفاً خطيراً لمؤسسات البحث العلمي.

12- انتهاج سياسة تثمين الأبحاث العلمية حسب أصالتها وحدتها وكذا مكافأة أصحابها وربط نتائجها بمتطلبات السوق والمجتمع.

13- إحصاء الرسائل والأطروحات الجامعية والاستفادة من النتائج التي توصلت إليها، وكذا نشرها للعامة والمتخصصين.

14- القيام بحركة ترجمة كبيرة وشاملة لأهم المؤلفات العالمية.

الخاتمة:

لقد سعينا من خلال هذا البحث إلى تناول مسألة هامة للغاية تتمثل في السبل الصحيحة للنهوض بالبحث العلمي والمعرفة في بلادنا وقد استعنا بما توفر لنا من إحصائيات للتدليل على الوضعية الحرجة التي توجد عليها مسألة العلم والمعرفة سواء عربياً أم وطنياً مع الإشارة إلى شبه وجود إحصائيات ومعطيات وأرقام موثقة حول الجامعة والبحث العلمي في الجزائر. وكما نعتقد أن نهضة دولة ما إنما تتأسس وفق أربعة معايير تتمثل في شرعية سلطتها السياسية واستقلالية هيئاتها القضائية ومدى سلامة مجتمعها المدني وتماسكه وكذا قوة حضور وتأثير جامعاتها ومؤسساتها البحثية.

إن شروع الوصاية في مراجعة خطط إصلاح الجامعة بالتشاور مع كل الفاعلين في المجتمع العلمي لهو ضرورة ملحة للإعلاء من مكانة العلم والعلماء الجزائريين وذلك بتأسيس أكاديمية جزائرية للإشراف على ترقية البحث العلمي في بلادنا، وإصلاح المنظومة التربوية وتأسيس مدارس عليا للاهتمام بالمتفوقين وإيجاد مصادر مستديمة لتمويل البحوث الميدانية وربط مؤسسات الإنتاج بمراكز البحث وتنسيق جهود باحثي الجزائر مع أشقائهم العرب لأن مصير الشعوب والدول العربية يقع في خانة واحدة.

وفي الأخير يمكننا القول بأن هناك نماذج يمكننا الاحتذاء بها في مسيرة النهضة والتنمية الشاملة للحاق بركب الدول المصنعة ولنا في تجربة ماليزيا المسلمة بقيادة الدكتور "مهاتير محمد" لعبرة، فقد ركز في برنامجه النهضوي على إصلاح المنظومة التربوية لبلاده والاستثمار في طاقات الموارد البشرية، ولم تمض سوى عشر سنوات حتى انخرطت ماليزيا في نادي النمور الأسيوية التي أصبح اليوم يحسب لها ألف حساب، وهكذا فإن نداء الإصلاح أصبح يفرض نفسه بقوة وفي كل المناسبات، هذا لأن الأجيال الشابة تتمنى أن تعيش في أوطان متطورة تسود فيها الحرية والكرامة والتقدم والازدهار على غرار الشعوب الأخرى.

إننا نعتقد أن الأمل والعلم والعمل تشكل عناصر ضرورية للتطلع إلى مستقبل أكثر أمنا ورقياً، كما أن التخطيط لغد مشرق يعيد للأفراد كرامتهم وللأوطان عزها وللأمة وثبتها الحضارية لهو أمنية كل من يعتز بأمته ودينه وصدق من قال: "...إن غدا لناظره قريب..."

التطورات التقنية وتأثيرها على اللغة العربية

أ/ضامر وليد عبد الرحمن
أستاذ محاضر أ، جامعة حسيبة بن بو علي

ملخص:

تعتبر التطورات التقنية المعاصرة واحدة من أهم مزايا العصر، إلا أن لهذه التطورات تأثيرا على بنية اللغة في المجتمعات التي تقوم بالتعامل مع هذه المنتجات لأنها في الغالب تحتفظ بأسمائها في لغة بلد الإنتاج، وبالتالي تساعد في دخول مفردات جديدة وخاصة في البلدان الأقل تطورا مما يجعل اللغة غير فاعلة حضاريا".

Abstract:

contemporary technical progress is Considered one of the Most important advantages of the times, not that this affect on the structure of language in societies that are dealing with this product developments because they often retain their names in the language of the country of production, and thus help in the entry of new vocabulary, especially in less developed countries, which make the language ineffective civilized

المقدمة:

يتطرق عملنا هذا إلى تناول تأثير التطورات التقنية الحديثة على شكل وبنية اللغة العربية من خلال مناقشة قضايا أساسية تتعلق بتلك القضية، ومن أهم المحاور التي سنتطرق إليها هو بنية اللغة العربية والقرآن، إذ إن هنالك ارتباطا بين اللغة العربية والقرآن لا يوجد له نظير في أي لغة أخرى، هذا الارتباط جعل من اللغة العربية تتجاوز مفهوم الأمة بصيغتها العرقية.

كما تناول البحث مفهوم النقحرة وتأثير اللغة العربية فيها وتأثر اللغة العربية باللغات الأخرى. ونقصد بتلك العملية نقل الكلمات بألفاظها في لغتها إلى اللغة الأخرى، إذ إنه ونتيجة لعدة عوامل حضارية واجتماعية وبيئية. تمت عملية نقل المفردات من لغتها الأم إلى لغات أخرى وحجم تأثير لغة ما في أخرى هو دليل تأثيرها الحضاري بشكله الأكبر.

أما العنصر الأخير الذي سنتناوله فهو تأثير التطور التقني في اللغة العربية، إذ نتيجة التطورات التقنية أصبح هنالك إلزام واع وغير واع باستخدام ألفاظ ترتبط بمنتجات تقنية في اللغة العربية، ويصبح من الصعوبة تغييرها نتيجة لما يعرف بصدمة الكلمة. ونتيجة للزخم العالي للتطور التقني يصبح دخول المفردات العربية في بنية اللغة بشكل يؤثر على بنيتها، وبشكل خاص عندما نبدأ بتشكيل جمل من عمليات النقحرة وهو ما سيصيب بنية اللغة في تكوينها ومن ثم يبعدها عن الحيز الحضاري لمستخدميه كونها ستكون غير فاعلة ثقافيا واجتماعيا وعلميا.

المبحث الأول: بنية اللغة العربية والقرآن:

تعرف اللغة العربية تاريخيا بأنها لغة أهل الجزيرة واليمن، بالرغم من أن المصادر التاريخية شحيحة في هذا الموضوع إلا أن المؤرخين يربطون ظهور اللغة العربية بالقبائل التي كانت قاطنة في شبه الجزيرة العربية. إلا إن كل المصادر تؤكد أنها كانت لغة اتصال وتعبير (شعري، قافية). ولم تصل إلى مرحلة القاعدة اللغوية المكتوبة إلا مع ظهور الإسلام وتحديدا مع نزول القرآن الكريم، إذ تفيد المراجع التاريخية أن أبا الأسود الدؤلي أول من تولى هذا الأمر حين رأى اللحن في كلام العرب، فقام بإعراب القرآن وإظهار علامات الفتح والكسر والضم والتنوين، وذلك بلون مخالف للون الرسم العثماني، ومن بين من أسهموا في ذلك الحجاج بن يوسف الثقفي، ثم الخليل بن أحمد الذي وضع الهمزة والتشديد والإشمام.[1] وضع قواعد النحو في اللغة العربية في أول الأمر كان بطلب من الإمام علي بعد أن لاحظ أن بعض المسلمين لا يقرؤون القرآن بدقة نتيجة عدم وجود التنقيط في تلك الفترة. وبعد أبي الأسود الدؤلي أخذ النحاة يطورون قواعد اللغة العربية إلى أن وصلت إلى مستوى مدارس نحوية، مثل مدرسة الكوفة والبصرة وبغداد، إلا أن ما يلاحظ في ذلك أن الاهتمام باللغة العربية أخذ بعدا كبيرا ليس نتيجة حاجة اجتماعية، ولكن نتيجة بعد إيديولوجي هو وجود القرآن باللغة العربية

[1] مساعد بن سلمان الطيار، المحرر في علوم القرآن، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية، بمعهد الامام الشاطبي، جدة 2008، ص 316

وبالتالي أصبح الاهتمام بالغة جزءا من مطلب عقائدي يتمثل في قدسية القرآن، وفي نفس السياق كان للقرآن تأثير كبير في بنية اللغة العربية، هذا التأثير أخذ بعدين أساسيين

التأثير الأول: هو البعد العقائدي إذ إن القرآن مسخ صفة القومية بمفهومها العرقي عن اللغة العربية، فقدسية القرآن بلغته جعلت العربية ليست لغة قوم ولكنها تمثل جوهر الديانة الإسلامية، وهو ما جعل العربية تتجاوز مفهوم العرق، فالناطقون باللغة العربية ونتيجة التوسع الإسلامي يمثلون أعراقا مختلفة، على امتداد الحيز الجغرافي للناطقين بها، على عكس اللغات الأخرى التي اتصفت بالانتماء العرقي دائما، فالناطقون بالعربية يمثلون مختلف الأعراق (الأسود، الأبيض، الأسمر) في حين بقيت اللغات الأخرى حبيسة مفهوم العرق، ولم يصل تجاوزها هذا المفهوم إلا في الزمن المعاصر نتيجة التطور الحضاري المعاصر في حين إن الإسلام تجاوز هذا المفهوم قبل أكثر من ألف عام. يقول الرسول الأعظم محمد: (ليست العربية بأب لأحد منكم أو أمّ، وإنّما هي اللسان، فمن تكلم العربية فهو عربي) وتفيد المراجع التاريخية أن نبي الله إسماعيل أول من تكلم اللغة العربية.

التأثير الثاني: كان للقرآن تأثير في بنية تطور اللغة العربية فوجود القرآن باللغة العربية والقداسة التي يحتفظ بها وثباته من جانب وتأكيده على العربية في أكثر من موضع مثل قوله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾، ﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ ﴾، ﴿ لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ ﴾ من جانب آخر، جعل اللغة العربية تأخذ نفس السياق والبنية من حيث الثبات وعدم التغيير، وهو ما جعلها بعيدة عن التغيير مثل باقي اللغات. فبنية اللغة العربية ومفرداتها هي نفسها منذ نزول القرآن، لا بل إن اللهجات العربية أخذت من القرآن مركزا لغويا لها وأصبحت تدور حول هذا المركز، إلا أن الفجوة بين اللغة العربية الفصحى واللهجات العربية أصبحت كبيرة بالمقارنة مع اللهجات في اللغات الأخرى، نتيجة وجود مركز لهذه اللغة لا يمكن تغييره أسوة باللغات الأخرى، إلا أنه في نفس السياق كان لهذا الثبات قدرة المتكلم بهذه اللغة في التفاعل التاريخي مع أي نصوص مكتوبة بهذه اللغة، عكس اللغات الأخرى التي لا يمكن قراءة نصوصها القديمة بفعل التطور البنيوي في تلك اللغة. فعلى سبيل المثال توجد قواميس في اللغة الإنكليزية توضح معاني كلمات تغير معناها في اللغة الإنكليزية القديمة والحديثة [2].

[2] انظر في هذا الاطار موسوعة ويكبديا http: //ar. wikipedia. org/wiki

المبحث الثاني: تأثير العربية في اللغات الأخرى:

قبل الولوج في هذا الموضوع وجب علينا تأكيد عنصر أساسي وهو أن اللغة العربية مثل اللغات الأخرى تأثرت بدخول مفردات أجنبية لها من خلال ما يعرف بعملية النقحرة أي نقل مفردات لغوية من لغة ما إلى لغة أخرى بنفس اللفظ الأصلي لها، أو ما يعرف بنقل الحروف[3]). وهذه العملية شملت القرآن نفسه إذ اشتمل القرآن على مفردات أعجمية، مثل التابوت، الدينار، الزكاة، ماعون وغيرها من المفردات، ويؤكد الدارسون للقرآن أن لغة القرآن يوجد فيها أكثر من 275 كلمة أعجمية أخذت من لغات غير عربية كالسريانية والعبرية والفارسية والحبشية والقبطية وغيرها. كانت تلك الكلمات الاعجمية متداولة بين الناس في تلك الفترة بسبب الاختلاط والهجرات والتجارة بين الأقوام.

فالحاجة إلى استعمال المفردات من لغات أخرى، قد يكون شيئا طبيعيا خاصة عندما تكون المفردة المقتبسة لا يوجد لها نظير في اللغة الناقلة، تصبح عملية النقل أكثر من ضرورية. ويبدو أن مدى تأثر لغة بلغة أخرى يعتمد في الأساس على الفعل الحضاري للناطقين بتلك اللغة.

وقد كان أول المهتمين بتلك العملية والتأسيس لها بشكل علمي هو العلامة ابن خلدون إذ وضع في مقدمته كيفية وضع الحروف التي ليست من لغات العرب، لأنه قد يكون لأمة من الحروف ما ليس لأمة أخرى، ولأن كتابه متضمن لكثير من أخبار البربر وأسمائهم فقد اقترح أن ترسم الكاف البربرية، التي هي وسط بين الكاف والجيم، بكاف لها نقطة من أسفل ليقوم المتكلم بإشمام الكاف شيئا من صوت الجيم، على نحو قراءة الإشمام في كلمة (الصرارط).[4]

وتشير الدراسات أن تأثير اللغة العربية كان كبيرا في اللغات الأخرى وخاصة اللغات التي استخدمت الحرف العربي في الكتابة مثل الفارسية والتركية قبل تحولها إلى الحرف اللاتيني، أما بالنسبة إلى اللغات الحية الأخرى فقد كان تأثير اللغة العربية فيها كبيرا. إن انتشار اللغة العربية ليعتبر من أغرب ما وقع في تاريخ البشر كما يعتبر من أصعب الأمور التي استعصى حلها. فقد كانت هذه اللغة غير معروفة بادئ ذي بدء فبدت فجأة على غاية الكمال سلسلة أي سلاسة غنية أي غني كاملة بحيث لم يدخل عليها منذ ذلك العهد إلى يومنا هذا أدنى تعديل مهم. فليس لها طفولة ولا شيخوخة. ظهرت لأول أمرها تامة مستحكمة ولا أدري

---

[3] احمد محمد الشامي، المعجم الموسوعي لمصطلحات المعلومات والمكتبات، بيروت 1994، ص 1137

[4] ابن خلدون، المقدمة، دار صادر، بيروت، 2000، ص 327

هل وقع مثل ذلك للغة من لغات الأرض قبل أن تدخل في أدوار مختلفة[5] فإنها العربية ولا جدال قد عمت أجزاء كبرى من العالم.

كما ذكر المستشرقان أنجلمان ودوزي أن الكلمات العربية الموجودة باللغة الإسبانية تعادل ربع اللغة الإسبانية وأن باللغة البرتغالية ما يربو على ثلاثة آلاف كلمة عربية.[6] كما أبان المستشرق لامانس أن ما يربو على سبعمائة كلمة عربية دخلت اللغة الفرنسية عن طريق التجارة وغيرها.[7] وقدم الأستاذ تيلور بحثا عنوانه (الكلمات العربية في اللغة الإنجليزية) ذاكرا فيه ما يزيد على ألف كلمة عربية في الطب والكيمياء والفلك والبيولوجيا والجراحة دخلت اللغة الإنجليزية[8].

أما عن تأثير اللغة العربية في اللغة الإيطالية (لقد ترك المسلمون عدداً عظيماً من كلماتهم في اللغة الصقلية والإيطالية وانتقل كثير من الكلمات الصقلية التي من أصل عربي إلى اللغة الإيطالية ولا يزال الجزء الأعظم من الكلمات العربية باقيا في لغتنا الإيطالية التي تفوق الحصر دخل اللغة بطريق المدنية لا بطريق الاستعمار).

إن وجود هذه الكلمات في اللغة الإيطالية يشهد بما كان للمدنية العربية من نفوذ عظيم في العالم المسيحي ولعل امتداد اللغة العربية في اللغات الحية من أهم أسباب الحياة فيها إذ تفتقد هذه المزية أغلب لغات العالم التي تعد اليوم من اللغات الميتة ومنها على سبيل المثال اللغة العبرية إذ تنبه إلى قضية موتها أغلب علمائها مما أدى بهم إلى أن يكثفوا الدراسات ليجعلوا لها امتدادا في اللغة الإنكليزية وتمكنوا بعد تسعين سنة من الجهود المتواصلة والحثيثة المدعومة من أكثر من طرف من إضافة كلمتين هما (خزبا) بمعنى وقاحة و(شوا) بمعنى (مذبحة) أملا منهم في إعادة الحياة إلى لغتهم المندثرة[9].

إن تأثير اللغة العربية في اللغات الأخرى لم يكن نتيجة بنية اللغة أو تكوينها البلاغي، ولكن نتيجة الإنجاز الحضاري الذي قاموا به خلال فترة ازدهار الخلافة العربية ونتيجة التطور العلمي الذي وصلوا إليه، مما اضطر اللغات الأخرى إلى الاستعارة من اللغة العربية، أو نقل

---

[5] عمار ساس، اللسان العربي وقضايا العصر، بيروت، 1985، ص176

[6] انجلمان ودوزي، معجم المفردات الإسبانية والبرتغالية المشقة من العربية، مكتبة لبنان، 1974، ص282

[7] انور الجندي، الفصحى لغة القران، بيروت 1982، ص95

[8] نادر سراج، الكلمات العربية غي اللغة الانكليزية، دار المعارف، القاهرة، 1990، ص93

[9] عبدالله ابن عبد العزيز، التعريب ومستقبل معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1975، ص 62

الكلمات من اللغة العربية إلى اللغات الأخرى، إلا أن ما يلاحظ أيضا أن الاقتباس لا يتم عن طريق الانتشار المعرفي ولكن أيضا من خلال العناصر البيئة الموجودة في بيئة طبيعية وغير موجودة في بيئة أخرى، ونرى أن عملية نقل الكلمات من لغة إلى أخرى تخضع لعنصرين أساسيين هما:

الأول: تنتقل المفردات من لغة إلى لغة أخرى نتيجة عوامل بيئة وطبيعية، كأن تكون عناصر طبيعية وبيئية موجودة في مكان وغير موجودة في مكان آخر وبالتالي تضطر اللغة المستعيرة إلى اقتباس اللفظ الأصلي من لغة المصدر. وهنالك نماذج كثيرة على ذلك مثل استخدام اسم Camel في اللغة الإنكليزية للإشارة إلى الجمل وهو نفس الشيء الذي ينسحب على مفردات تخص العربية وغيرها مثل طماطم، رز، وغيرها. فافتقار بيئة إلى عنصر ما يجعلها بالضرورة تستخدم اصطلاحات لغة أخرى.

الثاني: البعد الحضاري لأي لغة يجعلها تطغى على اللغات الأخرى بإنتاجها المادي والمعنوي، فأغلب العلوم على سبيل المثال هي نتاج للفكر والحضارة اليونانية، وأغلب الأمم اقتبست أسماء العلوم منها، ونفس الشيء قد ينسحب على المنتجات والاكتشافات إذ إن اللغات الأخرى ليس لديها خيار سوى الاقتباس من حضارات أخرى.

المبحث الثالث: التطورات التقنية وأثرها في المنظومة اللغوية العربية:

تشهد اللغة العربية تراجعا ملحوظا في مدى فاعليتها كلغة عالمية، لصالح لغات أخرى، هذا الانحسار يفسر في واحد من أهم أسبابه، كنتيجة للقنوط الحضاري الذي تعيش فيه الأمة. فالتطور التقني الحديث حمل معه عناصر اجتماعية لم تكن موجودة في السابق، إن هناك بعض الحقائق المرتبطة بالمتغيرات المادية والمعرفة النفسية حسب رأي جورج غورفيتش: إذ يقول: "فقد وصلنا إلى عصر تتجاوز فيه التقنيات البنى الاجتماعية وبالأخص أنماط المجتمعات التي نشأت فيها. فتاريخ التقنيات يظهر أنه لم يسبق للمعرفة التقنية أن أنجبت حتى الآن أطراً اجتماعيه وإنما بالعكس تماما كانت الأطر الاجتماعية هي التي تستثير التقنيات الجديدة. إلا أننا نشهد اليوم تفاوتاً ملحوظاً بين البنى الاجتماعية وبين التقنيات. فالمعارف التقنية أصبحت لا تخضع لأي سيطرة وأي رقابة. والتقنيات في مستواها الأعلى تظهر في سباق بينها وبين المجتمعات.[10] لقد حاول غورنفتش أن يعطي وصفا لواقع المجتمعات المعاصرة، وعلاقة الجوانب المادية متمثلا فيما سماه

[10] جورج غورفيتش، **الأطر الاجتماعية للمعرفة**، ترجمة خليل أحمد خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون تاريخ، **ص 38.**

التقنيات وعلاقتها بالبناء الاجتماعي فالحاجة تاريخيا هي التي تستثير الاختراع أو كما يقال في تراثنا **الحاجة أم الاختراع** إذ إن الحاجة هي التي تدفع إلى الابتكار والاختراع. ومن ثم فإن تلك الحاجة قادرة على التكيف مع الاختراع بحكم علاقة الحاجة المسبقة وإن كانت هنالك تأثيرات سلبية لهذا الاختراع فإنها ستكون محدودة، إلا أن الحالة الأعقد التي ناقشها غورنوفتش تتمثل بحالة عكسية للحالة السابقة. وهي أن **الاختراع هو الذي يولد حاجات اجتماعية**، وهي الحالة الجديدة التي يترتب عليها إرباك في النظام الاجتماعي، إذ إن وجود الاختراع سيتطلب إحداث نمط جديد من الحاجات التي قد لا يكون المجتمع قد تلاءم معها. أو أن تصبح حاجة شبه إلزامية لأفراد المجتمع لم تكن في السابق ضمن متطلباتهم العادية. ولتوضيح تلك الفكرة نطرح نموذج الهاتف النقال، فاختراعه كان نتيجة لتراكمات علمية وهو في هذا السياق لم يكن من ضمن حاجات المجتمع الاجتماعية إلا أن نمو تداوله في المجتمع جعل الفرد العادي في حاجة إليه كونه وبفعل هذا الاختراع أصبح عنوانا متنقلا. بالإضافة الى عنصر آخر مهم أشار إليه ابن خلدون بقوله: (فالمغلوب مولع أبدا بالاقتداء بالغالب في شعاره وزيه ونحلته وسائر أحواله وعوائده). إن هذين العنصرين (الحاجة، والتقليد) أثرا في بنية اللغة العربية من ناحية دخول المفردات الأجنبية فيها بشكل واسع، فالحاجة السيكولوجية للاتصال بالعالم الذي نحس بأنه متفوق حضاريا ومعرفيا علينا جعلتنا نتعامل مع منتجاته التقنية وفق الاصطلاحات التي يستعملها هو، هذه التقنية في العصر الحديث تتميز بأنها تتجاوز حدود الدولة الوطنية بشكلها التقليدي، وبالتالي يصبح الاتصال بين الفرد والعالم الآخر قائما من دون حدود وعلى مستوى الفرد العادي، على عكس العملية في سياقها التاريخي إذ إن الاتصال والنقل كان يتم على مستوى النخب مما جعل هنالك حيزا معينا للترجمة إلى اللغة العربية. فعلى سبيل المثال قامت نخب فكرية ومباشرة بعد بدء تداول مصطلح globalisation بترجمته إلى مصطلح العولمة. واستطاعت هذه النخبة تصريف هذه الترجمة في اللغة العربية إلى عولم معولم إلا أن هذه العملية في الوقت الراهن بدأت بمعزل عن تلك النخب وبدا أنها في اتصال مباشر مع الفرد العادي مما جعله في مواجهة اصطلاح **صدمة الكلمة أو ولادتها** والتي تعني كيف يستلم الفرد تسمية شيء ما في الوهلة الأولى، إذ إن صيغة اللفظ الحرفي في اللغة الأم هي ما يلتصق في فكر المتلقي، والأخطر من هذا أن المنتجات التقنية في العصر الحديث بدأت تشكل سلسلة متضامنة حلقة بعد أخرى. وبالتالي أصبحت تقترب من تشكيل جمل كاملة بلغة أخرى داخل بنية اللغة العربية، وهذه القضية (تشكيل شبه جمل من عمليات النقحرة قد لا يكون حديثا ولا هو وليد الزمن الراهن، إذ إنها بدأ يدخل في لغتنا وبالتدريج، فعلى سبيل المثل جملة مثل **نظام التعريفة الجمركية** تتشكل في 75 بالمائة من مفردات غير عربية فكلمة تعريفة مشتقة من

tarif وكلمة جمرك يقال إنها تركية الأصل وبذلك تكون الكلمات من اللغات الأخرى بدأت تشكل جملا داخل بنية اللغة العربية وهو ما يفقد اللغة فاعليتها بالنسبة إلى مستخدميها.

أما إذ تطرقنا إلى العصر الراهن وكثرة دخول الكلمات الغربية في سياق الاستعمال اليومي فقد لا نستطيع أن نحصي ذلك لعدة أسباب. إن تطور التقنيات والعلوم أصبح يسير بشكل مستقل نوعا ما، فالتقنيات بشكلها الإلكتروني والعلوم بمختلف تخصصاتها أصبح لكل منها مصطلحات، وبالتالي نتج عن ذلك كم كبير من المفردات التقنية والعلمية الذي دخل في بنية اللغة العربية، وأصبح التعامل بها يتعلق بطبيعة الفرد نفسه، ومن ثم أصبحت هذه الكلمات جزءا من بنائه اللغوي خارج سياق البناء اللغوي في العربية. إن انتشار هذه المفردات التي بدأنا نحس بها ولا نستطيع حصرها نظرا إلى افتقارنا إلى قواميس تؤسس للتطور اللغوي المعاصر، سيجعل اللغة العربية خارج نطاق الفعل الحضاري خلال عقود قادمة نظرا إلى كم المفردات التي دخلت والتي سوف تدخل في المستقبل نتيجة لجمود اللغة العربية بسبب الإصرار على الحفاظ عليها بشكلها التقليدي، هذا من جانب ومن جانب آخر أن أغلب محاولات الترجمة كانت ركيكة ولا تعبر عن روح العصر الذي يتميز بالسرعة. فعلى سبيل المثل ترجم CD إلى القرص المضغوط، فالكلمة التي تتكون من حرفين في اللغة الأجنبية ترجمت إلى شبه جملة في اللغة العربية. والأمثلة على ذلك كثيرة وفي مختلف الاختصاصات فمرض Aids ترجم إلى نقص المناعة المكتسبة. وترجم الـface book إلى شبكة التواصل الاجتماعي، ولسنا هنا في مجال حصر هذه المفردات التي أصبحت في داخل وعي أي فرد، هنالك قضية أخرى تتعلق بعدم دقة المصطلحات المترجمة وعدم تعبيرها عن الشيء المراد ترجمته.

يمكن تحديد عناصر الإشكالية المطروحة وفق العناصر التالية وهي:

1. ضخامة المفردات التقنية والعلمية المستخدمة في اللغة العربية.

2. أن هذا الاستعمال ناتج عن حاجة موضوعية إلى استعمال هذه المفردات من قبل مستخدميها.

3. أن هنالك عجزا من قبل القائمين على الاختصاصات العلمية والتقنية في الوطن العربي في إيجاد مفردات مقابلة للمنتجات التقنية الحديثة.

4. أن إلقاء المشكلة على المختصين في اللغة العربية هو هروب إلى الأمام.

5. على القائمين على اللغة العربية تفعيل بنيتها النحوية والعمل على تطوير قواعدها النحوية.

الخاتمة:

يقول الدكتور علي الوردي إن اللغة بمفهومها الحضاري الحديث وسيلة وليست غاية، ولعلني لا أغالي إذا قلت إن الذين يسعون إلى تجميد لغتهم، وإبقائها على نحو ما كانت عليه قديما، إنما يسيؤن إلى أمتهم من حيث لا يشعرون.

إننا نعاني ومنذ قرابة قرن، من إشكالية لم نستطع تجاوزها، ألا وهي إشكالية الوصاية على اللغة العربية، من قبل المختصين فيها، والذين جعلوها لغة أسيرة لقواعدهم وكأنها لغتهم وليست لغة أمة عبر التاريخ. لقد جعلوا ماضي اللغة بقواعدها ومعاجمها هو مستقبلها، في عصر يتصف بالتطور اللغوي كانعكاس لطبيعة العصر.

هذا العصر يتطلب تفعيل اللغة بأكبر قدر من أجل الحفاظ عليها أولا والحفاظ على هوية الناطقين بها، لأنه من دون ذلك ستكون اللغة خارج الفعل الحضاري، ويكون المجتمع مهددا في هويته الثقافية.

قائمة المراجع:

1. أحمد محمد الشامي، المعجم الموسوعي لمصطلحات المعلومات والمكتبات، بيروت 1994.

2. أنجلمان ودوزي، معجم المفردات الإسبانية والبرتغالية المشتقة من العربية، مكتبة لبنان، 1974.

3. أنور الجندي، الفصحى لغة القرآن، بيروت 1982

4. ابن خلدون، المقدمة، دار صادر، بيروت، 2000.

5. جورج غورفيتش، **الأطر الاجتماعية للمعرفة**، ترجمة خليل أحمد خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، من دون تاريخ.

6. عمار ساس، اللسان العربي وقضايا العصر، بيروت، 1985.

7. عبد الله بن عبد العزيز، التعريب ومستقبل معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1975.

8. نادر سراج، الكلمات العربية في اللغة الإنكليزية، دار المعارف، القاهرة، 1990.

9. مساعد بن سلمان الطيار، المحرر في علوم القرآن، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية، بمعهد الإمام الشاطبي، جدة 2008.

المواقع الإلكترونية:

انظر في هذا الاطار موسوعة ويكبديا http: //ar. wikipedia. org/wiki

البطالة والعنف (حالة الجزائر)

أ/ مسيح الدين تسعديت.

مقدمة:

تعتبر البطالة ظاهرة ذات أبعاد مختلفة، فهي ظاهرة اقتصادية تبين وجود خلل في النشاط الاقتصادي، وظاهرة اجتماعية تزعزع تركيبة المجتمع ووظائفه، وظاهرة سياسية بعدما أصبحت مؤشرا فعالا في الفصل بين الأنظمة الناجحة والأنظمة الفاشلة.

والواقع أنّ تحليل ظاهرة البطالة لا يمكن أن يعتمد على المقاربات الاقتصادية فقط لما لها من انعكاسات على الفرد والمجتمع والدولة في آن واحد. وهنا تبرز أهمية الاعتماد على النظريات النفسية، والاجتماعية، والاقتصادية لتشريح الظاهرة واقعيا وفهم تبعاتها، وكذا فك اللبس عن الارتباط الوثيق الموجود بينها وبين الآفات العديدة التي تعاني منها المجتمعات ذات النسب العالية من البطالة، ومن ثم التعامل معها بكل حزم.

ويعود اهتمام الباحثة بالموضوع إلى النسب العالية من البطالة التي تميز المجتمع الجزائري في ظل ما يعرفه من حراك اجتماعي داخلي، وغليان اجتماعي عربي لم يكن محدود الأثر. بالإضافة إلى الآثار النفسية والاجتماعية للبطالة على المجتمع الجزائري، حيث أصبح جليا أمام الأستاذة انتشار ظاهرة اليأس وغياب الإبداع والطموح عند طلبتنا، وانتشار ظاهرة الجري وراء الشهادات دون أدنى اهتمام بالتحصيل العلمي، حيث يتم التحجج في كل حين بالمصير الواحد والأوحد وهو البطالة.

وهنا يمكن التساؤل الآتي: إلى أي مدى يمكن للبطالة أن تساهم في زعزعة الاستقرار السياسي للدول عامة وللجزائر خاصة؟

Summary:

Unemployment is a widespread phenomenon which ,in several cases, is at the origin of social chaos and political instability, especially in third world countries where the state is still struggling for survival. This paper will deal with the close relationship between jobless and Acts of violence which generally cause real problems for the ruling elites of the concerned countries.

Algeria is one of the countries that suffer from the high rates of Unemployment. In fact, the situation in Algeria is crucial, since the high rates of unemployed and poor people have always constituted a source of long term conflicts for the country.

مفهوم البطالة:

"بالكسر وقيل بالضم هي على نقيضها العمالة، وهي من بطل الأجير يبطل بطالة بالفتح أي تعطل فهو بطال"[1]. ويفضل البعض مصطلح العطالة[2] حيث رأوا أنّ الكلمة الأولى تحمل معا معنى أخلاقيا وقيميا كونها مشتقة من الباطل.

أما اصطلاحا فتطلق البطالة على ثلاثة معان هي:

1- عدم تناسب فرص العمل مع قوى البشر أو قلة فرص العمل المعروضة مع كثرة الطلب عليها.

2- عدم إسناد أي عمل أيا كان نوعه إلى الشخص

3- عدم قيام الشخص بعمل ما بناء على رغبته في عدم العمل.

فالبطالة هي عدم ممارسة الفرد لأي عمل سواء أكان عملا ذهنيا أم عضليا أم غير ذلك من الأعمال، وسواء أكان عدم الممارسة نتيجة لأسباب شخصية إرادية أم غير إرادية. كما يدخل في دائرة البطالة أيضا من تم تعيينه ولكن في مكان غير مناسب له، أو أن الأشخاص الذين تم إسناد العمل إليهم أكثر من العمل المطلوب، وهو ما يسمى بظاهرة تكدس العاملين.

أنواع البطالة:

تقسم البطالة المنتشرة اليوم في كل المجتمعات إلى نوعين أساسيين هما:

1-البطالة السافرة أو المطلقة أو الصريحة Open Unemployment:

ويقصد بها وجود أفراد ينتمون إلى قوة العمل، ولكنهم عاطلون وعاجزون عن الحصول على أي فرصة عمل بالرغم من رغبتهم في العمل وقدرتهم عليه. وتظهر البطالة السافرة بشكل واضح في فائض العرض في سوق العمل مقارنا بالطلب عليه.

2-البطالة المقنعة أو الصورية Disguised Unemployment:

وتتمثل في عمالة فائضة في مكان العمل تتدنى إنتاجيتها إلى الصفر، ويساعد الاستغناء عنها على تحسين ظروف العمل وإنتاجيته. أما وجودها فيترتب عليه الاضطراب وانتشار عدم الحماس في

---

[1] أسامة السيد عبد السميع، **مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية: الأسباب، الآثار، الحلول**. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007، ص.9.

[2] محمد نبيل جامع، **البطالة قنبلة موقوتة، فك شفراتها وحديث مع الشباب**. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2008، ص.5.

القيام بالعمل. وغالبا ما يكون ازدياد المعدلات العالية لهذه النوعية من البطالة كنتيجة لعدم وجود الإدارة الجيدة التي تملك توجيه أجهزة الإنتاج والخدمات، وعدم تكافؤ وظيفتي الإشراف والوقاية في إدارة العمل.

أما عن التصنيفات المختلفة للبطالة فيمكن ذكرها كما يلي:

أولا- من حيث نظرة الأفراد إلى العمل تنقسم البطالة إلى:

1-بطالة إجبارية: تتواجد بين أفراد يرغبون في العمل بالأجر السائد في السوق ولا يجدون فرص عمل، وعادة ما تحدث بسبب تدني الطلب الفعال.

2-بطالة اختيارية: حيث يرغب الأفراد في ترك وظائفهم الحالية للتفرغ من أجل البحث عن فرصة عمل أفضل ذات مدخول أعلى وأكثر ملاءمة لقدراتهم وطموحاتهم.

ثانيا- من حيث عامل الزمن: تقسم البطالة إلى:

1-بطالة موسمية أو متقطعة: تحدث في حالة غير مستقرة ويسمى العاطلون بعمّالة اليومية.

2-البطالة طويلة الأجل: وهي التوقف عن العمل أو عدم التمكن من الحصول على فرصة عمل لفترة تمتد إلى عام أو أكثر.

ثالثا- من حيث المستوى التعليمي: وهنا توجد:

1-بطالة المتعلمين: وتتلخص أساسا في وجود فائض في القوى البشرية المتعلمة من خريجي المدارس والجامعات عما تتطلبه سوق العمل.

2-البطالة عن طريق مستوى التحصيل العلمي: أي العاطلون نتيجة استمرارهم في التحصيل العلمي.

رابعا- لدى كبار السن نجد:

1-بطالة المسنين: وهم أولئك الذين مازالوا يتمتعون بالقدرة الطبيعية على المشاركة في العمل الدائم أو المؤقت إذا أتيحت لهم الفرصة لذلك.

2-بطالة التقاعد: وتحدث باستبعاد فرد أو فئة من سوق العمل كنتيجة عقابية أو جزائية، أو لبلوغ السن القانونية للتوقف عن العمل.

كما تنتشر أنواع أخرى من البطالة يمكن ذكرها فيما يلي:

1-بطالة فقراء المهنة[3]: وهم أولئك الذين يحصلون على عمل غير مناسب لقدراتهم ومؤهلاتهم الحقيقية، حيث يعانون من ندرة فرص الحصول على درجات مهنية أو أجور أو حوافز تتلاءم مع ما يبذلونه من جهد فعلي. ويسود هذا النوع عادة بعد انتشار المحسوبية والمحاباة والرشوة للحصول على عمل في ظل تغييب مبدإ تكافؤ الفرص.

2-بطالة الذمامة أو سوء المظهر Unemployment Bad looking[4]: حيث غالبا ما تقابل إعلانات طلب الوظائف خاصة من بين النساء شروط حسن المظهر. وفي دراسة أمريكية حول العلاقة بين الجمال وسوق العمل، أشير إلى أن الأفراد الذين لا يتمتعون بالجمال يكسبون أقل مما يكسب الموظفون متوسطو الجمال. كما أن العاملين ذوي المظهر الأفضل يتركزون في الوظائف ذات الإنتاجية والمكسب الأعلى.

3-بطالة التبعية للأقل كفاءة: وتنتشر بين المرؤوسين الذين يضطرون إلى اتباع تعليمات مهنية لرؤساء أقل معرفة أو موهبة منهم مما يؤدي إلى عدم الاستثمار الاقتصادي الأمثل لقدرات هؤلاء المرؤوسين. وعادة ما يطلق عليها اسم بطالة القدرات، أي تعطيل القدرات الفعلية للمبدع وقصور القدرات التقييمية على من يملك ذلك الدور.

أسباب البطالة:

يمكن تصنيف أسباب البطالة حسب الفئات التالية:

1-الأسباب البنيوية:

وتتلخص في بنية سوق العمل وتركيبتها ويمكن ذكرها فيما يلي:

أ- زيادة الكثافة السكانية وعدم كفاية فرص العمل، وهنا تجدر الإشارة أنه ليس صحيحا دائما أن البطالة مرتبطة بالنمو الاقتصادي، لأنه رغم النمو الاقتصادي العالمي لسنة 2005 إلا "أن عدد العاطلين في العالم قد بلغ 191،8 مليون عاطل بزيادة قدرها 2،2 مليون عاطل عن سنة 2004"[5]. كما أن معدلات النمو المحققة في بعض البلدان العربية البترولية لم تؤد إلى

---

[3] أسامة السيد عبد السميع، **المرجع السابق،** ص 18.

[4] **نفس المرجع**، ص19.

[5] محمد نبيل جامع، **المرجع السابق**، ص 15.

تخفيض البطالة بنسب كبيرة، والملاحظ أنه حتى إذا ما تم تحقيقه "استلزم وقتا طويلا ما بين 7 إلى 10 سنوات مقابل تخفيض بحوالي 3٪ إلى 5٪ في نسب البطالة"[6].

ب- عدم التنسيق بين قنوات التعليم والجهات المسؤولة عنها وما يحتاجه سوق العمل. وتخلي الدولة عن سياسة التعيين للخريجين، وهي من جملة الشروط التي يفرضها برنامج التعديل الهيكلي[7]، مما يسبب **بطالة ذوي الشهادات** Intelectual Unemployment.

ج- الخوصصة وما يواكبها من غلق العديد من المؤسسات، أو على الأقل صعوبة انتقال عمال القطاع العام إلى القطاع الخاص، بسبب تضخم التكاليف اللازمة لتعديل الأوضاع الاقتصادية المتدهورة وتحويل المسار من صناعة إلى أخرى. ويطلق عادة على هذه البطالة اسم البطالة الدورية cyclical Unemployment، أي ناتجة عن "دورة النظام الرأسمالي"[8] التي تتراوح دوما بين الانتعاش والتوسع الاقتصادي من جهة، وبين الانكماش والأزمة الاقتصادية التي ينتج عنها وقف التوظيف والتنفيس عن الأزمة بتسريح العمال من جهة أخرى.

هـ- قلة بناء المصانع ودور العمل.

و- إغراق السوق المحلي بالبضائع المستوردة وبسعر أقل من المنتوج المحلي.

2-الأسباب الشخصية:

أ- رغبة الشباب في الالتحاق بعمل معين رغم عدم توفره على أمل توفره مستقبلا.

ب- نفور بعض الشباب من امتهان الحرف اليدوية والفلاحة مما يعمق النزوح الريفي ويزيد من اكتظاظ المدن.

ج- عزوف بعض الشباب عن العمل وتفضيلهم العبث والترف حيث وإن كانوا من أسر ثرية إلا أنهم يتحولون إلى عالة على المجتمع.

د- تفضيل الكسب السهل كالتسول والسرقة والنصب والاتجار في المخدرات.

هـ- تعاطي المخدرات والمسكرات مما يسبب نخور الأفراد وعدم قدرتهم على العمل.

---

[6] مختاري فيصل، **العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي والآثار على السياسات الاقتصادية.**

[7] عاشور أحمد، **المرجع السابق،** ص 51.

[8] خالد الزواوي، **البطالة في الوطن العربي: المشكلة والحل**. القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2004، ص.19.

3-الأسباب الموضوعية:

وتخص موضوع العمل وما يتميز به من خصائص:

أ- عدم توجيه الشخص المناسب ووضعه في المكان المناسب.

ب- عدم تكافؤ الفرص بين الخريجين عند التعيين.

ج- عدم تناسب الأجر والعمل مما يدفع بالعاملين إلى ترك ذلك العمل مؤديا إلى ما يسمى بالبطالة الاحتكاكية Frictional Unemployment وهي ناتجة عن تنقل العمال ما بين الوظائف والقطاعات والمناطق أو نقص المعلومات فيما يخص فرص العمل المتوفرة.

د- ثبات الأجور وعدم تغييرها مع الاتجاه التضخمي للأسعار، وهو كذلك من الشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي على الدول[9].

هـ- وجود فجوة كبيرة بين أجور العمال العاملين لدى جهات مختلفة مما يدفع الشباب إلى النفور من العمل ذي الأجر الأدنى.

و- الاستعانة بالآلات الحديثة والاستغناء عن بعض العاملين متسببة في **البطالة الهيكلية أو البنائية Structural Unemployment، أي** المرتبطة بهيكلة الاقتصاد بعد "تغير هيكل الطلب على المنتجات، أو التقدم التكنولوجي وتعويض الآلة للعمال، أو انتقال الصناعات إلى بلدان أخرى بحثا عن شروط استغلال أفضل ومن أجل ربح أعلى"[10].

ز- العولمة وما تحدثه من انفتاح الحدود أمام العمالة الأجنبية على حساب العمالة المحلية، نظرا إلى رخص ثمن الأولى أو إتقانها للعمل (مثال الصينيين في قطاع البناء في الجزائر).

ح- احتكار السلع مما يؤدي إلى غلائها ومن ثم عزوف الناس عن شرائها مما يقلل من إنتاجها وتسريح فائض العمال المنتجين لها.

الآثار المختلفة للبطالة:

للبطالة عدة آثار جانبية سواء أكانت مباشرة أم غير مباشرة كنتيجة للفقر الذي يعتبر شديد الارتباط بها.

---

[9] عاشور أحمد، **المرجع السابق،** ص 51.

[10] ج. د.هـ، كول، **البطالة ووسائل التوظف الكامل**. ترجمة. مصطفى كمال فايز، القاهرة: دار الفكر العربي، ب.ت.ن، ص .98.

1-الآثار النفسية:

يتعرض البطال للشعور بالإحباط وما ينجم عنه من قتل الطموح والنبوغ من جهة، والعنف من خلال ارتكاب الجرائم من جهة أخرى. ويرى دولاردو (1939) أنّ الإحباط يؤدي إلى العدوان، وأن النسب العالية من الإجرام تنتشر في الجماعات الفقيرة"[11]. وما من شك أن مجتمعاتنا اليوم تنتشر فيها البطالة والفقر وتكثر فيها عمليات الإجرام. وهذا ليس غريبا لدى المسلمين حيث كان الحديث الشريف سباقا في تفسير الآثار النفسية للبطالة عند قوله ﷺ: "البطالة تقسي القلب"[12].

وعادة ما تؤدي البطالة إلى ظاهرة الشعور بالنقص في خضم الصراع من أجل التفوق الذي يميز فئة الشباب خاصة. وفي هذا السياق يرى آدلر (1870- 1937) أن "عقدة النقص قد تؤدي إلى ارتكاب الجريمة، كوسيلة لجلب الانتباه"[13]. كما لفت دوقراف (1950) الانتباه إلى دور الإحساس بالظلم في نشوء الإجرام.

والواقع أن البطالة عادة ما تترتب عليها نتائج جنائية ومنها:

أ- انتشار القتل بسب الطمع في الحصول على المال.

ب- انتشار الجرائم المخلة بالعرض كالزنا والدعارة.

ج- ارتكاب جرائم الاغتصاب.

هـ- الجرائم المخلة بالشرف: كالسرقة والرشوة والنصب والتزوير والاتجار في المخدرات.

2-الآثار الخلقية:

وبما أن الفراغ عدو الإنسان، فإن البطالة كثيرا ما تكون سببا في الابتعاد عن السلوك القويم وانتهاج منهج التسول أو السرقة أو النصب أو الاحتيال، وهي كلها أفعال مذمومة أو محرمة في الإسلام. وإذا كان حد السرقة الذي هو قطع اليد معروفا لدى الكثير رغم عدم تطبيقه بسبب حركية المطالبة بحقوق الإنسان وعولمتها، فإن التسول مذموم فقد روي عن

---

[11] مزوز بركو، **النظريات المفسرة للانحراف والجريمة**.http://mazouzpsychologie.maktoobblog.com/ 2011/5/2.

[12] إبراهيم عبد الراضي، **حلول إسلامية فعالة لمشكلة البطالة. الإسكندرية:** المكتب الجامعي الحديث، 2008. ص 42.

[13] مزوز بركو، **المرجع السابق**.

الماوردي رحمه الله أنه "إذا تعرض للمسألة ذو جلد وقوة على العمل زجره وأمره أن يتعرض بالاحتراف لعمله... فإن أقام على المسألة عزره حتى يقلع عنها"[14].

وتزداد الأوضاع سوءا اليوم في المجتمعات العربية والإسلامية حيث عادة ما يعيش البطال بعيدا عن ممارسة الشعائر الدينية، أو ممارستها دون أكمل وجه. وهذا ليس جديدا حيث شبه الرسول صلى الله عليه وسلم الفقر بالكفر وكان يتعوذ منه في قوله الشريف: "اللهم إني أعوذ بك من الكفر والفقر"[15]، وهو نفس ما ذهب إليه علي بن أبي طالب كرم الله وجهه حينما قال: " لو كان الفقر رجلا لقتلته"[16].

3-الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة:

يمثل العاطل عبئا اقتصاديا على أسرته، كما تتوقف وتيرة التطور الاجتماعي بسبب قلة الزواج الناجمة عن نقص المؤونة وعدم القدرة على سد تكاليف الإعالة، مؤديا إلى انتشار العنوسة.

كما أن للبطالة انعكاسات سلبية على القدرة الشرائية للمواطن مما يخلق كسادا اقتصاديا، يرافقه تراجع الإنتاج وتضخم الأسعار بعدما يقل الإنتاج ويكثر الطلب.

4-الآثار السياسية للبطالة:

تؤدي البطالة إلى التطرف والإرهاب لأن عمل الشخص يعطيه الأمن الاجتماعي Societal[*] Security في منظومته الثلاثية من أمن مكاني وأمن غدائي وأمن صحي، وهو ما تعرفه المجتمعات التي تنتشر فيها البطالة بشكل كبير، حيث عادة ما تستغل جماعات الأشرار والجريمة المنظمة، والجماعات الإرهابية الظروف الاقتصادية والاجتماعية المزرية للشباب وحتى الأطفال من أجل تجنيدهم في صفوفها. كما يقترف البطال في الكثير من الحالات جريمة التجسس ضد بلده لصالح العدو.

والحقيقة أن هذه الأحداث تظهر نتيجة نقص ولاء المواطن لدولته التي تعجز اليوم في ظل الظروف التي تفرضها فواعل العولمة عن سد حاجياته من أمن جسدي، وأمان نفسي، وتأمين اقتصادي. وهنا تكون الدول بين محكّين، يتمثل الأول في صعوبة التحكم في الأزمات

---

[14] **نفس المرجع**، ص. 47.

[15] أسامة السيد عبد السميع، **المرجع السابق**، ص. 48.

[16] **المرجع نفسه**.

[*] لفظ مركب وتعبير حديث القصد منه أن يعيش الفرد ويحيا حياة اجتماعية آمنة مطمئنة مستقرة على نفسه ورزقه ومكانه.

الاجتماعية والاقتصادية وإرضاء مواطنيها، وينجم الثاني عن تغلغل الفواعل الدولية المختلفة في الشؤون الداخلية للدول، فصار سهلا اختراقها وتحريك شعوبها ضدها. وليس غريبا عنا أن الحراك الاجتماعي الذي تعرفه اليوم عديد الدول العربية هو نتاج الظروف الاقتصادية المزرية التي يعيشها المواطنون بعد تفشي ظاهرة البطالة وانتشار الفقر، مما دفع الشعوب إلى تجريم أنظمتها والبحث عن أمثل السبل لتغيير الأوضاع مهما كانت الوسيلة وكلفتها.

كما تجدر الإشارة إلى التشويش الذي تخلقه البطالة على السياسة الاقتصادية للدولة عندما ترتفع ظاهرة النزوح الريفي نحو المدن وما يترتب عليها من اختلال التوازن في نسبة السكان بين منطقة ومنطقة أخرى، وانتشار الازدحام في المواصلات وإرباك حركة المرور. بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الإجرام في المدن وصعوبة التغطية الأمنية لكل الأحياء مرتفعة الكثافة مما يثقل كاهل الاقتصاد الوطني.

أما على مستوى العلاقات مع الخارج فقد انتشرت اليوم ظاهرة الهجرة بشكليها الشرعي وغير الشرعي. فإذا كانت الهجرة الشرعية تستنزف القدرات الاقتصادية للدولة بسبب هجرة الإطارات التي لم تتوفر لها سبل العيش الكريم في بلدانها، فإن الهجرة غير الشرعية هي الأخرى مؤشر على إخفاق السياسات الاقتصادية للدول، بحيث تسدد ضربات قوية لآمال التنمية المستدامة في الدول المعنية، لاسيما أن هذه الظاهرة تنتشر بين فئات الشباب الذي يعتبر السند القوي لأي مخطط تنموي، دون أن ننسى أن تركيبة المجتمعات التي ترى نفسها فتية لن تبقى كذلك إلى الأبد.

والخلاصة أنّ الظواهر سالفة الذكر كلها مؤشرات الفشل والإخفاق السياسي للدول التي تنتشر فيها.

واقع البطالة في الجزائر:

1-نسب البطالة وخصائصها:

تختلف الإحصائيات حول العدد الفعلي للبطالين في الجزائر، لكن ما لا يخفى على أحد هو ارتفاع نسبها، حيث يشير تقرير التنمية البشرية العربية إلى أنه في الفترة ما بين 1980 و2002 وصل معدل ارتفاع البطالة في الجزائر إلى 2،8 %[17]، قبل سوريا التي بلغ فيها 2،4%، ومصر بـ 2،2 %.

[17] تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، **تحديات أمن الإنسان العربي**، بيروت:المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009. ص 110.

وتشير الإحصائيات الجديدة لشهر سبتمبر 2010 إلى أنّ "عدد أفراد الفئة النشيطة يقدر بـ 10.812.000 فرد، يشتغل منهم 9.735.000 فرد، حيث 1.474.000 منصب لصالح النساء[18]. وهنا يجب التنبيه إلى أن هذه الأرقام لا تشير إلى ذوي الوظائف الدائمة فقط، إذ تم إدراج الفئات التي تمارس وظائف مؤقتة، وتلك التي استفادت من عقود ما قبل التشغيل ضمن الفئة المشتغلة.

والجدير بالذكر هو انتشار ظاهرة العمالة الفتية في المجتمع الجزائري، حيث بلغ معدل مشاركة قوة العمل في سن الخامسة عشرة فما فوق 41.7 %". وتتوزع هذه النسبة بين 68.9"% من الرجال مقابل 14.2%"[19] من النساء. والواقع أنه وإن لم تتوفر لنا نسب عن الفئة الأقل من سن الخامسة عشرة بسبب اشتغالها غير المنظم، إلا أن العديد من أطفالنا قد اقتحموا، أو أقحموا ميدان الشغل بسبب ضعف القدرة الشرائية للمواطن الجزائري، فكثيرا ما تضطر العائلات الجزائرية إلى تكليف أطفالها عناء البحث عن مصادر جديدة للدخل من أجل سد العجز الذي مني به الأولياء. وتختلف مجالات اشتغال هذه الفئة من المدن إلى الأرياف، حيث تعج المدن بالباعة المتجولين من الأطفال سواء أكانوا ذكورا أم إناثا، وتمتلئ أرصفة الطرق لا سيما السريعة منها بهؤلاء الأطفال، فمنهم من يبيع الخبز المنزلي، ومنهم من يتعداه إلى مأكولات أخرى، في الوقت الذي يقتصر العديد من الذكور على بيع السجائر. أما في الأرياف فعادة ما يوظف الأطفال في المزارع لجني المحاصيل الزراعية أو نقلها، أو حتى بيعها. ولا أحد يمكنه إنكار حقيقة أن التسيب المدرسي المتنامي مرده إلى هذه الظروف الاقتصادية العويصة التي يعيشها الأطفال في الأوساط الفقيرة.

أما عن خصائص البطالة في الجزائر فيمكن القول أنّ فئة الشباب هي الأكثر تضررا من البطالة حيث " 80.5% من البطالين تتراوح أعمارهم بين 20 و34 سنة، مارس معظمهم (80.4%) وظائف مؤقتة، في الوقت الذي فقد 28.5% منهم وظائفهم منذ أقل من سنة"[20]. كما يقدر عدد الجزائريين البطالين والذين هم تحت سن الخامسة والثلاثين بـ 87.8% [21]، أما الذين هم دون سن الثلاثين فيمثلون 75%"[22].

أما الخاصية الأخرى للبطالة في الجزائر فهي ارتفاع نسبها لدى النساء، حيث ارتفعت نسبة النساء العاطلات من 15.3% سنة 2003 إلى 20.4% سنة 2006. كما تشير الإحصائيات

---

[18] Kezoul, «**le chômage touche principalement les jeunes** »,**http// www.algeria 360.com**

[19] **Ibidem**.

[20] **Ibidem**.

[21] **www.magharebia.com.**

[22] **Ibidem.**

الجديدة إلى أن نسبة البطالة عند النساء تقدر بـ 25،8% من إجمالي اللواتي ينتمين إلى الفئة النشيطة. ويلخص الجدول الآتي خصائص البطالة في الجزائر حسب معياري السن والجنس.:

جدول رقم 1: البطالة في الجزائر حسب السن والجنس. المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.[23]

الفئة	2003	النسبة	2006	النسبة
أقل من 30 سنة	1.505.297	%72.4	869.879	%70.1
أكثر من 30 سنة	572.973	%27.6	370.962	%29.9
الإجمالي	2.078.270	%100	1.240.841	%100
الرجال	1.759.933	%84.68	988.288	%79.6
النساء	318.337	%15.32	252.553	%20.4
الإجمالي	2.078.270	%100	1.240.841	%100

2-سياسة التشغيل وآثارها على البطالة:

رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة منذ الاستقلال في مجال التشغيل إلا أنّ نسب البطالة في الجزائر لا تزال جد عالية، لاسيما وأن القطاع الخاص اليوم لا يزال يشارك بنسب ضئيلة في التوظيف، حيث تعتبر الوظيفة العمومية أكثر استقطابا للباحثين عن العمل لما لها من مزايا استقرار المنصب والتأمين على التقاعد. وقد رصد المدير السابق للوظيفة العمومية جمال خرشي تطور عدد الموظفين في القطاع" بـ 1440335 سنة 2000 مقابل 1380958 سنة 1995، و70126 سنة 1960."[24]

وعلى العموم فقد عرفت سياسات التشغيل دفعا قويا في السنوات الأخيرة إذ انتقلت الطبقة المشتغلة من ستة ملايين سنة 1999 إلى 9.3 ملايين سنة 2007، بتطور قدر بـ 67.5%.

---

[23] **Données sur l'Emploi et Le chômage en Algérie.**

www.mtess.gov.dz/…fr…/**emploi**/…/**EMPLOI**%20ET%20 **CHOMAGE**.pdf.

[24] Kharchi Djamel, « La Fonction Publique Algérienne: Bilan et Perspective », **Recueil de Conférences**, Tome III, INC, 2001- 2003, pp 74-75.

وتتوزع هذه الطبقة على عدة قطاعات كما يلي:

جدول رقم 1: عدد الموظفين حسب القطاعات[25]. المصدر الديوان الوطني للإحصاء.

	1999	2004	2005	2007
السكان المشتغلون	6.073.000	8.046.000	8.497.000	9.300.000
الفلاحة	1.185.000	1.617.000	1.683.000	1.852.000
الصناعة	493.000	523.000	523.000	522.000
البناء والأشغال العمومية	743.000	977.000	1.050.000	1.258.000
أشكال التوظيف الموازي، (العمل المنزلي، إجراءات المساعدة على التوظيف)	1.175.000	2.070.000	2.275.000	2.225.000
التجارة، الخدمات والإدارة	2.477.000	2.859.000	2.966.000	3.143.000

وتشير إحصائيات جديدة إلى أنّ قطاع الخدمات والتجارة لا يزال يحتل الصدارة في التوظيف "بنسبة 55،2%، ليليه قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 19،4%، وبعده قطاع الصناعة بـ 13،7% وأخيرا قطاع الفلاحة بـ 11،7%."[26]

وقد أدت سياسات التشغيل سالفة الذكر إلى انخفاض محسوس في نسبة البطالة لتصل إلى 10،3 % عام2011 حسب التصريحات الرسمية. ويبيّن المنحنى الآتي تغير نسب البطالة في الفترة 1999- 2007.

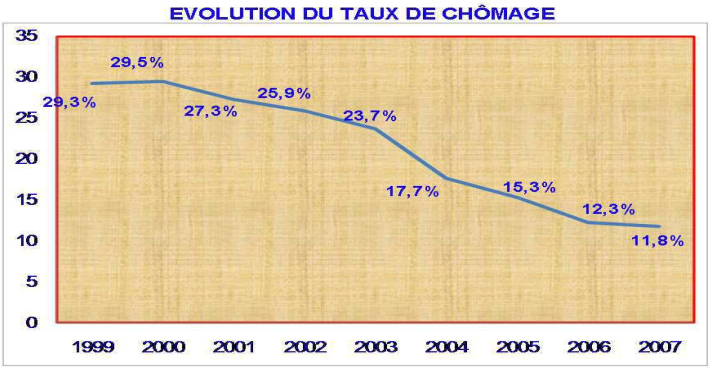

Source: - Données sur l'Emploi et Le chômage en Algérie, Op.Cit.

[25] **Données sur l'Emploi et Le chômage en Algérie.**Op.cit.

[26] Kezoul, **Op.Cit.**

ويلاحظ من المنحنى أعلاه انخفاض نسب البطالة من سنة إلى أخرى، ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها:

أ- تجسيد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في الفترة 2001- 2004.

ب- تجسيد البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005- 2009، إضافة إلى البرامج الخاصة بالهضاب العليا والجنوب.

ج- تطور مستوى الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي لاسيما في الفترة قبل أكتوبر 2009.

د- نتائج ترتيبات التوظيف، وترتيبات خلق مناصب الشغل في إطار تزكية تشغيل الشباب التي سمحت بتمويل 2.695.528 منصب شغل في الفترة 1999- 2007، بتكلفة قدرها 150 مليار دولار.

هـ- النمو خارج المحروقات الذي قدر بـ 6.5% سنة 2007، ضمن قطاعات مولدة للعمل كالبناء والأشغال العمومية.

3-البطالة والعنف في الجزائر:

إن ارتباط البطالة بالفقر والعنف في الجزائر ليس حديث العهد، إذ يمكن تتبع آثاره إلى الفترة الاستعمارية لما جاءت الثورة التحريرية كردة فعل قوية ضد تهميش الجزائريين عن سوق العمل. وفي هذا الصدد تشير إحصائيات 1954 إلى "أنّ 207 مليون هكتار من الأراضي الزراعية كانت موزعة على 25 ألف معمر"[27]، في الوقت الذي "تقاسم أكثر من 622 ألف شخص جزائري مسلم 506 مليون هكتار معظمها من الأراضي الفقيرة وغير الصالحة للزراعة. ونجم عن تلك الأوضاع بطالة فعلية في أوساط الجزائريين قدرت بـ 1.5 مليون نسمة"[28]، فاضطر معظمهم للهجرة إلى المدن أو إلى أوروبا خاصة فرنسا، فبلغ "معدل الهجرة 1 مقابل 7 أشخاص أي 14%، وفي المناطق الجبلية الكثيفة السكان بلغ عددهم 5 مقابل كل 10 أشخاص أي 50%."[29] ولعل ارتفاع نسبة المهاجرين هي ما سهل مهمة نقل الحرب التحريرية إلى الخارج.

أما في عهد الجزائر المستقلة فقد أدت سياسات التنمية المسطرة منذ أواخر الستينيات والمبنية على إقامة صناعة ثقيلة وإيجاد فرص عمل كافية لليد العاملة العاطلة، إلى انحسار البطالة، خاصة وأنّ الصناعة صارت تستوعب 17.20% من اليد العاملة سنة 1977، بعد أن

---

[27] بلقاسم سلاطنية، سامية حميدي، **العنف والفقر في المجتمع الجزائري**. الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2008، ص 125.

[28] **نفس المرجع**، ص 126.

[29] **نفس المرجع**، ص 127.

كانت لا تستوعب سوى 10% سنة 1966. وقد عرفت هذه الفترة إلى غاية نهاية الثمانينات تحسُّن الظروف المعيشية والخدمات الصحية مما انعكس إيجابا على الاستقرار الداخلي.

وعرفت سنوات الثمانينيات جملة من الأحداث عجلت بانفجار الأوضاع في الجزائر يوم 5 أكتوبر، 1988 ومنها انهيار أسعار النفط في السوق الدولية، وعدم قدرة الدولة على التقليل من الإنفاق العام بسبب نمط الحياة الاستهلاكية غير الرشيد، خاصة بعدما شجع النظام "برامج مكافحة الندرة" المعتمدة على الاستيراد المكثف للسلع، وتخلت الدولة عن وظائفها كالعلاج المجاني، ومنح العلاج المجاني في الخارج، وتوقف استيراد الأجهزة الطبية والأدوية خاصة تلك التي كان يتمتع بها المحتاجون.

وتزامن ذلك كله مع ارتفاع معدلات النمو السكاني والتوسع في النظام التعليمي مقابل ضعف القدرة الاستيعابية للقطاعات الحديثة في التشغيل، حيث أصبحت البطالة تمس فئات اجتماعية جديدة من خريجي الجامعات من أطباء ومهندسين بعدما كانوا "في الفترة 1962-1984 يوظفون بالكامل"[30]. وقد ساهم ذلك وإلى حد كبير في تفجير العنف المرير الذي امتد على طوال فترة التسعينيات ومازالت تبعاته تلاحظ هنا وهناك، آتيا على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في آن واحد.

وقد بينت الأحداث الأخيرة التي عرفتها الجزائر خلال شهر جانفي 2011 وبكل وضوح دور البطالة والفقر في زعزعة الاستقرار الداخلي، إذ تميّزت موجات العنف وأعمال الشغب تلك بصغر سن القائمين عليها الذي تراوح بين 12 و 16سنة، في الوقت الذي تتعالى الأصوات الداعية إلى ضرورة الاعتناء النفسي والاجتماعي والاقتصادي بهذه الفئة.

والواقع أنّ المجتمع الجزائري اليوم يعيش ظاهرة هشاشة البناء الاجتماعي بعد ما تزعزع البناء الاقتصادي للدولة، حيث أصبح الفرد الجزائري ينظر إليها بعين يائسة بسبب عجزها عن حماية أمنه الاجتماعي. وقد تؤدي هذه الأوضاع إلى ما أسماه Norbert Elias بـ"ظاهرة تفكك المجتمع وتراجع حظوظ التقدم الاجتماعي"[31]. لاسيما بعد ظاهرة "تمدد مرحلة الشباب" في الجزائر، إذ انتقل متوسط سن الزواج بين الرجال من 23,6 سنة عام 1966 إلى 33 سنة عام 2002. أما عند النساء فقد انتقل ذلك المتوسط من3 ,18 سنة إلى 29,6 سنة. وتعبّر هذه الأرقام عن تقلص دور الأسرة في

---

[30] Ali Mebroukine, **LA migration hautement qualifiée Algérienne: tentative d'étiologie d'un sinitre**. European University Institute: Robert Schuman centre for Advanced Studies.

www.carim.org/index.php?callContent=484&callText=1274.

[31] Abdelkader Lakjaa, **LA jeunesse algerienne entre valeurs communautaires et aspirations sociétaires.** www.cdesoran.org/doc/**Lakjaa**3.pdf.

التكفل النفسي بالفرد وتحقيق استقراره، مما يثير نتيجة عكسية وهو العبث بالقيم الاجتماعية من أجل تمضية الوقت والقضاء على الفراغ والروتين.

والنتيجة أنه تحصى اليوم أعداد متزايدة لحالات الانهيار العصبي بسبب التوتر الناجم عن أمل الفرد في إثبات ذاته وصعوبة تحقيق ذلك، وهو ما يفسر انتشار تعاطي المخدرات لدى أفراد تقل أعمارهم عن السابعة عشرة ربيعا، حيث تشير إحدى الدراسات إلى أنّ "عدد مهربي ومستهلكي المخدرات في تزايد مستمر[32]"، حيث سجلت مصالح الأمن الوطني "4403 حالة اتجار غير شرعي بالمخدرات سنة 2009 و3417 حالة سنة 2010"[33]. مما يعني أن تناول المخدرات قد تجاوز ثنائية "الصحة / القانون" ليدخل دائرة التكفل السياسي.

وفي نفس السياق سجلت حالات الانتحار في الجزائر ارتفاعا مذهلا حيث انتقلت من 391 سنة 1990، إلى 412 حالة سنة 1991، وربط هذه الحصيلة بالبطالة ليس من قبيل الخيال في وقت كانت الجزائر قد دخلت مرحلة غلق المصانع وتسريح العمال حيث صارت العديد من العائلات دون عائل.

ولا يختلف الوضع في السنوات الأخيرة عن هذا حيث تم تسجيل "210 حالة انتحار سنة 2004 و244 سنة 2005"[34] أما "سنة 2009 فقد سجلت 203 حالة بدلا من 143 حالة سنة 2008."[35]

وتؤكد العديد من الدراسات أن فئة الشباب هي الأكثر تعرضا لظاهرة الانتحار، حيث احتلت الفئة المعمرة بـ 18 سنة إلى 40 سنة الصدارة بـ 5/4 [36]من جملة حالات الانتحار طوال الفترة الممتدة من سنة 1993 إلى سنة 2005. ولم يختلف الأمر البتة عن إحصائيات سنتي 2008 و2009 حيث لوحظ أن "65 حالة انتحار كانت سن أصحابها تتراوح بين 18 سنة و30 سنة. وسجلت 25 حالة للذين دون سن 18، و59 حالة لمن هم بين 31 سنة و45 سنة"[37]. أما فيما تعلق بسنة 2010 فقد سجلت مصالح الأمن الوطني 335 حالة انتحار، كما سجلت نفس المصالح 157 حالة انتحار في الخماسي الأول من سنة 2011.

وتبدو العلاقة بين البطالة وهذه النسب الكبيرة من الانتحار جد واضحة لاسيما وأن الإحصائيات تشير إلى أن "63% من المنتحرين هم من دون وظيفة، و8% منهم يعيشون من

[32] Ibid.

[33] "ندوة"، **مجلة الشرطة**، عدد 97، ، الجزائر: المديرية العامة للأمن الوطني، أفريل 2011 ص 16.

[34] http://**www.aujourdhui.ma**/international-details45073.html.

[35] http://**www.algerie-dz.com**/article18367.html.

[36] http://**www.aujourdhui.ma**/international-details45073.html.

[37] http://**www.algerie-dz.com**/article18367.html

التجارة الموازية، و6% هم من الطلبة"[38]. وقد أكد المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي في تقريره للسداسي الأول من سنة 2006 هذه العلاقة حيث أقر أنّ " صعوبة الحصول على منصب شغل تقف وراء العديد من الآفات الاجتماعية كالمخدرات، والانحراف، والدعارة والانتحار..."[39]. وبالعودة إلى إحصائيات مصالح الأمن الوطني يبدو أن فئة الأشخاص من دون مهنة قد سجل "ضمنها 53 حالة انتحار لسنة 2010، و59 حالة خلال الخماسي الأول من سنة 2011"[40]، وذلك تزامنا مع ما يحدث في البلدان العربية من فوضى اجتماعية سجلت خلالها العديد من حالات الانتحار بالحرق وقطع الأعصاب.

ويزداد خطر البطالة اليوم على الاستقرار الداخلي بعد أن فقدت المدرسة والجامعة صفتها كوسيلة للترقية الاجتماعية، بعد الارتفاع المذهل لبطالة المتعلمين، إذ يشير إحصاء الديوان الوطني للإحصاء سنة 2008 إلى "وجود 300000 بطال مصرح بهم يمتلكون البكالوريا، ومنهم 120.000 بطال لهم مستوى البكالوريا +5، وتدوم مدة طلب العمل حوالي 36 شهرا، ويمثلون نسبة 15% من حجم البطالة"[41]. وهذا ما قتل روح الإبداع عند طلبتنا حيث صارت الأقسام مليئة بالكسالى واللامبالين، وهم يحتجُّون بأنّ سابقيهم قد أدوا واجبهم من حيث التفوق والتحصيل العلمي دون أن ينالوا الاعتراف والتقدير، وبالأحرى لم يوفقوا في تلبية مطالب الحياة الأساسية كالعمل والمسكن والزواج.

الخاتمة:

إن البطالة ظاهرة عالمية خطيرة العواقب، فهي وإن اختلفت نسبها تنتشر في كافة الدول خاصة بعد ظاهرة عولمة اقتصاد السوق، وفرض النظام الرأسمالي على الدول وما انجر عنه من تحولات تجسدت في تسريح العمال، وقلة فرص التوظيف العام.

والواقع أن البطالة اليوم أصبحت السبب الرئيسي في زعزعة استقرار الدول لاسيما المتخلفة منها، التي عادة ما اقترنت ظاهرة فشل سياساتها الاقتصادية مع استعصاء نهج الإصلاحات السياسية حتى صارت تنعت بالدول الفاشلة.

---

(38) http://**www.aujourdhui.ma**/international-details45073.html.

(39) http://**www.algerie-dz.com**/article 6214.html.

(40) بناء على جداول تم الحصول عليها بعد مقابلة مع عميد في الشرطة القضائية،مقر الشرطة القضائية، بن عكنون، الجزائر، 15 جوان 2011.

(41) Ali Mebroukine, **Op.Cit.**

وفي الأخير يمكن التوصية بضرورة الاعتناء بالموارد البشرية لاسيما في الدول الفتية التي تزخر بالطاقات الشبانية، نظرا إلى كونها ثروة يعول عليها كثيرا في التقدم الحضاري، وكأساس لكل تنمية مستدامة.

قائمة المراجع:

I- المراجع باللغة العربية:

- جامع، محمد نبيل، **البطالة قنبلة موقوتة، فك شفراتها وحديث مع الشباب**. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2008.

- الزواوي، خالد، **البطالة في الوطن العربي: المشكلة والحل**. القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2004.

- كول، ج.د.هـ، **البطالة ووسائل التوظف الكامل**.ترجمة. مصطفى كمال فايز، القاهرة: دار الفكر العربي، ب.ت.ن.

- مختاري، فيصل، **العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي والآثار على السياسات الاقتصادية.**

- السيد عبد السميع، أسامة، **مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية: الأسباب، الآثار، الحلول**. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007.

- عاشور، أحمد، **مشكلة البطالة ومواجهتها في الوطن العربي**. القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية، 2008.

- عبد الراضي، إبراهيم، **حلول إسلامية فعالة لمشكلة البطالة. الإسكندرية:** المكتب الجامعي الحديث، 2008.

- **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، تحديات أمن الإنسان** العربي، بيروت:المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009.

المقالات:

- "ندوة"، **مجلة الشرطة**. عدد 97، الجزائر: المديرية العامة للأمن الوطني، أفريل 2011.

II-المراجع باللغة الأجنبية:

- KEZOUL, « **le chomage touche principalement les hjeunes** »,http// www.algeria 360.com

-www.magharebia.com.

- KHARCHI, Djamel, « La Fonction Publique Algérienne: Bilan et Perspective », **Recueil de Conférences**, Tome III, INC, 2001- 2003, pp 74-75.

- LAKJAA, ABDELKADER, **LA JEUNESSE ALGERIENNE**

Entre valeurs communautaires et aspirations sociétaires www.cdesoran.org/doc/**Lakjaa**3.pdf

- MEBROUKINE , Ali, **LA migration hautement qualifiée Algérienne: tentative d'étiologied'un sinitre**. European University Institute: Robert Schuman centre for Advanced Studies.

- www.carim.org/index.php?callContent=484&callText=1274.

- http://**www.aujourdhui.ma**/international-details45073.html.

- http://**www.algerie-dz.com**/article18367.html.

-http://www.algerie-dz.com/article 6214.html.

قراءة سوسيودينية
لظاهرة الانتحار في الجزائر

د/ شيخي رشيد
كلية الآداب والعلوم الاجتماعية
جامعة سعد دحلب " البليدة "

ملخص:

تعتبر ظاهرة الانتحار من الظواهر الاجتماعية السلبية التي أصبحت تهدد بقاء واستمرار البناء الاجتماعي وذلك لكونها انتشرت بقوة في كل المجتمعات سواء الغربية أم الإسلامية، كما أنها مست الجنسين معا وكل الفئات العمرية، كما أنها مست كل شرائح المجتمع.

ولهذا الغرض جاءت هذه الدراسة محاولة للإلمام بهذه الظاهرة في الجزائر من بعض جوانبها وذلك من خلال تحديد معنى هذا الأخير من نواح مختلفة، وتوضيح من هو المنتحر؟ بالإضافة إلى ذكر أنواع الانتحار وحاولت إعطاء فكرة ولو وجيزة عن عدد حالات الانتحار في بعض ولايات الوطن كما تطرقت إلى بعض أسباب هذه الظاهرة وعن موقف الشريعة الإسلامية منها وأخيرا تقديم بعض الحلول على الأقل للحد منها.

تمهيد:

في كل يوم تطلعنا الصحف الوطنية بأخبار عن الانتحار والمنتحرين عبر كامل التراب الوطني. الشيء الذي أثار انتباهي ولفت نظري، ورغم افتقاري إلى أرقام وإحصائيات دقيقة عن كل الولايات إلا أنني على يقين أن عدد حالات الانتحار مرتفع جدا، وهي تزداد من شهر إلى آخر ومن سنة إلى أخرى. وهذه الظاهرة لا تقتصر على جنس دون آخر أو سن معينة، فالكل يقدم على الانتحار ببرودة تامة هروبا من المعيشة التعسة والواقع المر. وتفنن المنتحرون في أساليب الانتحار، فبعضهم يلقي بنفسه من أعلى الشرفات والآخر يتجرع سما والثالث يقطع عروقه، أما آخر مظاهره فهو على طريقة البوعزيزي. وهذا الأمر يدعو إلى وقفة تأمل طويلة إذ من غير المعقول أن تنتشر هذه الظاهرة في مجتمع مسلم يحرم دينه قتل النفس بغير حق، ويعد ذلك من أكبر الكبائر، بل يحرم حتى تمني الموت.. فعن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "لا يتمنين أحدكم الموت لضر أصابه فإن كان لا بد فاعلا، فليقل: اللهم أحيني ما كانت الحياة خيرا لي وتوفني إذا كانت الوفاة خيرا لي" رواه البخاري ومسلم، فهذه الظاهرة

تطرح الكثير من التساؤلات، منها: ما هي أسباب ودوافع هذا السلوك؟ هل تقتصر هذه الظاهرة على جنس دون الآخر؟ وكيف يمكن للفرد المسلم أن يتحصن ويحمي نفسه من هذه الظاهرة؟ وما موقف ديننا الحنيف من ظاهرة الانتحار؟ هذا ما سنسعى إلى توضيحه في هذا المقال.

معنى الانتحار:

1-الانتحار لغة: تفيد كلمة "انتحار معنى متماثلا: فالكلمة مشتقة من الجذر" نحر" أي ذبح وقتل، وانتحر الشخص أي ذبح نفسه أو قتل ونحر البعير نحرا أي طعنه في منحره حيث يبدو الحلقوم من أعلى الصدر"[1].

ويقصد بالانتحار لغويا: عملية قتل الذات بذاتها، وهو مفهوم مشتق من كلمة مركبة من أصل لاتيني من فعل Caedue بمعني "يقتل" والاسم Sui بمعني النفس أو الذات في الفرنسية Suicide وكذلك بالإنجليزية[2]

ويقال في اللغة كذلك تناحر القوم إذا تشاجروا إلى حد الهلاك وقد استعملت كلمة " بخع نفسه" في القرآن الكريم والأحاديث النبوية مرادفة لكلمة "انتحار" وتعني هلك نفسه أو انتهت غما[3].

كما جاء في الموسوعة الكويتية المجلد السادس "الانتحار في اللغة: مصدر انتحر الرجل، بمعنى نحر نفسه أي قتلها.

نستخلص من المعني اللغوي لكلمة الانتحار أن الإنسان يضع حدا لحياته أي يقتل نفسه بذاته وهذا مهما اختلفت وسيلة الانتحار.

2-الانتحار اصطلاحا: هو قتل الإنسان نفسه بقصد منه للقتل، ولا يهم بعد ذلك إن كان بطريق الإيجاب كأن يضرب الإنسان نفسه بالسيف أو يشرب سما، أو يلقي بنفسه من جبل عال، أو كان بطريق السلب كأن يمتنع عن الأكل والشرب كما يندرج في هذا التعريف أيضا الانتحار بطريقة غير مباشرة كأن يجلس الإنسان على سكة القطار أو في وسط طريق سريع من أن أجل أن يموت[4].

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ج5، 1970.

[2] ناجي الجيوش، الانتحار، دراسة نفسية اجتماعية للسلوك الانتحاري، مؤسسة الشبيبة للإعلام والنشر دمشق، 1990، ص 23.

[3] صالح بن سعد اللحيدان، ظاهرة الانتحار عند الشباب، مركز التوثيق والمعلومات، وزارة الشباب والطفولة عدد5، 1992، ص 40.

[4] الموسوعة الكويتية، الجزء السادس.

نستخلص من هذا التعريف أن الانتحار يعني أن الإنسان يقتل نفسه وهو متعمد في هذا الفعل وقد يكون بطريقة إيجابية والمقصود هنا أن فترة الانتحار تستغرق وقتا قصيرا أي يلفظ أنفاسه بعد لحظات من فعله وقد يكون سلبيا وهذا عكس الحالة الأولى وهنا تعذيب النفس يسبق خروج الروح كأن يمنع نفسه من الأكل والشرب.

وعليه يمكن القول إن الانتحار هو الهروب من حقيقة الحياة التي لم يستطع المنتحر مجابهتها، بعد اليأس الذي فتك به ومزق قواه وإيمانه.

3-المعنى السيكولوجي: يرى فرويد وهو مؤسس مدرسة التحليل النفسي أن الانتحار هو عبارة عن عدوان مرتد على الذات بفعالية عمليات التقمص أو الإبدال تحت ضغوط اجتماعية أو ذاتية تمنع وقوع العدوان على موضوعه الخارجي، وهذه الضغوط هي عوامل تولد إحباطا بعزل الفرد من خلاله عزلا قهريا، مما يتسبب دون نضجه النفسي، والذي يؤدي إلى اختلال في بناء الشخصية بصورة تشل قدرته على التفاعل الاجتماعي السوي، فلا يرى في العالم سوى ذاته، ثم يتوجه بهذا العالم القاسي في أعماق نفسه ويصر على تدمير نفسه المتأزمة تدميرا للعالم المؤلم[5].

يتبين لنا من خلال هذا التعريف أن المنتحر في حالة مرضية نفسية، ويضع حدا لحياته نتيجة دوافع عدائية نابعة من ذاته تجاه العالم الخارجي الذي سبب له المتاعب والمتمثلة في الضغوطات الاجتماعية ويصبح عنده الألم لذة والموت مقبولا.

المنتحر:

- المنتحر إنسان معترض على قضاء الله وقدره من منظور إسلامي، يرفض واقع الحال ولا يرضى به.
- المنتحر يائس من روح الله، قانط من رحمة ربه، يعيش في هواجس ووساويس الشيطان من منظور ديني.
- المنتحر يقتل نفسه من أجل نفسه أو أسرته فهو أناني في تفكيره لا يبالي بغيره من أفراد أسرته ومجتمعه.

أشكال الانتحار:

حسب دوركايم هناك ثلاثة أنواع للانتحار:

1-الانتحار الأناني: ينطوي على المبالغة في تقديس النفس، فالفرد هنا يقبل على الانتحار نتيجة لضعف الروابط في مجتمعه الديني، بالإضافة إلى نقص التماسك الاجتماعي بين الأفراد وطغيان النزعة الفردية المتطرفة.

---

[5] الطاهر سواكري، موقف الصحافة المكتوبة من ظاهرة الانتحار في المجتمع الجزائري، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2008، ص 150.

2-الانتحار الغيري أو الإيثاري: هذا النوع من الانتحار يرجع إلى التضامن الاجتماعي واندماج الفرد وذوبانه في الجماعة التي ينتمي إليها وعليه تصبح المصالح العامة والجماعية أغلى من الحياة الفردية، فالفرد هنا يعبر عن اندماجه الاجتماعي وإيمانه بالمصلحة العامة بأغلى ما لدله وهو حياته أي يضحي بنفسه من أجل جماعته.

3-الانتحار الأنومي أو اللامعياري: هذا النوع من الانتحار يحدث داخل المجتمعات التي فقدت معالمها الاجتماعية وحدثت اختلالات في نظامهاالاجتماعي[6] [5]، وينتج هذا الانتحار عن حدوث اضطراب مفاجئ للتوازن الاجتماعي والثقافة الأخلاقية في المجتمع، كأن ترتفع معدلات الانتحار في الأزمات الاقتصادية والقومية، أو حالات الرخاء المفاجئ أو الإفلاس.

يتضح لنا مما سبق أن هذا النوع من الانتحار يرجع إلى الفساد الاجتماعي وتعفن الأوضاع وكثرة الأزمات سواء كانت اقتصادية أم سياسية أم أخلاقية... كما أنه يمكن أن يحدث هذا النوع من الانتحار في الأوساط الغنية، لأن العامل المادي حسب دوركايم لا يمكن أن يشكل الدرع المانع أمام الانتحار في ظل الفوضى الاجتماعية والأخلاقية.

كما أن هناك أشكالا وأنواعا أخرى للانتحار نذكر منها ما يلي:

1-الانتحار الناجح: هو الانتحار الذي يكون نتيجته الموت المحقق، بحيث رغبة الموت تتحقق عبر سلوك محكم التنفيذ، فيه يفارق الفرد الحياة إلى الأبد، ولا تنفع معه كل حالات العلاج، فالميت هو ضحية ذاته والمنتحر لم يترك أي وسيلة لإنقاذه، ومن الوسائل المستعملة في هذا النوع من الانتحار الأسلحة النارية، تناول مواد سائلة مميتة... إلخ[7]

2-الانتحار الفاشل: في هذا النوع من الانتحار تكون رغبة الموت موجودة، غير أن الطريقة أو السلوك الذي تتم بواسطته عملية الانتحار لم يكن محكم التنفيذ، مما لا يؤدي إلى الموت وذلك نتيجة التدخل السريع سواء من قبل أفراد الأسرة أم غيرهم، أم لضعف التدبير لعملية الانتحار[8]، وفي هذا النوع قد تكون هناك رسالة مشفرة أراد المنتحر إرسالها إلى المحيط الذي يعيش فيه وعنوان هذه الرسالة إما ابتزاز أو تهديد أو نداء استغاثة، وهذا عكس النوع الأول من الانتحار أين يضع المنتحر حدا لحياته ولا يترك أي فرصة لإنقاذه.

---

[6] الطاهر سواكري، موقف الصحافة المكتوبة من ظاهرة الانتحار في المجتمع الجزائري، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2008، ص 150.

[7] عياش أحمد، الانتحار، نماذج حية لمسائل لم تحسم بعد، دار الفرابي، بيروت، 2003، ص 50.

[8] عياش أحمد، الانتحار، نماذج حية لمسائل لم تحسم بعد، دار الفرابي، بيروت، 2003، ص 50.

3-الانتحار الهراكيري: هذا النوع من الانتحار يمكن أن يكون جماعيا أو فرديا وقد عرف في المجتمع الياباني خاصة، يتم في مراسيم وحفلات شعبية حيث كان يقوم بها جماعة الساموراي "وهي طبقة المحاربين في اليابان القديم ويرجع تاريخها إلى القرن الثاني عشر". والغرض من هذا السلوك هو التعبير عن السخط والغضب والاحتجاج، وفي هذا النوع يدخل ما نلاحظه في السنوات الأخيرة أين يحرق بعض الأشخاص أنفسهم أمام البنايات الحكومية والساحات العمومية للتعبير عن سخطهم من المسؤولين.

4-الانتحار الفراري: وهو الهروب من العقاب، أو عدم مواجهة الوضع "وضع لا يطاق" أو شدة الحزن خاصة عند فقدان أحد الأقارب، أو عنصر أساسي أو فعال ضمن الجماعة التي ينتمي إليها.

5-الانتحار الطقوسي: وهنا تتم التضحية بالنفس خدمة للمصلحة العامة أو لإنقاذ الآخرين، وهذا النوع من الانتحار موجود بكثرة عند الشعوب البدائية وحتى الحضارات الراقية مثل " الأستيك ".

6-رديف الانتحار (مكافئ للانتحار): استطاع العقل البشري اللاشعوري أن يجد حلولا للانتحار، ولكن دون انتحار فعلي، وقد أوجد اللاشعور هذا التكافؤ كنوع من ترفيه العقل أو الشخصية، ذلك الفرد المعين الذي لا يقبل الموت كما هو وهكذا ظهرت في السلوك الإنساني متنوعات تعطي معنى للانتحار، ولكنه انتحار مقنع، ومنه جاءت تسمية "مكافئ للانتحار".

ويعرف دوركايم الرديف الانتحاري بأنه "عبارة عن حالات تقود إلى خطر الموت غير مجهول من طرف الشخص، غير أن الاختلاف يكمن في أن خطوات الموت تكون قليلة"[9].

ومهما كانت التسمية بالرديف الانتحاري حالة مقنعة يعمل بها الفرد تارة معلنا نيته في الموت الإرادي، إلا أنه غير قادر على تنفيذ السلوك الانتحاري، وتارة دون إعلان نيته في الموت رغم أنه يسلك سلوكا انتحاريا يؤدي به إلى الموت، ولذا الرديف الانتحاري شكلان هما:

- رديف انتحاري مستتر: وهو الذي تغيب عنه نية الموت الإرادي.
- رديف انتحاري معلن: وهو الذي تكون فيه نية الموت الإرادي معلنة.

أرقام حول ظاهرة الانتحار في الجزائر:

ما يمكن قوله هنا هو أن ظاهرة الانتحار ليست وليدة السنوات الأخيرة فقط، وإنما هي موجودة منذ زمنا طويل، بحيث أحصي أثناء الوجود الاستعمار الفرنسي في الفترة الممتدة ما

(9) Emile Durkheim: le suicide ,Etude de sociologie ; Puf , Paris, 1897 , p 105

بين 1942- 1949 م 1507 حالة منهم 1086 ذكور أي ما يعادل نسبة 72.06% و421 إناث أي ما يعادل 27.94% كما تم تسجيل 1476 حالة انتحار في الفترة الممتدة ما بين 1950 – 1955 م، أما بالنسبة إلى الفترة الممتدة ما بين 1990 / 1994 فتم تسجيل 793 حالة انتحار منها 475 ذكور أي ما يعادل 59.89% و318 إناث أي ما يعادل 40.11%، وقد مست هذه الظاهرة خاصة فئة المراهقين والبطالين بالإضافة إلى العازيات[10]. أما في السنوات الأخيرة أي من سنة 2003 إلى غاية السداسي الأول من سنة 2010 فسيتم عرضها حسب الجدول التالي:

الجدول رقم 01: يبين توزيع حالات الانتحار من سنة 2005 إلى السداسي الأول من 2010[11]:

الفترة	عدد حالات الانتحار	النسبة %
2005	114	10.65
2006	169	15.80
2007	177	16.54
2008	127	11.87
2009	303	28.32
السداسي الأول من سنة 2010	180	16.82
المجموع	1070	100

نلاحظ من خلال الجدول أن ظاهرة الانتحار تزداد من سنة إلى أخرى باستثناء سنة 2008م أين سجلت أدنى نسبة والمقدرة بـ 11.87%، أما أعلى نسبة سجلت فكانت في سنة 2009م والتي بلغت 28.32%، كما نلاحظ كذلك في الجدول سنة 2010 م سنة انتحار بحيث سجل في السداسي الأول منها فقط 180 حالة ما يعادل 16.82% من المجموع الكلي، لذلك يمكن القول إن ناقوس الخطر قد دق بالنسبة إلى هذه الظاهرة.

[10] سوزان بركات لماذا ينتحر الجزائريين بكثرة: www.amanjordan.org / a_ news/ wmview.phpart

[11] F. Akli et autres: caractéristiques sociodémographiques et clinique des tentatives de suicide et suicide aux urgences psychiatrique , service des urgence psychiatrique,chu Moustapha bacha , Alger ,2008.

أما محاولات الانتحار لنفس السنوات فنبينها في الجدول التالي:

الجدول رقم 02: يبين محاولات الانتحار من سنة 2005 إلى السداسي الأول من 2010 [12]:

السنوات	عدد محاولات الانتحار	النسبة %
2005	358	7.91
2006	575	12.70
2007	559	12.35
2008	529	11.69
2009	1545	34.13
السداسي الأول من سنة 2010	961	21.22
المجموع	4527	100

يتبين لنا من خلال الجدول أن أدنى نسبة سجلت لمحاولة الانتحار كانت خاصة بسنة 2005 والتي قدرت بـ 7.91%، تليها نسبة 11.69% والخاصة بسنة 2008م، أما أكبر نسبة سجلت فهي 34.13% في سنة 2009 م، كما أن عدد المحاولات المسجلة في سنة 2010 مرتفعة جدا بحيث في سداسي واحد سجلت 961 ولو سجل نفس العدد للسداسي الثاني يصبح عدد الحالات 1922 محاولة وهو رقم كبير جدا.

ما يمكن قوله هو أن عدد محاولات الانتحار المسجلة في الجدول كبيرة جدا، باستثناء تذبذبها من سنة إلى أخرى بحيث لم تعرف الاستقرار فهي تارة ترتفع من سنة إلى أخرى وتارة أخرى تنخفض من سنة إلى أخرى، ولو نضيف عدد محاولات الانتحار هذه إلى حالات الانتحار لنفس السنوات المذكور في الجدول رقم واحد، لأصبح الأمر مخيفا ومرعبا وخطيرا لأنه كبير جدا، ويجب ألا يكون في بلد مسلم يؤمن بالله وبقضائه وقدره.

ما يمكن قوله من خلال الإحصائيات المعروضة هو أن هذه الظاهرة ترتفع من سنة إلى أخرى وتستدعي من الجميع أن يتحركوا كل واحد في نطاق عمله وما تسمح به قدراته، فالإمام بتوعية الأفراد في المساجد بخطورة الظاهرة وعواقبها على الفرد المنتحر وعلى عائلته ومجتمعه. والباحثون يعملون على دراسة هذه الظاهرة من أجل تشخيص أسبابها وبناء على هذه الأسباب يقدمون الحلول والاقترحات والسياسيون والمسؤولون يعملون على تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية لأفراد

[12] F. Akli et autres: caractéristiques sociodémographiques et clinique des tentatives de suicide et suicide aux urgences psychiatrique , service des urgence psychiatrique,chu Moustapha bacha , Alger ,2008.

المجتمع والأولياء والمدرسون يعملون على تنشئة أبنائهم تنشئة صالحة، وهكذا الكل يتحرك في نطاق مجاله من أجل وضع حد لهذه الظاهرة أو على الأقل التقليل منها.

أرقام حول ظاهرة الانتحار في بعض ولايات الوطن:

في دراسة أجرتها مصلحة الطب الشرعي بمستشفى مصطفى باشا خلال الفترة الممتدة ما بين جانفي 2003 إلى ديسمبر 2007 توصلت إلى أن عدد حالات الانتحار قد بلغ 155 حالة[13].

وفي دارسة أخرى أجريت في المستشفى الجامعي لولاية البليدة حول ظاهرة الانتحار في ولاية البليدة للفترة الممتدة ما بين 2003 م إلى غاية 2007 م، وعليه فقد تم إحصاء 69 حالة[14].

أما فيما يخص ولاية بجاية فقد أحصي فيها 294 حالة انتحار للفترة الممتدة ما بين 2000 و2006 م[15] وتعتبر هذه الولاية رائدة من حيث عدد حالات الانتحار مقارنة بالولايات الأخرى، وفي دراسة أخرى أجريت في مستشفى "نذير محمد" بولاية تيزي وزو تحت قيادة البروفيسور "عباس زيري" وهو المدير العام لهذا الأخير فقد تم إحصاء 132 حالة انتحار و400 محاولة سنة 2007 م[16]، أما سنة 2008 م فسجلت فيها 50 حالة انتحار و23 محاولة، أما فيما يخص الدراسة التي قام بها المعهد الوطني للصحة العامة مع مصلحة الطب الشرعي للمستشفى الجامعي لولاية وهران والتي شملت الفترة 2003 / 2007 م فقد أحصيا 227 حالة انتحار[17].

أما الوسائل التي يستخدما المنتحرون لوضع حد لحياتهم فهي ليست محصورة في وسيلة واحدة أو اثنتين وإنما هي عديدة ومتنوعة حسب الدراسات سابقة الذكر وما تتناوله الصحف منها استعمال السلاح الناري والأبيض وابتلاع المواد السامة، تناول الأقراص والأدوية، الشنق، القفز من الأماكن العالية، الحرق... إلخ، وفما يخص الأسباب والدوافع التي تدفعهم إلى ارتكاب هذا السلوك نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر المشاكل العائلية، أزمة

---

(13) K. Messlhi et autres: le suicide dans la région de Blida , étude et approche médico légale , service de médecine légale , chu de Blida , 2008.

(14) Abbas zirri et autre: le suicide dans la wilaya de tizi Ouzou , étude pour cerner le phénomène de suicide , service de psychiatrie CHU de tizi Ouzou , 2008

(15) جمال معتوق، قراءة سوسيولوجية لظاهرة الانتحار في الجزائر، المجلة الجزائرية للدراسات السوسيولوجية، العدد 02، جامعة جيجل، الجزائر 2005، 198.

(16) F , Kaious et autre ; suicide et tentative de suicide dans la région de Annaba , étude médico , judiciaire , Annaba , 2008.

(17) N. Ayadi et autres: le suicide , aspect midis – légaux ,étude et enquête statistique sur la mort violentes volontaire dans la région de l'oranie , service de médecine légale ; chu Oran ,2008.

السكن، البطالة، التخلف العقلي، مشاكل مهنية، انهيار عصبي، التهرب من الفضيحة، اضطرا بات نفسية، تراكم الديون، الإدمان، المشاكل العاطفية... إلخ. أما فيما يخص الجنس والفئات العمرية فهي لا تقتصر على جنس دون آخر بل تمس الجنسين، الذكور والإناث، وتمس كل الفئات العمرية ولكن بدرجات متفاوتة.

موقف الشريعة الإسلامية من الانتحار:

رأى الفقهاء وعلماء الدين أن ما ورد في جريمة القتل من آيات قرآنية يشمل قتل الإنسان لنفسه كما يشمل قتل الإنسان لغيره، فالذي ينتحر يكون قد قتل نفسا حرم الله قتلها إلا بحق، قال جل شأنه: ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفْ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا ﴾[18]، وعليه فقتل النفس بغير حق هو تعد على حدود الله، فمن قام بأي شيء يؤدي إلى سلب الحياة عمدا فإن ذلك يعد اجتراء واعتداء على حقوق الله عز وجل، بل رأى العلماء أن المنتحر أعظم وزرا من قاتل غيره. ومن الآيات التي حرمت هذا السلوك قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴿٢٩﴾ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا ﴾[19]. فالمسلم ممنوع عليه حتى تمني الموت والمجازفة بحياته دون سبب لقوله تعالى: ﴿ وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴾[20]، فما بالنا بمن يقتل نفسه متعمدا في فعله.

فالمسلم لا يحق له أن يقتل نفسه في جميع أوقاته خيرها وشرها حلوها ومرها، فالواجب أن يتوكل على الله في كل أحواله وأن يتقبل المصائب التي يبتلى بها.

فالتزام المسلمين بتعاليم دينهم الحنيف سواء ما ورد في القرآن الكريم أم سيرة سيدنا محمد ﷺ يجعلهم يشعرون بالراحة والرضا والقناعة والإيمان بقضاء الله وقدره، فلما كان الإنسان متعرضا لهزات بسبب المشاكل (صحية، مالية، اجتماعية...) تعترض حياته كان لزاما عليه أن يتعرض للكآبة والحزن والهم والغم، فالله سبحانه وتعالى لم يترك عباده في حيرة من أمرهم بل وجههم إلى الطريق المستقيم وذلك بكيفية الخروج من تلك المحن بعدة وسائل منها الصبر والتقوى لقوله جل شأنه: ﴿ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ ﴿١٥٥﴾ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴿١٥٦﴾ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ ﴾[21]، وقال تعالى: ﴿ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ

---

[18] سورة الإسراء، الآية 33.

[19] سورة النساء، الآية 29 / 30.

[20] سورة البقرة، الآية 195.

[21] سورة البقرة، الآية 155 / 157.

مَخْرَجًا ۝٢ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ﴾[22]، هكذا يجب أن يتعامل المسلمون مع مشاكلهم والمصائب التي يبتلون بها، فالله سبحانه وتعالى قد أحاط الحياة بسياج من الحماية والرعاية والصيانة، بحيث تبقى بعد ذلك في منأى عن كل محاولة للعبث بها وإلحاق الأذى بسلامتها لذلك ورد في القرآن الكريم أن قتل النفس الواحدة كقتل الناس جميعا.

أما موقف السنة النبوية من هذا السلوك فقد جاء فيها وعيد شديد بالعقاب يوم القيامة والخلود في نار جهنم ويعذب بالوسيلة التي استخدمها في انتحاره، فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: "من تردى من جبل فقتل نفسه فهو في نار جهنم يتردى فيها خالدا مخلدا فيها أبدا ومن قتل نفسه بحديدة فحديدته في يده يتوجأ بها في بطنه في نار جهنم خالدا مخلدا فيهل أبدا" رواه البخاري، وعن ثابت بن الضحاك رضي الله عنه أن الرسول ﷺ قال: "من قتل نفسه بشيء في الدنيا عذب به يوم القيامة" رواه بخاري ومسلم.

هذا هو موقف الإسلام من قتل النفس، والذي كان له دور كبير في انخفاض معدل الانتحار في الدول الإسلامية مقارنة بالدول التي لا تتبع هذا الدين، قد دلت بعض الدراسات على هذا ووجد بأن نسبة الانتحار جد منخفضة مقارنة بالدول الغربية، حيث سجلت حالتا (02) انتحار في كل 100000 نسمة في الدول الإسلامية بينما أحصت الدول الغربية 20 حالة انتحار في كل 100000 نسمة[23].

غير أن هذه النسب بدأت في ارتفاع في السنوات الأخيرة في الدول الإسلامية بما فيها الجزائر نظرا إلى التغيرات التي تشهدها هذه الدول من كل النواحي سواء كانت اجتماعية أم سياسية أم اقتصادية أم دينية بالأخص، لأن الجانب الديني أو الروحاني له أهمية كبيرة لتجنب مثل هذه السلوكيات السلبية.

أسباب الانتحار:

أسباب الانتحار كثيرة ومتنوعة ومتشابكة ومتداخلة، ولا يمكن إرجاع هذه الظاهرة إلي سبب واحد، وإن كانت تتفاوت في مقدار تأثيرها، فمنها ما هو ديني ومنها ما هو سياسي، ومنها ما هو اجتماعي ومنها ما هو اقتصادي، وقد تجتمع كل هذه الأسباب دفعة واحدة، وقد يجتمع بعضها فقط.

---

[22] سورة الطلاق، الآية 02 / 03.

[23] Moustapha cherif: suicide et l'islam , 3eme congrès franco- algérien de psychiatrie , Montpellier , France , 2007.

1-ضعف الإيمان: ضعف الإيمان وقلة الوازع الديني يعتبران من أكبر أسباب الانتحار نظرا إلى أننا مجتمع مسلم نؤمن بقضاء الله وقدره ونحن مبتلون في هذه الدنيا ومطالبون بالصبر على ما أصابنا من مصائب سواء كانت اجتماعية أم اقتصادية أم صحية (مشاكل أسرية، بطالة، فقر، ضيق المسكن، مرض... إلخ).

فالمنتحر إنسان ضعيف الصلة بربه لهذا لا يقدر على مواجهة المصائب والشدائد، وخوض معركة الحياة ما إن تهب رياح الشدة والبلاء ينهار أمامها وتخور قواه ويبأس من روح الله ويقنط من رحمة ربه لأنه فاقد السلاح والحصن الحصين الذي يواجه به مثل هذه الظروف، لذا نجد ظاهرة الانتحار تكثر في المجتمعات الملحدة والكافرة والمشركة، فقد جاء في تفسير المنار "... لذلك نرى بخع النفس (الانتحار) يكثر حين يقل الإيمان ويفشو الكفر والإلحاد، ومن فوائد الإيمان مدافعة المصائب والأكدار، فالمؤمن لا يتألم من بؤس الحياة كما يتألم الكافر، فليس من شأنه أن يبخع نفسه حتى ينهى عن ذلك نهيا صريحا، وقد وصف القرآن الكريم هذا النموذج من الناس في قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَلَئِنْ أَذَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ مِنَّا رَحْمَةً ثُمَّ نَزَعْنَـٰهَا مِنْهُ إِنَّهُۥ لَيَـُٔوسٌ كَفُورٌ ﴾[24]، وقال جل شأنه كذلك: ﴿ لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَـٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ وَإِن مَّسَّهُ ٱلشَّرُّ فَيَـُٔوسٌ قَنُوطٌ ﴾[25]، وقال في موقع آخر سبحانه تعالى: ﴿ وَإِذَآ أَنْعَمْنَا عَلَى ٱلْإِنسَـٰنِ أَعْرَضَ وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ كَانَ يَـُٔوسًا ﴾[26]، وفي آية أخرى قال تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُۥ خَيْرٌ ٱطْمَأَنَّ بِهِۦ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ خَسِرَ ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةَ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْخُسْرَانُ ٱلْمُبِينُ ﴾[24]، يبين الله لنا هنا الفرق بين الإنسان قوي الإيمان وضعيف الإيمان فالأول يحمد الله في السراء ويصبر في الضراء أي عندما يبتلى بمصيبة ما، أما الثاني فقد يحمد الله في السراء وقد ينسى نعمه عليه أي لا يحمد الله على تلك النعم والرخاء، أما في حالة الشدائد أي في وقت الابتلاء فلا يصبر على ما أصابه وتضيق به الدنيا وتصبح بلا طعم ويصيبه الحزن والكآبة وفي هذا الصدد يقول الشاعر:

ليس من مات فاسترح بميت ... إنما الميت ميت الأحياء

إنما الميت من يعش كئيبا ... كاسفا باله قليل الرجاء؟

ويبدأ في تمني الموت، وقد يضع حدا لحياته أي ينتحر.

---

[24] سورة هود، الآية 9.

[25] سورة فصلت، الآية 49.

[26] سورة الإسراء، الآية 83.

2-غياب الوعي بحرمة الانتحار: كثير من المنتحرين المسلمين يعلم حرمة لانتحار وأنه من كبائر الذنوب لكن القليل منهم من اطلع على نصوص الشرع من الكتاب والسنة النبوية المحرمة للانتحار والعقاب الشديد والعذاب الأليم الذي ينتظر صاحب هذه الجريمة في الدار الآخرة وإن اطلعوا عليها لم يتجرعوها ولم يفهموا معانيها ولم تدخل في قلوبهم. وهذه النصوص تدخل في باب الترهيب، تجعل كل من اطلع عليها يراجع قراره ويتوقف في إقدامه على الانتحار ويغير موقفه، فمثل هذه النصوص لون من التربية الإسلامية حتى يعظم جانب الخوف في نفس المسلم خاصة عند من يحاول الإقدام على المعاصي متكلا على عفو الله تعالى، وفي غياب هذا الوعي يبقى الكثير من المنتحرين لا يترددون في الإقدام على الانتحار.

3-الجهل بطبيعة الحياة الدنيا: أكثر المنتحرين يجهلون طبيعة الحياة الدنيا وحقيقة العيش فيها، فيعتقد هؤلاء أنها دار هناء ونعيم خلقت للمعيشة الرغدة، يتنقل فيها الإنسان من لذة إلى أخرى، وكأنها جنة نعيم ودار خلود مفروشة بالأزهار والورود وانطلاقا من هذا التصور الخاطئ نجد المنتحر إذا ما نزلت عليه مصيبة وحلت بداره نائبة أو شدة كان أشد الناس عجزا كما وصفه الله سبحانه وتعالى في قوله: ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ وَإِن مَّسَّهُ ٱلشَّرُّ فَيَـُٔوسٌ قَنُوطٌ﴾[27]. فتنهار نفسه ولا يقوى على تحمل ما يعيشه من وقائع المصيبة لأن ما يراه وما يعيشه كان على خلاف ما يعتقده وهنا قد يبدأ التفكير في الانتحار بصورة جدية لأن مبدأ كل علم نظري وعمل اختياري هو كما قال "ابن القيم": "هو الخواطر والأفكار ثم هذه الأخيرة توجب التصورات فيصور له إبليس اللعين أن الانتحار خير مخرج له من هذا الواقع المر والمعيشة التعيسة، وهذا التصور يدعو الإرادة وهذه الأخيرة تقتضي وقوع الفعل فتقع جريمة الانتحار"[28].

وعليه هذه الأسباب الثلاثة سابقة الذكر يمكن إدراجها ضمن سبب واحد وهو وجود خلل في الحياة العقائدية والروحية للمنتحر.

4-الجانب النفسي: قد يصاب الإنسان بمرض عصبي أو عضوي (مرض مزمن أو خطير) أو عقلي، فإن لم يستطع التعايش مع حالته النفسية والتكيف معها، قد يصبح عرضة للانتحار ويضع حدا لحياته.

5-وسائل الإعلام: قد يكون الإنسان مغرما بالفضائيات والهوائيات، مولعا بأفلام العنف والخيال والمغامرات وقصص الأبطال التي غالبا ما تنتهي بقتل البطل لنفسه متخلصا بذلك من متاعب الحياة ومصاعبها وتوحي أحداث مثل هذه الأفلام أن هذه النهاية تمثل أقصى درجات

---

[27] سورة فصلت، الآية 49.

[28] ابن القيم، الفوائد، ص 224.

الشجاعة، فمثل هذه الصور والأفكار تترسخ في أذهان المشاهدين خاصة الأطفال والشباب المراهقين، فيقدمون على الانتحار إذا ما واجهتهم بعض مصاعب الحياة، تقليدا منهم لما شاهدوه ويمكن إدراج في هذا الباب، أي ظاهرة التقليد، ما تعيشه الدول العربية وهو الانتحار على طريقة البوعزيزي إذا ما اعترضتهم المشاكل الاجتماعية.

6-الجانب الاقتصادي: لا يخفى عن أي دارس العلاقة الموجودة بين الأزمات الاقتصادية وظاهرة الانتحار، فالأزمات الاقتصادية يصاحبها الفقر المدقع والبطالة وكثرة الديون وانعدام المسكن أو ضيقه وما أكثرها في المجتمع الجزائري فهي تعتبر من أهم المشاكل الاجتماعية، وكل واحد من هذه العوامل قد يكون دافعا إلى الانتحار فما بالك باجتماعها دفعة واحدة.

7-المشاكل الأسرية: الكل يعلم أن الأسرة هي خلية المجتمع، فكلما صلحت صلح المجتمع كله، وكلما فسدت فسد المجتمع. والأسرة التي لا تبنى على أساس التقوى مآلها الفشل وهذا ما ينقلب على الأسرة في حد ذاتها ثم يمتد هذا الفشل إلى المجتمع، فالزوج المتذمر من زوجته وأولاده قد يقدم على الانتحار، وكذلك بالنسبة إلى الزوجة التي تعاني الظلم والقهر وبدرجة أكبر الأطفال، فكثرة المشاكل الأسرية تؤدي إلى التفكك وهذا الأخير يؤدي إلى الكثير من المشاكل الاجتماعية السلبية مثل شرب الخمر وتعاطي المخدرات وأكثرها خطرا الانتحار.

وما يجب أن يعرفه الذين يفكرون في هذا الفعل هو أن يفكروا في الوقفات التالية:

الوقفة الأولى: أن يحمدوا الله على النعم التي منحت لهم من ربهم ويصبروا على ما أصابهم من مصائب ولا يصبوا كل تفكيرهم على النعمة المفقودة والمبالغة في الحزن عليها، وفي هذا الصدد يقول ربنا جل شأنه: ﴿ وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾[29]، فإذا أبصر الإنسان النعم التي منحت له ووضعها في الميزان مقابل التي فقدها هانت عليه هذه الأخيرة وحمد الله واسترجع وصبر واحتسب الأجر على الله ودعاه أن يأجره في مصيبته وأن يخلفه خيرا منها.

الوقفة الثانية: عسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم، خلق الله تعالى النفس وعلم ما يصلحها ويفسدها وقدر المقادير قبل خلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، لكن ابن آدم علمه قاصر، قد يظن الخير في بعض الأمور لكنها شر له، ويكره بعض الأمور وهي خير له، قال تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾[30]، فالمصائب والمتاعب إذا حلت بالإنسان فيها

[29] سورة النحل، الآية 18.

[30] البقرة، الآية 216.

الخير الكثير، وأغلب المنتحرين لا يبصرون الخير في هذه المصائب ويرونها شرا محضا لا نفع من ورائها، وهذا خطأ جسيم وقع فيه كثير من الناس أصحاب النظر السطحي، قال ابن القيم مقررا أن عامة مصالح البشر في ما تكرهه النفوس: "فمن صحت له معرفة ربه والفقه في أسمائه وصفاته، علم يقينا أن المكروهات التي تصيبه والمحن التي تنزل به فيها ضروب من المصالح والمنافع لا يحصيها علمه ولا فكره، بل مصلحة العبد فيما يكره أعظم منها فيما يحب فعامة مصالح النفوس في مكرهاتها كما أن عامة مضارها وأسباب هلكتها في محبوباتها... ومتى ظفر العبد بهذه المعرفة سكن في الدنيا قبل الآخرة في جنة لا يشبه نعيمها إلا نعيم جنة الآخرة"[31].

الوقفة الثالثة: تكفير الذنوب ورفع الدرجات وفي هذا الصدد يقول سيدنا محمد ﷺ: "ما يصيب المسلم من نصب ولا وصب ولا هم ولا حزن ولا أذى ولا غم حتى الشوكة يشاكها، إلا كفر الله بها من خطاياه " رواه البخاري ومسلم، وفي حديث ابن مسعود قال عليه الصلاة والسلام: "... ما من مسلم يصيبه أذى شوكة فما فوقها إلا كفر الله بها سيئاته، وحطت عنه ذنوبه كما تحط الشجرة ورقها" رواه البخاري ومسلم.

قال العلامة "ابن عثيمين": ".. والإنسان في هذه الدنيا لا يمكن أن يبقى مسرورا دائما، بل هو يوم يسر ويوم يحزن، ويوم يأتيه شيء، ويوم لا يأتيه، فهو مصاب بمصائب في نفسه، ومصائب في بدنه ومصائب في مجتمعه، ومصائب في أهله، ولا تحصى المصائب التي تصيب الإنسان، ولكن المؤمن أمره كله خير له وإن أصابته ضراء صبر فكان خيرا له، وإن أصابته سراء شكر فكان خيرا له، فإذا أصبت بالمصيبة فلا تظن أن هذا الهم الذي يأتيك أو هذا الألم الذي يأتيك ولو كان شوكة لا تظن أنه يذهب سدى، بل ستعوض خيرا منه ستحط عنك الذنوب كما تحط الشجرة ورقها وهذا من نعمة الله "[32].

العلاج المفيد لظاهرة الانتحار[33]:

بعد أن وقفنا على بعض أسباب ظاهرة الانتحار يمكننا القول إن علاجها لا يمكن أن ينفصل عن تلك الأسباب المذكورة، بمعنى أن العلاج يجب أن تتعدد أساليبه وتتنوع بقدر تنوع الأسباب، فيكون العلاج على المستوى الثقافي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي، لكن الأولوية يجب أن

---

[31] ابن القيم، الفوائد، ص 224.

[32] ابن عثيمين، رياض الصالحين، ج1، ص 101.

[33] صالح بن علي أبو عواد مقال بعنوان: جريمة الانتحار الأسباب والعلاج، جريدة رابطة العالم الإسلامي العدد 4، 5 ماي 2003.

تعطى للجانب الديني لأن الإسلام منهج شامل للحياة نجد فيه حلا لكل الظواهر السلبية، كما أن العلاج على المستويات الأخرى السياسية والاقتصادية والإعلامية والثقافية يجب أن يكون هو الآخر في ضوء الإسلام، لأن الكثير من البلدان المتطورة رغم ازدهارها اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا تعرف ظاهرة الانتحار بشكل رهيب منها: الولايات المتحدة الأمريكية والسويد، والسبب في ذلك أن مثل هذه الدول تعيش فراغا روحيا رهيبا لأنهم ظنوا أن الإنسان كتلة مادية ولم يلتفتوا إلى الجانب المهم فيه والجانب الروحي، لذا التركيز على الحلول المادية فقط لن يجدي نفعا في علاج ظاهرة الانتحار، خاصة إذا كانت هذه الحلول ترقيعية مثل المناداة بإقامة حفلات وسهرات غنائية للشباب حتى ينفسوا عن أنفسهم، وربطهم بشبكة الأنترنت وإقامة الملاعب الرياضية، فمثل هذه الحلول في اعتقادي تزيد الطين بلة لأنها تنسي الشباب في همومهم قليلا ثم تعود بقوة، فمثلها كمثل الهدوء الذي يسبق العاصفة.

وعليه يجب الحرص على تنمية الجانب الإيماني في الفرد المسلم لتوثيق الصلة بينه وبين ربه وفي هذا الصدد اقترح الدكتور "صالح بن علي أبو عواد " جملة من الحلول للحد من هذه الظاهرة تمثلت في:

1- التمسك بمبادئ وقيم وتعاليم وتوجيهات التربية الإسلامية المستمدة من مصادر ديننا الحنيف والعمل على تطبيقها في واقعنا المعاصر لما تقدمه من حلول ناجحة لجميع المشكلات والمظاهر السلبية في المجتمع.

2- زيادة جرعات التوعية اللازمة لأفراد وفئات المجتمع عن طرق مختلف المؤسسات والوسائل الإعلامية والتعليمية، لبيان حرمة وخطر الانتحار وما يترتب عليه من نتائج سلبية ومؤسفة وعواقب وخيمة بالنسبة إلى الفرد أو المجتمع.

3- الحرص على تنمية الجانب الإيماني في تربية أبناء المجتمع عن طريق الحث على مراقبة الله في كل الأعمال والأقوال، إذ من راقب الله تعالى خافه واتقاه فلن يستحوذ عليه الشيطان، ولن يلقي بنفسه إلى التهلكة.

4- محاولة تفهم الظروف والأسباب المختلفة التي قد تدفع بعض أفراد المجتمع إلى محاولة الانتحار ومن ثم العمل على مد يد العون لهم ومساعدتهم في حلها من قبل الآباء والمعلمين ورجال الدين والمسؤولين ونحوهم وبذلك يتم القضاء على أسباب هذه الظاهرة ودواعيها.

5- تشديد الرقابة على ما يعرض في وسائل الإعلام مرئية أو مسموعة أو مكتوبة، وعدم السماح بعرض ونشر وبث ما يشجع على مثل هذه السلوكيات السلبية التي لا تتناسب مع ديننا الحنيف.

6- إخضاع الظواهر السلبية في المجتمع للدراسة والبحث حتى تعرف أسبابها ودواعيها، ومن ثم تبدأ خطوات الوقاية منها، وإيجاد الحلول المناسبة لها.

كما يمكن كذلك أن نعمل على:

- إقامة حملات توعية واسعة عبر وسائل أجهزة الإعلام المختلفة لتحسيس المواطنين بخطورة هذه الظاهرة وعواقبها على أنفسهم في الآخرة، وعلى أسرهم ومجتمعهم.

- برمجة ندوات وملتقيات وطنية ودولية لدراسة هذه الظاهرة، وبالتالي الوصول إلى حلول للقضاء على هذه الظاهرة أو على الأقل الحد منها.

- إنشاء مراكز متخصصة وجمعيات على مستوى البلديات والولايات للوقاية من هذه الظاهرة.

- الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة في هذا المجال.

- توعية المواطنين في المساجد بخطورة هذه الظاهرة وعواقبها بصفة دورية.

- إدماج مثل هذه الظواهر السلبية في البرامج التعليمية، حتى يتجنبها النشء مستقبلا.

- على الأسرة أن تقوم بوظيفتها التربوية باتجاه الأبناء على أحسن وجه بتوعيتهم ومراقبتهم.

خلاصة:

سلوك الانتحار قديم قدم البشرية، وارتفعت معدلاته بمرور الزمن من المجتمعات القديمة حتى العصر الحديث، وهذا نتيجة التغيرات التي عرفتها هذه المجتمعات بزيادة الصراعات الدينية والحضارية والسياسية وكثرة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، واختلاف التوجهات والأهداف وهذا ما يشهده العالم المعاصر في زمن العولمة، وهذا السلوك له مراحل حدوثه وأبعاد وظيفية متعلقة بالشخصية الانتحارية باستعمال وسائل عنيفة أو سريعة وبطيئة المفعول.

وهذه الظاهرة لم تكن منتشرة بقوة في المجتمع الجزائري من قبل، أما في السنوات الأخيرة فقد شهدت ارتفاعا رهيبا، وهذا ما تبين من خلال الإحصائيات التي قدمنا، وهذه الأخيرة لا تعبر عن الحجم الحقيقي لهذه الظاهرة لأنني قدمت القليل منها فقط، وارتفاعها يرجع إلى التغيرات السريعة والعميقة التي شهدها المجتمع الجزائري في المرحلة الأخيرة.

المجتمع المدني والديمقراطية
جذور وآفاق

أ/بلعلمي كلثوم

الملخص:

نلقي في هذا الموضوع بعض الأضواء على مفهوم المجتمع المدني وكيفية تمظهره في الحياة السياسيّة.

بما أن الديمقراطيّة، وهي ضمانة الشرعيّة وركيزتها وأساس الاستقرار ودعامته، واقعة اجتماعية –سياسية يتحمل طرفا المجتمع السيّاسي (الدّولة)، المجتمع المدني والنّظام السيّاسي، معًا مسؤولية تحقيقها وتفعيلها وحمايتها وإدامتها، وعليه فسيكون تفريط المجتمع المدني في الدفاع عن حقه في الديمقراطية ومسؤوليته عنها سببا لإفراط النظام السياسي في انتهاكها والتعدي عليها.

وبذلك يعجز المجتمع عن ممارسة حقوقه وأدواره السياسيّة من جهة، ويعجز النظام السياسي عن تجسيد إرادة المجتمع وفشله في ضمان مصالحه مما يتسبب في القطيعة بين النّظام والمجتمع ويرفع احتمالات وقوع المواجهة بينهما.

لذلك كانت المشاركة السياسية في شتى صورها وآلياتها الضامنة لحق المجتمع المدني، ودوره في صنع حياته واتخاذ قراراتها غاية ووسيلة وضرورة في آن واحد، لأنّها الشرط اللازم للإيفاء بمتطلبات تنظيم العلاقة بين السلطة السياسيّة والمجتمع المدني ومقتضيات شرعيتها وتوازنها من جهة، وهي من جهة أخرى الوسيلة الوحيدة لتحديد أهداف هذه العلاقة وحل مشكلاتها وفقا لإرادة المجتمع المدني وتعبيرًا عن خصائصه واحتياجاته، وهي من جهة ثالثة شرط تنمية الدّولة وتطورها الإيجابي، الأمر الذي يتطلب تحقيقه في كل مفردات النشاط الحياتي العام وتفاصيله.

الكلمات الدالة: المجتمع المدني، الدّولة، السلطة، الديمقراطيّة.

مقدمة:

الظّاهرة الاجتماعيّة/ المدنيّة هي من طبيعة الانسان كونه يتميز نوعيا عن سائر الكائنات الحية الأخرى بالعقل والوعي والقدرة على التّفكير المنطقي، ونقل الأفكار، والآراء بوساطة اللّغة التي تعدّ الوسيلة الراقية للتواصل بين بني البشر، والتّعبير عن مشاعرهم النفسيّة والاجتماعيّة، لذلك فإنّه من غير الممكن أن يعيش الإنسان في معزل عن أخيه الإنسان مهما امتلك من أسباب الحياة ومقوماتها، فالإنسان حيوان اجتماعي بطبعه كما يقول أرسطو والإنسان أيضا مدني بطبعه كما قال ابن خلدون إن الاجتماع الإنساني ضروري. ويعبر الحكماء عن هذا بقولهم الإنسان مدني بالطبع أي لا بد من الاجتماع الذي هو المدينة في اصطلاحاتهم. [1]

واستنادا إلى هذه المعطيات فإن مصطلح المجتمع المدني هو من طبيعة الإنسان المتمدن الذي يسعى دائما إلى تطوير أساليب حياته وتحسين أحواله في إطار الجماعة التي ينتمي إليها، وليس تعبير المجتمع المدني أو التربية المدنية الذي شاع استخدامه في السنوات الاخيرة إلّا عودة على بدء تأكيدا لما لذلك من تأثيرات على العلاقة بين الفرد والمجتمع في النواحي الاجتماعية، والثقافية والسياسية والاقتصادية... باعتبار أن المجتمع المدني هو الذي يهيئ للناس المناخات الإيجابية للمشاركة الفاعلة في التّعبير عن آرائهم ومعتقداتهم والدّفاع عن مصالحهم وحل مشاكلهم.[2]

إن مفهوم المجتمع المدني يبقى من المفاهيم الأكثر إثارة للنقاش، وذلك لأن دلالة هذا المفهوم ليست محددة بنفس الشكل بالنسبة إلى الجميع لما يكتنفه من غموض راجع إلى طابعه المعقد ولما يحتويه من مضامين متعددة[3]. إلا أن هذا الغموض المرتبط باستعمال مفهوم المجتمع المدني ليس في واقع الأمر جديدا، فمنذ ظهوره في المجتمعات الغربية الحديثة وهو يثير كثيرا من الجدل والنقاش إلى درجة أن استعمال هذا المفهوم يكاد يختلف جذريا من مؤلف إلى آخر. فعلى حين كان روسو مثلا يرى أن المجتمع المدني هو نقيض المجتمع الديني وبأن المجتمع المدني والمجتمع اللائكي يشكلان شيئا واحدا[4] نجد أن هيجل كان يتصور أن المجتمع المدني يتكون أساسا من البرجوازية التي تشكل طبقة جديدة وأن هدف الدولة هو تجاوز هذا المجتمع المدني من أجل تحقيق التناغم العام[5].

إلّا أن المفكر الماركسي غرامشي هو الذي أعطى قوة ودفعة كبيرة لهذا المفهوم، حيث ارتبط عنده المجتمع المدني بنضالات الطبقة العاملة والدور الذي يجب أن يقوم به الحزب

---

[1] مقدمة ابن خلدون، ص 41.

[2] الشماس عيسى المجتمع المواطنة والديمقراطية، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، 2008، ص6.

[3] فتح الله ولعلو، المجتمع المدني، مجلة افاق، عدد 413، 1992، ص 208.

[4] J. J. Rousseau, Du Contrat Social ، Editions sociales, paris, 1971, p, 200.

[5] Henri Le Febvre, De l'état vol3 LeModede Production étatique: coll10/18, paris, p 74.

الثوري في هذا المجال من أجل تخليص المجتمع المدني الممثل أساسا من طرف الطبقة العاملة من سلطة الدولة[6].

الانتقال إلى الحداثة: ظهور الدّولة والمجتمع المدني:

تمثلت الأهمية التاريخية العالمية للثورة الفرنسيّة في أنّها وللمرة الأولى، رفعت الحريّة في مصاف مبدإ وهدف واع للمجتمع والدّولة. إن هذا الاختراق في الفكر كان يوازيه اختراق في النشّاط فالحرية تقتضي من البشر أن يكونوا قادرين على التصرّف بحسب مقتضيات العقل، وللمرة الأولى في التاريخ تكمن قدرتنا على تكوين مجتمع مدني في قدرتنا على تطبيق نتائج التفكير الحر على شروط حياتنا. لهذا فتح تصّور هيجل للحرية الباب واسعا أمام النظريات الحديثة كلها التي تدرس المجتمع المدني بمعزل عن الدولة، فكان هو أول من طور مفهوم الحداثة بإحكام بوصفها ميادين متميّزة. لقد لاحظ هيجل أنّ المجتمع المدني هو المرحلة الفاصلة التي تنحشر بين العائلة والدّولة.[7]

وفي حين نظر هيجل إلى الدّولة بوصفها دولة متحررة من تناحرات المجتمع المدني، فإن ماديّة ماركس قادته إلى نقد الدّولة باعتبارها جزءاً من نقد أعم للمجتمع المدني وبقدر ما كان التّحرر السيّاسي مهما كأهمية التقدّم، كان تأسيس نظام حكم على حماية حقوق الفرد شرطا كافيا للتحرر. قال ماركس عن أفراد المجتمع المدني: (أنّ الرّابط الوحيد الذي يجمعهم معا هو الضرورة الطبيعية، والحاجة، والمصلحة الشخصيّة، وحفظ ملكيتهم وذواتهم الأنانيّة)[8]

أمّا روسو فأكدّ أنّ الانتقال من حالة الفطرة إلى الدّولة المدينة يحدث تغييراً ملحوظا في طبيعة الإنسان، وذلك عن طريق إحلال العدالة محل الغريزة في سلوكه فتضفي على أفعاله بعدًا أخلاقيا كان يفتقر إليه سابقا، لم يكن روسو يتساءل عن شكل المجتمع، بل كان يفكر فيه بوصفه جماعة توجهها الإرادة العامة ويحكمها القانون، وكل حكومة شرعية هي جمهورية (تسودها المصلحة العامة وتوجد فيها حقًا الجماعة المنظمة سياسيًّا)[9].

إن تعدد النّظم السياسية وتنوع خصائصها واختلاف مسمياتها أمر طبيعي فاختلاف طبيعة المجتمعات وتنّوع خصائصها بكل ما يستتبعه ذلك من اختلاف، وتنوع قيمها، وأهدافها،

---

[6] MichelTrebitch, S société civile et Théorie Des Formes, L'Homme et La Société, numéro spécial: Etat Et Société Civile, N1024 ، 1991, p, 31

[7] Georg Wilhelm Friedrich Hegel, The Philosophy of Right, Translated by T M Knox (Oxford: oxford University Press, 1967)p 122-123.

[8] Karl Marx "On The Jewish Question"in: KarlMarx, FrederickEngels: CollectionWork, vol 3, p164

[9] Jean-JaquesRousseau, On the Social Contrat, withGenzevaManuscrit and Political Economy, Etdited by RogerDMasters;Translated by Judith R Masters(New York: ST Martin's Press, 1978), p 52

واحتياجاتها يضطرها أصلا ويفرض عليها ابتداء إنتاج أشكال مختلفة جزئيّا أو كليّا من الأنظمة السياسية التي تناسبها وتتناسب معها[10]، ومن بين الأشكال العديدة والمختلفة للسلطة السياسيّة أن أصول الشّكل الحديث للدولة وظروف عوامل نشأته تعود إلى التطّورات الحضارية الكبرى في أوروبا العصر الحديث وما نتج عنها من تحولات امتدت آثارها إلى كل عناصر الحياة الغربية، ومستوياتها، وأبعادها، وهو ما بدأ منذ القرن الخامس عشر ثم تسارعت وتائره خلال القرون اللاحقة وبلغ ذروته مع ظهور نموذج الدّولة القومية الأوروبية أواخر القرن الثامن عشر فقد كانت أوروبا ومستعمراتها في تلك الحقبة بوتقة اجتماعيّة تفاعلت فيها شتى القوى والعوامل في آن واحد وهي:

- السيّاسيّة: صراع الملكية المركزية مع بعضها ومع النبلاء الإقطاعيين وأمراء الكنيسة
- الاقتصاديّة: صراع البرجوازيين مع النبلاء الإقطاعيين
- الاجتماعيّة: صراع العامة مع الملوك والنبلاء الإقطاعيين والكنيسة والبرجوازية
- الفكريّة: صراع الجديد مع القديم، والعلم مع التقليد، وعصر الأنوار والإصلاح الكنسي، ودعوات حقوق الإنسان والحريات الفردية والعامة، والأسس المدنيّة للقانون والسلطة، وفصل الدّين عن السيّاسة، ونظريّات القوميّة السياسيّة، وسيادة الأمة والسيّادة الشعبيّة

وكانت المحصلة الكليّة لتلك التفاعلات وما أنتجه ونتج عنها من أفكار وأهداف هي ظهور الدولة كشكل مستحدث لتنظيم السلطة السياسيّة، وممارستها وفقًا لتلك النتّائج وبما يستجيب لدواعيها. ومن ثمة فقد ساهمت العديد من القوى الاجتماعيّة في إقامة هذه الدّولة في سياق المسعى الخاص لكل قوة منها لتحقيق أفكارها، وأهدافها المختلفة عن أفكار القوى الاجتماعيّة الأخرى، وأهدافها. في هذه الظروف ولدت وتبلورت الأفكار والأهداف الليبراليّة والديمقراطيّة، وكانت ضرورة لازمة لتعزيز موقف البرجوازية في مواجهة الإقطاع المستبد باعتبارها تفسيرا أو تبريرا في الوقت نفسه للنظام الرأسمالي الذي يعتبر الملكية الحد الأساسي للنزعة الإنسانيّة البرجوازيّة والتي تعني تأكيد ذات الإنسان ضد عبودية الإقطاع باسم الفردية، وضد الكنيسة باسم حريّة الفكر، وضد قوى الطّبيعة باسم إرادة الإنسان الذي يريد أن يصبح سيّد الطبيعة ومالكها[11].

إنّ الثورات السياسيّة التي صاحبت الانتقال إلى الرأسماليّة، اندلعت عموما بعد أن تطورت أشكال مكتملة تقريبا للمجتمع المدني البرجوازي، بشكل بطيء، ضمن بنى الإقطاعيّة

---

[10] بول كلافال المكان والسلطة، ترجمة عبد الامير ابراهيم شمس الدين، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع مجد، ط1، بيروت، 1990

فالعمل المأجور والإنتاج لأجل التبادل، وتراكم رأس المال حلت محل ملكية وإنتاج القرون الوسطى المكرسين لقيم الاستعمال، وذلك قبل الأزمات السياسيّة النهائيّة للإقطاعيّة وهذا هو السبب في أنّ المهمة الأساسيّة للثورات البرجوازية تمثلت في كسر السيّادة السياسيّة للأرستقراطيّة، فما دامت البنى الأساسية لعلاقات السوق في مكانها المناسب إلى حد كبير قبل أن تنتقل السلطة السياسية إلى البرجوازية نفسها، فإن ثورتها السياسيّة المفتوحة لم تفعل غير تكييف البنية السياسيّة لمجتمع مدني كان قد حقق تحوله إلى حد كبير.

إن الخصائص الجديدة التي اكتسبتها السلطة السياسية، ووظائفها في إطار تجربة بناء الدّولة الغربية قد مهدت الطريق لظهور مفهوم جديد هو المجتمع المدني بوصفه مقابلًا وموازناً للسلطة السياسيّة الحاكمة وركنا آخر معها وإلى جانبها في بنية الدّولة كمفهوم كلي يوحدهما ويجمع بينهما ليكون استقلال هذين الركنين وتعايشهما التفاعلي أحد أهم أسس وشروط بناء هذه الدّولة، إلّا أنّ مفهوم المجتمع المدني لم يظهر منذ البداية بمضامينه، وحدوده التي نعرفها اليوم بل كان كغيره من المفاهيم الاجتماعيّة المتطورة والمتغيّرة تاريخيًا حيث تعود جذور هذا المفهوم بوصفه جماعة كومنولث منظمة في كيان سياسي في مدن اليونان القديمة وفي سياق تطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر السياسي الحديث والمعاصر، فإن ظهوره عند هوبز بعقلانيته مكنه من إنتاج نظريّة عن الدّولة من دون الاكتراث بالتقاليد، والوحي، والحق الإلهي للملوك، لقد ابتكر هوبز سلطة بالغة القوة بيد صاحب السيّادة بحيث لا يمكن للمجتمع المدني البقاء من دونها، ولكنه نبذ انشغال النظريّة السياسيّة القديمة بتشكيل الطبيعة الإنسانية، وأراد فقط حماية بيئة يعيش فيها الأفراد الذين يسعون وراء مصالحهم[11]

أمّا جون لوك فقد أدرك أنّ الملكيّة الخاصة صارت شرطًا ضروريًا للحياة الإنسانيّة فالحرية، والعمل، والتبادل، والملكية الخاصة كانت موجودة في حال الفطرة (الطبيعة)، فأتاح هذا للوك أن يشتق وجود المجتمع المدني من ميدان الفعل الاجتماعي السابق على قيام الدّولة، فعدم قدرة النّاس على حماية حقوقهم الطبيعيّة على نحو ملائم يجعل المجتمع المدني أمرا ضروريا، ولكن هذا المجتمع لم يتشكل بفعل سلطة قاهرة، لقد شكلت الحقوق الطبيعية صميم نظرية لوك السياسية المناهضة للاستبداد المطلق [12].

---

[11] جون اهرنبرغ، المجتمع المدني، التاريخ النقدي للفكرة، ترجمة على حاكم صالح وحسن ناظم، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2008، ص 160.

[12] المرجع نفسه، ص 172- 173

إنّ نجاح النّظم والمجتمعات الرأسماليّة الليبراليّة مرجعه إلى خصائصها المميّزة والفريدة وفي مقدمتها على المستوى السياسي:

- ❖ وجود المجتمع المدني واستقلاله وفاعليته.
- ❖ الديمقراطية ومشاركة المجتمع المدني في العمليّة السياسيّة.

حيث منحتها هذه الخصائص القدرة على حماية قيمها وتحقيق أهدافها، وكانت أداتها في إدارة الأزمات، وحل مشكلاتها وسبب انتصارها وهزيمة أعدائها.

وفي هذا السيّاق استرجع الفكر الغربي الثنائيّات /المزدوجات التقليديّة التّي استخدمها من قبل لوصف حركة التّاريخ الإنساني وتفسير صراعاته ليصوغها بمنظور معاصر، ويعيد استخدامها من جديد لوصف حركة التّاريخ الإنساني المعاصر، وتفسير صراعاته الرّاهنة فبدلًا عن الثنائيّات /المزدوجات التقليديّة السّابقة: كفّار/مسلمون، همج/متحضرون، متخلفون/متقدمون، شرق/غرب، حلت الثنائيّات الحديثة المستجدّة: مستبدون/ليبراليون دكتاتوريون /ديمقراطيون، جنوب/شمال. وإذا كان الغرب هو من صمّم هذه الثنائيّات وتداولها في الماضي والحاضر فقد احتكر لنفسه في الحالتين عناصرها الإيجابيّة: الخيّرة، الإيمان، التحضّر، التقدّم، الغرب. ثم اللّيبرالية، الديمقراطيّة، الشمال وجعل عناصرها السلبيّة الشريرة من حصة المجتمعات الأخرى التي أصبح كل ما يقع منها خارج النطاق الحضاري الغربي قرينا لـ: الكفر، الهمجيّة، التخلّف، الشرق. ثم الاستبداد، التسلّط، الدكتاتوريّة، الجنوب[13]

وكان الرّهان التّاريخي في هذه القسمة مع الأولى ولصالح مجتمعاتها وأنظمتها، وعلى الرغم من افتقار هذا المخطط الحضاري المتعارض والمتصارع إلى الكثير من شروط العلمية ومقتضيات الموضوعية، وتعذر القبول أو التّسليم البديهي بمقدماته وقوانينه التي لم تثبت صحة أيّ منها علميًا. فمن المتعذر أيضا رفض نتائجه التي تفيد حضور خصائص التحضّر والتقدّم واللّيبرالية والديمقراطية في المجتمعات الرأسمالية الليبرالية الغربية في مقابل غياب هذه الخصائص أو شكليتها، وانعدام فاعليّتها خارج النطاق الحضاري لهذه المجتمعات. ولما كان اشتراط الديمقراطية قاعدة لتنظيم العلاقة بين ركني المجتمع والنّظام السيّاسي مرهونة من حيث وجودها وفاعليتها بطبيعة الدّولة القائمة على امتزاج هذين الركنين وتفاعلهما ومحكومة بأصول نشأة الدّولة وتوازن أركانها وقوانين تعايشها وتفاعلها. فإن البحث في هذا الاشتراط والكشف عن علل وجوده أو غيابه وأسباب فاعليته أو شكليته يفترض أن تكون البداية مع أصول نشأة الدّولة لأنّ من المتعذر أن ندرك الحياة من دون

---

[13] د. علي عباس مراد، ديمقراطية عصر العولمة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 2007، ص 60

الدّولة.. فإن الدّولة تتخلل بدقة متناهية في كثير من شؤون حياتنا فنحن نعيش حياتنا من بدايتها وحتى نهايتها في إطار محدداتها [14].

وإذا ما قبلنا بالرأي القائل: إنه.. ليس كل مجتمع سياسي منظم دولة.. ثمة أشكال من السلطة لا تمت بصلة إلى الدّولة [15] فستكون أنظمة الحكم التقليديّة القديمة أنظمة سياسية بالتأكيد لكنها أيضا وبالتأكيد ليست دولا، وإذا ما كانت الأشكال المختلفة للنظم السياسيّة التقليديّة القديمة بأنه دولة فليس هذا وصفًا صحيحًا إذ لا يعدو حدود الاستعمارية المجازية التي لا تتطابق فيها الصفة مع الموصوف. فوصف الدّولة لا ينطبق مظهًرا ومخبًرا إلّا على الشكل الأوروبي الحديث للأنظمة السياسيّة لأنّه الشكل الوحيد من أشكال النّظم السياسيّة الذي تتطابق فيه صفة الدّولة وموصوفها مع بقائه شكلًا واحدًا من أشكال السلطة السياسيّة في المجتمع لكنه بالتأكيد ليس شكلها الوحيد[16].

إنّ تعزيز الميدان الخاص المستقل ذاتيًّا، سوف يستلزم مجموعة من حقوق الملكية، وانفتاحًا جديًا على السوق وإذا كانت مهمة الدّولة هي حماية قواعد لعبة المجتمع المدني وتهذيبها، فسوف تكون مهمتها هذه محايدة بحسب المعنى الليبرالي. وعليه فإنّ ثمّة ميادين من الحياة العامة والخاصة يجب أن تترك مفتوحة بلا تحديد أو توجيه، ولكن هذا يعني أنها سوف تتحدد من طرف السوق، وينظر إليها باطراد ميدانا نزيها للاختيار الحر الذي يمكن التغاضي عن قسريته لأنه لم ينبع من السياسة، وسيترتب على ذلك بالطبع التخلي الرسمي عن إعادة التوزيع الاقتصادي، فكل أولئك الذين يريدون استبدال الديمقراطية الرسمية بما يسمى بالديمقراطية الجوهرية إنّما يوحدون الدّولة والمجتمع بطريقة شمولية ويتنازلون عن الديمقراطية بحدّ ذاتها. [17]

لقد رأت النظريّات الليبراليّة عن المجتمع المدني دائما أنّ الأسس المادية للحرية هي الملكية الخاصة، وأنّ المجتمع المدني يستلزم نظامًا قانونيًا يدافع عن حقوق الملكيّة الفرديّة.

---

[14] اندرو فنست، نظريات الدولة، ترجمة مالك عبيد ابو شهيوة ومحمود محمد خلف، دار الجيل ودار الرواد بيروت، ط1، 1997، ص 15

[15] جورج بوردو، الدولة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع مجد، ط3، بيروت، 2002، ص 17.

[16] فليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع مجد، ط1بيروت، 1998، ص 83

[17] Agnes Heller, On Formal Democracy, in: Keane, ed, Civil Society and The State: New European Perspectives, p, 131.

لذلك كله كان بناء الدّولة وسلطتها الجديدة فرصة واعدة بالكسب للجميع في صورة منافع مادية ومعنوية، أو في صورة مواقع في إطار مؤسساتها تأتي معها هذه المنافع كلها، وكان لابد للسلطة الحاكمة من امتلاك المقومات اللازمة لتحقيق كل ذلك والتي كانت وبنفس القدر الخصائص التي ميزت الدولة عن باقي الأشكال التقليدية القديمة للسلطة السياسية، وتمثلت هذه المقومات (الخصائص)التي تميزت بها الدّولة في:

- استقلال الأنشطة الوظيفية للسلطة السياسية وانفصالها عن الأنشطة الوظيفيّة الاجتماعيّة الأخرى.
- استقلال البنى المؤسسيّة والهياكل التنظيميّة للسلطة السياسيّة وانفصالها عن باقي البنى الاجتماعيّة ومؤسساتها وهياكلها.
- الطّابع المؤسسي المجرد وغير الشخصي للسلطة السياسيّة ومناصبها.

المجتمع المدني والعولمة:

شهد المجتمع الإنساني مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين تحولات كبيرة امتدت آثارها لتطال كل أوجه الحياة وعناصرها محدثة فيها تغييرات جذرية شاملة بلغ من عمقها واتساع نطاقها ما يجعلها جديرة بوصف الثورة العالمية.

واتخذت هذه التحولات والتغيّرات المصاحبة لها والنّاتجة عنها في الإطار الاجتماعي – السياسي صورة مد عالمي اجتمعت كل قوته في موجة كبيرة جارفة حملت تسمية الموجة الثالثة، وعلى المستوى السياسي وصف صموئيل هنتنجون هذه الموجة بأنّها الموجة العالمية الثالثة للتحول السيّاسي الديمقراطي التي وسعت نطاق تطبيق الأفكار والنظم القائمة على المساواة بين الأفراد واحترام حقوقهم وحرياتهم الأساسية، وضمان مشاركتهم في العملية السياسية على حساب الأفكار والنظم الشمولية، والتسلطية التي لا تحترم هذه الحقوق والحريات أو تحترمها نظريًا وتنتهكها عمليًّا[18]

حيث تدبّر المدافعون عن المصالح والهويات الوطنية إبّان حروب التحرير أمر العيش في دوائر اجتماعية –ثقافية مغلقة داخل مجتمعاتهم الخاصة، وتطوير أنفسهم في الوقت عينه إلى المستويات المساعدة للطبقات المحترمة في المجتمعات المستعمرة حيث فضلوا اختيار العيش على أي شيء آخر.

إنّ إعادة تكوين الصّلات الاجتماعيّة على نطاق عالمي والتحالفات الأيدولوجية ورؤى المستقبل ليست مجرد نتيجة لظاهرة هجرة أصحاب الأدمغة أو فقدان الأمن السياسي لرجال

[18] فالح عبد الجبار، الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق، مركز ابن خلدون ودار الامين للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1995 ص ص7 8.

الأعمال والاقتصاد، بل هي تعبير أيضا عن الفشل التاريخي لأنظمة الحكم الوطنية التي ظهرت بعد حقبة الهيمنة الاستعمارية، فالناس الذين لم يتمتعوا بحقوق المواطنة كاملة في بلدانهم يظهرون لدى ممارسة الاختيار الفردي أنّ المجتمع المدني وحكم القانون هما صفتان أساسيتان للدّولة الحديثة والهجرة إلى بلدان أجنبية أو إلى دوائر مغلقة داخل أنظمة حكم قمعية نتيجة أنّها تؤخر ظهور المجتمع المدني في مجتمعات تزداد عجزا أكثر فأكثر وتعزز بناء مساحات تعدديّة مستقبليّة لمواطنيّة أكثر اتساعا في أنظمة حكم ديمقراطيّة متقدّمة[19]

كما تثبت شواهد تاريخيّة متعددة ومتكررة أنّ قيّام (تجربة مشروع ديمقراطي) في بلد من بلدان العالم الثالث سرعان ما يستدعي تدخل (المؤسسة العسكرية) وأجهزة الاستخبارات فيه للجم تلك التجربة أو إجهاضها، ناهيك عن التدخلات الحكومية الداخلية لاختراق المجتمع المدني كلما ازدادت واشتدّت مطالبة قواه ومؤسساته بالديمقراطيّة وحقوق الإنسان.

وإذا كان المجتمع المدني قد عمل مع السلطة السياسية أحيانا وفي مواجهتها، ومن خلال الصراع معها أحيانا أخرى لإعادة تشكيل بنية هذه السلطة وخصائصها، وإرساء قواعد جديدة للتعايش والتفاعل بينهما مما ترتب عليه ظهور الدولة بمفهومها وتركيبها المميزين بوصفها كيانا اجتماعيا كليًّا يجتمع في إطاره ويتفاعل ركنَا السلطة السياسية والمجتمع المدني في علاقة متكافئة بين مستقلين، ومتساوين، فقد اقتضى هذا وتطلّب إنتاج وترسيخ المبادئ التي تقوم عليها علاقة التفاعل بين المجتمع المدني والسلطة السياسيّة والآليات والمؤسسات الضامنة لتطبيق تلك المبادئ وتأمين استمرار دور المجتمع في العمليّة السياسيّة وتأثيره فيها من جهة، ومنع السلطة السياسيّة من استعادة آلياتها الاستبداديّة المطلقة، أو مصادرتها لمكاسب المجتمع المدني المتحققة في إطار هذه الدّولة وبواسطتها ولأنّ جوهر هذه المبادئ والقواعد والآليات والمؤسسات هو أنّ المجتمع المدني (أو الشعب أو المواطنين أو الأمة) مصدر كل سلطة وصاحب الحق الوحيد في ممارسة وظائف الحكم ومسؤولياته مباشرة، أو من خلال ممثليه فقد اكتسبت السلطة السياسيّة في الدّولة الغربية من خلال ذلك وبفعله طابعًا ومفهومًا شعبيين جعلا منها سلطة أو حكمًا شعبيًّا مما سمح باستعادة المصطلح الكلاسيكي الإغريقي (الديمقراطية) واستخدامه لتسمية هذا النوع من أنظمة الحكم، وحيث إنّ (الأساس المعياري للمجتمع المدني هو الأساس المعياري للديمقراطية)[20] فستكون العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية أكيدة ووثيقة لأنّ المجتمع المدني وفاعليته ركن أساسي من أكان النّظام الديمقراطي وشرط أولي لفاعليته بقدر ما إنّ الديمقراطية وتجسيدها الأول والأهم في

---

[19] سيف الدين القصير المجتمع المدني في العالم الاسلامي دار الساقي بيروت 2007 ص ص 60 - 61

[20] فالح عبد الجبار، الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق، ط1، مركز ابن خلدون ودار الامين للنشر والتوزيع، القاهرة، 1995 مقدمة سعد الدين ابراهيم، ص 11

المشاركة السياسيّة الشعبيّة هو البعد السياسي لوجود المجتمع المدني وشرط فاعليته وتأثيره. هكذا يتجلى الارتباط بين أركان الديمقراطية والسلطة السياسيّة والمجتمع المدني في اشتراكهم في المبادئ والقواعد الأساسية التي تقوم عليها ويعمل وفقها كل منهم والمتمثلة في:

- ❖المساواة
- ❖المواطنة
- ❖السلطة الدستورية والقانونية
- ❖تعدد السلطات والفصل بينها
- ❖التداول السلمي والدوري للسلطة
- ❖المصدر الاجتماعي للسلطة والشرعية
- ❖الحريات والحقوق الإنسانية الأساسية

وإذ أصبحت الديمقراطية الأساس والأداة والأسلوب لتنظيم العمليتين السياسية والاجتماعية، وإنجاز وظائفهما، وتنفيذ برامجهما كلٌّ ضمن دائرة اختصاصها ومسؤوليتها، فقد اكتسبت بذلك طابعا مركبا تجتمع فيه الأبعاد السياسيّة والاجتماعيّة، وتأكدت أهميّتها وضرورتها لكل القوى والفئات الاجتماعية، وبخاصة بعد أن امتدت تأثيراتها العميقة والمباشرة إلى ما هو أبعد من مصالح هذه القوى والفئات، وأهدافها الاجتماعية والسياسية، ووصلت إلى كل عناصر حياتها ليصبح المشروع الديمقراطي بالنسبة إليها مشروع الخلاص المنتظر ورهان الحياة الأول والأهم.

الاتّفاق شبه العام على أن الديمقراطية هي الحل الإنساني الأكثر ترجيحًا ونجاحًا حتى الآن للمشكلات السياسيّة للحياة الاجتماعية، ومن ثمة تعاظم الاهتمام بها، واتساع نطاق المطالبة بتحقيقها في كل المجتمعات والأوساط ولو لأسباب وأهداف متنوعة بقدر ما هي متباينة إن لم تكن أحيانا متعارضة ومتقاطعة على الرغم من تعذر الجزم بتماثل إدراك كل الناس أو غالبيتهم لمعنى الديمقراطية، وشروطها ومتطلبات تطبيقها ونجاحها، فإنّ الديمقراطية بذلك لن تكون الحل والعلاج لمشكلة نقص أو غياب العدالة السياسيّة فحسب، بل ستكون أيضا الحل والعلاج لمشكلة نقص العدالة أو غيابها في كل جوانب هذه الحياة وأوجهها الأخرى المتعددة والمختلفة.

لكن المسألة على المستوى العملي ليست بالبساطة التي تبدو عليها على المستوى النظري، صحيح أنّ هناك حركة تكون عالمية النطاق تهدف إلى دمقرطة النظم السياسيّة فرضت نفسها على البلدان التي كانت تدعى (اشتراكية أو شيوعية) وبلدان أخرى عديدة تنتمي إلى

ما كان يسمى (العالم الثالث) أو (البلدان الطرفية التابعة)، إلا أنّ عملية دمقرطة هذه النظم السياسيّة ما تزال موضع شك في كثير من الأوساط والبلدان داخل الفضاء الحضاري الغربي وخارجه على حد سواء، ويعود جانب من هذا الشك إلى أنّ الديمقراطية لم تنجح حتى الآن في تعبئة أغلب القوى والفئات الاجتماعية للانضواء تحت لوائها، كما أنّه يعود في جانب آخر منه إلى استمرار الجدل والخلاف بشأن الديمقراطية في أوساط بعض فئات المجتمع الغربي الديمقراطي الأكثر تنظيمًا ووعيًا وبعض شرائح الطبقات الوسطى، لاسيما تلك العاملة في النقابات والمنظمات والإدارات والهيئات الرسميّة وغير الرسميّة ومهما يكن من أمر، فثمّة مصاعب تمنع تطبيق الديمقراطية وإشاعتها خارج النطاق الحضاري الغربي، وتتمثل أهم المصاعب التي تعيق تحقيق الديمقراطية في قرار الاختيار بين نماذج التنمية المتمثلة في (نموذج الاستمرار في تعميق الاندماج في النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي على أسس التبعية والطرفية والتهميش والضعف تحت تسميات جذابة نسبيا مثل: الانفتاح والتحديث والانضمام إلى اقتصاد السوق وليبرالية الاقتصاد... الخ، ونموذج التّنمية المستقلة المتمركزة حول الذات، والذي يقضي بفك الارتباط بالغرب وإنهاء التبعية له، وإخضاع السيّاسة لمنطق ومتطلبات الحاجات الوطنية والقومية).

مشكلة المجتمع المدني في عالم الجنوب:

إنّ تشكيل التنظيمات الضاغطة أو ذات المصالح الخاصة في العالم الغربي تم في أجواء النظام الليبرالي الذي يؤمن بحريّة السوق وضمان حريات الأفراد والجماعات، وأنّها تشكيلات تم خلقها بشكل إرادي ومنفصل عن إرادة السلطة السيّاسية هدفها هو تحقيق الموازنة بين قوة سلطة الدّولة وحكومتها لتحقيق المصالح الخاصة للمنضمين إلى هذه التشكيلات ولكونها في أساس تكوين المجتمع المدني فإنهّا تعكس وعلى حد تعبير لاري دايموند Larry Diamond (الأعمال الجماعية للمواطنين في المجال العام والتي تتضمن مصالحهم ومشاعرهم وأفكارهم، وتبادل المعلومات، وتحقيق المصالح الجماعية وتقديمها إلى السلطة لحث القائمين عليها بالأخذ بها وبالنسبة إليه أن المجتمع المدني هو حالة وسط بين المجال الخاص والدّولة)[21] بعبارة ثانية أنّ وسيطة هذا المجتمع ما هو إلّا نتيجة لوضعية منظماته، فوجودها يفترض أن تكون هناك قواعد منظمة تضمن عملها وفعاليتها وهذا التنظيم لا يمكن أن يتحقق من دون وجود سلطة مقبولة ليس منحها إجازة عملها، وهذه الأخيرة (أي السلطة) أيضا تحتاج إلى وجود هذه التنظيمات ليس فقط لموازنة قوتها، بل لما تقترح هذه المنظمات من مشاريع حيث يعني قبولها من قبل السلطة تمكن هذه الأخيرة من مواصلة الحصول على الدّعم الضروري لشرعية وجودها، ولكن على الرغم من الاعتراف بأهمية دور هذا

[21] 1.DiamondLarry, Rethinking Civil Society, TowardDemocraticConsolidation, IN, Journal of Democracy, 5 /3 July, 1994, P5.

المجتمع غير أنّ مجال حدود تحركه يبقى متوقفا على قوة سلطات الدّولة، وقوة وضعف مشاركة المواطنين، فإذا كانت الدّولة قوية فإنّها (وعلى حد قول كريس براون Chris Brown ستخنق المجتمع المدني حال ولادته، وإذا كانت منظمات المجتمع المدني أكثر قوة فستدخل في تنافس معها وسيطبقون النظام من دونها)[22] وما يعنيه هذا القول هو أنّ الموازنة بين الاثنين مهمة جدًا لأنّ الاختلاف بينهم يقود إلى حالتين:

أولا: إمّا إلى الفوضى السياسيّة، حالة ضعف بعض الأنظمة في عالم الجنوب، حيث تقسم المجتمعات إلى مجموعات إثنيّة وقبليّة وطائفيّة وتعلق كل فرد من أفراد المجموعة بخصوصيته، وتوافق ذلك مع ضعف سلطات الدّولة في تطبيق حاكمية متوازنة، فإنّ تعددية التنظيمات وممارسة عملها من خلال تطبيق الديمقراطية، سوف لن تكون غير أرضية لتمزيق وحدة المجتمع، لأنّ غرض وجودها ليس لموازنة قوة سلطات الدّولة بل لفرض وجودها على حساب وجود الآخرين من خلال التأثير على سير عمل سلطات الدولة، وهو شكل يذهب عكس تعددية المجموعات والتنظيمات داخل المجتمع الأمريكي، إذا ما أخذ النموذج الأمريكي كمثال حيث تعتبر تنظيمات المجتمع المدني كوسائل أو كجسور للاتصال بين الدّولة والمواطنين وتتسم مشاركتها في كل الأنشطة المجتمعية كخدمة لتحقيق إشباع المصالح الخاصة للمواطنين ولموازنة قوة الدّولة وفي إنعاش عملية الديمقراطية.

ثانيا: أمّا إذا كانت سلطات الدّولة قوية وهناك شكوك تدور حول مواقف منظمات المجتمع المدني بسبب دعمها المالي الخارجي أو بسبب أفكارها فإنّ النتائج تختلف من الواحدة إلى الأخرى:

1- ففيما يخص مصادر دعمها المالي الخارجي فإنّ تقييم الدّعم ينظر إليه بشكل سلبي، حيث توصف هذه المجموعات كمجموعات تتعامل مع الخارج وعلى حساب مصالح المجتمع السياسي الداخلي عليه، فإنّ دور المنظمات الضاغطة وذات المصالح سيكون ضعيفا لكون ربط وجود دعمها المالي الخارجي واستقلالية الدّولة يثير شعور نزعة ضد الاستعمار لدى القطاعات الشعبية، حيث ما زالت السلطة السياسيّة مدفوعة بتخوفها على وجودها السلطوي تلعب دورها في إثارة هذه المشاعر من خلال منطلقات ومعطيات دعايتها السياسية على الرغم من وجود تطبيقات للديمقراطية في بعض أنظمة هذه الدول، إلّا أنّ وجود هذه الأخيرة أي الديمقراطية يتسم بصيغتها الشكلية كمؤسسات تفتقد إلى روح الديمقراطيّة والمراقبة الشعبيّة، ممّا يزيد في درجة ريبة القطاعات الشعبية تجاه الدّعم الأجنبي الذي يرى فيه بأنّه يخدم مصالح المانحين الأجانب أكثر من تحقيق إشباع المصالح المحلية.

---

[22] Brown Chris, Cosmopolitanism World Citizenship and Global Society, CriticalReview of International Social and Political Philosophy3, 2001, p8.

2- أمّا فيما يخص أفكار ثقافتها فالمشكلة تكمن في هذه الحالة ليس في ضعف هذه التنظيمات وإنّما في محاولة القائمين عليها تطبيق مفهوم المجتمع المدني كما هو عليه في العالم الغربي كمفهوم عالمي على واقع عالم الجنوب دون الأخذ في الاعتبار تاريخ وقيم ثقافات مجتمعهم وتطوره، وعلاقته بالليبرالية الاقتصادية، والمرحلة الانتقالية التي تمر بها هذه المجتمعات من كونها أنظمة كانت قائمة على سيطرة الدّولة والسلطة على كل النشاطات من جهة، ففي غالبية مجتمعات الجنوب يتصف النظام الاقتصادي المطبق في كونه إمّا اقتصادا تدخليا للدّولة في الشؤون الاقتصادية أو ذا نهج نقابي تعاوني، بمعنى أنّ السلطة تنظّم وتراقب وتحمي كل المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية داخل المجتمع.

وإنّ مثل هذا الواقع يقيد حرية الليبرالية في الانتشار، سواء كان ذلك نشاطا اقتصاديا أم ثقافيا أم سياسيا، ويعيق من تطورها، فتطبيق مفهوم المجتمع المدني كصيغة قابلة للتطبيق بسبب عالمية الفكرة ومن دون ملاءمة مفهومها مع الواقع خصوصا مع وجود الضعف في تكوين وإنشاء المنظمات الضاغطة وذات المصالح من جانب، ومن جانب آخر نخبوية الطرح الفكري لحامليه يعني القفز على الحواجز وسياسة حرق المراحل التي ستعمق من مشكلة تواجد هذه التنظيمات وليس في انتشارها، ويعود سبب ذلك إلى أنّ تسارع الأفكار التي تلجأ إلى بثّه هذه المنظمات من خلال الأنترنت ومواقعه من جانب، ومن جانب آخر ضغط نتائج التطبيقات الليبرالية المرافقة للعولمة على الجانب الاقتصادي في زيادة حجم درجات الفقر مقابل تبلور الأقليّة المستفيدة كأوليغارشية اقتصادية، فتنعكس هذه الممارسات على سياسة السلطات في إعادة سيطرتها على المستوى الوطني والمحلي أمام تزايد التذمر والتوتر داخل المجتمع نتيجة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السيّئة لوضع حد لتراجع ما يشير إليه هوارد ج فيردا Howard J Wiarda (درجة تعبئة الطبقة السفلى في مشاركتها لصالح الطبقة الوسطى والنخبة)[23] في سيطرتها على قيادة المجتمع المدني، ويعني تراجع مشاركة الطبقات الدنيا في العمل لتطوير وثائق العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع المدني، توقف عملية تحريض هذه المجموعات بالاهتمام بمصيرها، وذلك من خلال عملية تنشئتها وتعليمها بهدف خلق الروح الغيرية لدى المواطنين في تفضيل المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، وكما تقول آن بريجيتا يونك Anne Birgitta Yeung (إن العلاقات بين الروح الغيرية والمجتمع المدني تتصف بكونها عملية موجة فالأشكال المختلفة من الغيرية تنمي المجتمع المدني والمشاركة في فعاليات المجتمع المدني تنمي الروح الغيريّة وقيمها)[24] وعليه فإنّ توقف إجراءات التّعليم

[23] Wiarda Howard J, Comparative Politics, Approaches and Issues, Rowman& Littlefield, 2007. P. 191

[24] Yeung Anne Birgitta ، InSearch of a Good Society, Introduction to Altruism Theories and Their Links with Civil Society Working Paper, Number25 Centre for Civil Society The London school of economics and Political science 2006, p, 32

والتّنشئة من شأنها دفع المجتمع نحو التعلق بالتنظيمات القاعدية بكل أشكالها، أو في تزايد الميل لدى السلطات السياسية لعرقلة عمل المجتمع المدني لصالح وجودها، مع فارق بسيط بمقارنة مواقفها الحالية بمواقفها المسيطرة السابقة قبل الانفتاح على المجتمع، أي الالتزام الاسمي بأهمية وجود المجتمع المدني، ولكن حسب منظورها الاجتماعي والاقتصادي الذي يتناقض والمفهوم الذي تم ظهوره في المجتمعات الغربية من زاوية الاختلافات الثقافية والمعطيات السياسية، وهذا ما يمكن ملاحظته في عديد الدّول الإفريقيّة حيث تسمح السلطات لفعاليّات المجتمع المدني بالتعبير عن وجودها كوسيلة بيد السلطة للحصول على الشرعية وللتخفيف من حدة ضغط المجموعات النخبوية عليها وبشكل عام تواجه منظمات المجتمع المدني في عالم الجنوب المشاكل التالية:

أولا: أنّ فكرة الانتماء إلى تنظيمات المجتمع المدني كفكرة حديثة العهد في التاريخ السياسي لهذه البلدان، أصبحت تقليعة تمارسها المجموعات النخبوية كوسيلة للظهور الاجتماعي وكتعويض عن عدم قدرتها في الولوج إلى السلطة السياسية بسبب انحصار هذه الأخيرة على مجموعات معينة، والقول بأنها تقليعة يعني عدم وجود اقتناع كامل بضرورة وجودها على الساحة بل إنّ الظروف الدّولية هي التي أوجدت الفكرة، وليست كونها تعبيرا عن تطور ذاتي ثقافي وسياسي رغم كل جهود المقاومة الداخلية للقوى المعارضة للسلطة بالمطالبة في فسح المجال للتعبير عن نشاطاتها.

ثانيا: إن وجود هذه التنظيمات سوف لن يحل محل السلطة ولا الأحزاب السياسية وإنّ نشاطاتها في تنمية الديمقراطية تبقى قضية نسبية لأنّ هذا التطور متوقف على الطّبيعة السياسية للنظام والبيئة خصوصا إذا علمنا بأنّ وجود المجتمع المدني يفترض وجود دولة ضعيفة مقابل مجتمع قوي الأواصر، والحال في عالم الجنوب تتميّز الدّولة بقوتها وضعف المجتمع المدني إن لم نقل غيابه في بعض المجتمعات، حالة المجتمع العربي الإسلامي.

ثالثا: الأكثر أهمية والأكثر خطورة هو تصور البعض في دول عالم الجنوب بأنّ فكرة المجتمع المدني كفكرة إصلاحية ستذبل وعلى غرار ما حدث مع مجموعة من الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي أخذت بها في السابق أنظمة عالم الجنوب وتحت ضغط عملية التحديث ولم تعط غير نتائج جزئية مثل الإصلاح الزراعي، وتأمين البنوك والشركات، فإنّ ذبول هذه الفكرة سيتم مع مرور الزمن بعد زوال الضّغط الدّولي أو نتائجها المتوقعة ستفقد إنجابيتها مع التداخل العميق للمصالح بين عالم الشمال والجنوب، والذي يفترض إشباعها، في عالم مليء بمخاطر التهديد بعدم الاستقرارية السياسيّة، دعم نوع من الأنظمة القائمة على تحديد الحريات أو تقنينها بشكل يوفر للمصالح الغربية، وجود سلطة قادرة على القيام

بمهمة المحافظة على استمرارها في الوجود ضدّ كل التهديدات المستقبلية، ذلك بدمج المجموعات المعارضة الموجودة على السّاحة السياسيّة في بلدان هذا العالم بالسلطة التي ستتولى مهام تحقيق الحد الأدنى من الحريات العامة، وفي إطار نظام ديمقراطي يتصف بمؤسساته الشكلية، ويعني هذا التصرف فقدان منظمات المجتمع المدني لكل دعم خارجي كان أو داخلي وهذا ما يمكن استنتاجه من قول هوارد ج فيردا بأنّ الدّولة ذات (الصفة النقابية والمهنية التي كانت سائدة وإلى فترة قريبة في عالم الجنوب- تحاول إعادة تحديد حدود منظمات المجتمع المدني ومراقبتها وعرضها للتعاون معها) [25].

وكل ذلك بهدف تأكيد نفسها على حساب قوة المجتمع المدني، بعبارة ثانية أن إمكانية خفوت نجم المجتمع المدني في عالم الجنوب سيعود ليس فقط إلى نقل فكرة وجدت في أحضان ثقافة مجتمع معين ولعبت في ظهورها عوامل بيئة هذا المجتمع المتمثلة باستقلالية الفرد والمجموعات الذاتية، وتحت ظروف ليبرالية اقتصادية، وضعف فعاليات سلطات الدولة في الشؤون العامة، بل إلى ضعف الكائن في تكوينات وجوده، فبسبب عدم وضوح فكرة المجتمع المدني بشكل واضح لتداخل المنطق السياسي الحديث في العمل السياسي القائم على الانفتاح على الآخر، ومنطق الروح التقليدية داخل المجتمعات السياسيّة في عالم الجنوب الذي يؤكد على دعم المواقف الطائفيّة والقوميّة والقبليّة، فإنّ تأثير هذا المزج على تنظيماته الاجتماعية يشل نتائج كل واحد منها عمل الآخر ليس فقط بسبب تضارب المصالح بين خاص وعام، بل بسبب أنّ هذا التمسك بمنطق روح الثقافة التقليديّة، ينزع عن تنظيمات المجتمع المدني، صفة التي يفترض بها أن تكون، غير تمثيلية للأسس الاجتماعية من هذا النوع، للتعارض بين هدف مفهوم فكرة المجتمع المدني الذي يذهب إلى المشاركة الفعالة في عملية تحديث المجتمع وتطبيق الديمقراطيّة، مع هذا التمثيل المبني على هذا الأساس في كونه يثبت الفواصل الاجتماعية بدلًا من تحريرها، ويكفي للمرء ملاحظة أسلوب تنشئتها لمجاميعها لمعرفة إلى أي حد يتعارض وجود التنظيمات التقليدية مع أهداف فكرة المجتمع المدني في كل نشاطات تنشئة أعضائها، فلا يتم فقط عبر قيم ثقافتها التقليديّة وإنما تساهم من خلال هذه العملية في نشر وتثبيت الثقافة التقليديّة، وتنعكس نتائج آثار هذا المزج أيضًا على التعامل مع السلطة التي تجد في هذه الوضعية الظرف الذي يسمح لها بالتدخل في تحديد حدود هذه التنظيمات باسم فرض النظام وعرض نفسها للتعاون معها، هذا إذا كان هناك نوع من المقاومة من قبل تنظيمات المجتمع المدني باتجاه السلطة تم تبلورها من خلال الضغوط البيئيّة الخارجيّة التي أجبرت الأنظمة في عالم الجنوب على الأخذ بفكرة المجتمع المدني، قد يرى

(25) OP. CIT, P191

البعض بأنّ ثمة ضغوطا داخليّة تتمثل في تطور الشعور السياسي لدى قواعد اجتماعية معينة، تلعب دورا في بزوغ تنظيمات المجتمع المدني ففي الواقع إنّ تأثيرها يبقى نسبيا، لأنّه حتى ولو كانت هناك ضغوط من هذا النوع فهي في أساسها لم تخرج من كونها تقليدا مارسته المجموعات النخبوية في محاولتها التماثل مع قيم ثقافة مجتمع آخر بهدف تثبيت نخبويتها من جانب، ومن جانب آخر كأسلوب للضغط على السلطات من أجل الحصول على شرعية وجودها، وعليه فإنّه يمكن الجزم بأنّ مستقبل هذا المجتمع متوقف على قدرته في تصليد قواعده في مقابل السلطات السياسيّة ولا يتم تحقيق ذلك إلّا من خلال قدرة المجموعات النخبوية في التنازل عن نخبويتها من جهة، ومن جهة أخرى على قدرتها في تفعيل المشاعر الغيرية على حساب المصالح الضيقة التي تتحكم الآن في سلوكياتها السياسية وعلى قدرتها في مواجهة التحديات الجديدة التي يتعرض لها المجتمع[26]

الخاتمة:

إذا كانت التجربة التّاريخية للإنسانية قد أثبتت وما زالت تثبت أنّ التحقيق الفعلي والكلي والشامل للعدالة في الحدود الإنسانية الممكنة، وفي أي زمان وكل مكان، يستلزم ليس فقط وجود سياسات وتشريعات قانونية تضمن ذلك وتؤمن بلوغه، بل يستلزم أيضا وقبل ذلك وجود المؤسسات القادرة على رسم تلك السياسات، وضمان تنفيذها وإصدار تلك التشريعات والحرص على تطبيقها، فإنّ ذات التجربة أثبتت وتثبت أيضًا أن المؤسسات التي تضطلع بهذه المسؤولية هي المؤسسات السياسية التي نزعم أنّها كانت وما زالت المسؤول الأول والأخير عن واقع العدالة في حياة الأفراد والمجتمعات في حالتي السلب والإيجاب ولعل الأساس الأول لمثل هذا الزعم وعموده هو الاعتقاد بأنّ سيطرة أي بعد من أبعاد الحياة على كل أبعادها الأخرى وتحكمه في جملة مفاصلها وتفاصيلها بشكل معلن أو خفي، مباشر أو غير مباشر، يعني بالنتيجة وحتمًا أولوية هذا البعد وأسبقيته وهيمنته على كل بعد آخر سواه في هذه الحياة. وإذ لا يمكن إنكار ولا تجاهل سيطرة البعد السياسي الكاملة والمطلقة على حياة المجتمع الإنساني وحكمه لها وتحكمه بها، فبالإمكان القول إنّ البداية والنهاية في كل شأن من شؤون الحياة لا بد أن تكون دائمًا من السيّاسة وإلى السيّاسة وبالسيّاسة ومع السيّاسة، وحيث إنّ السيّاسة لا تظهر ولا تتم ممارستها في أي مجتمع وعصر إلّا من خلال السلطة والهيئة الحاكمة التي تحتكر حق إصدار القرارات العامة وإلزام الآخرين بتنفيذها ولو قسريا بما يجعل من هذه الهيئة وسلطتها التجسيد الأول والأوضح والأهم للدولة مفهوما نظريا وتكوينا مؤسسيا وتنظيما قانونيا ونظاما مجتمعيا، فسيكون من المنطقي والطبيعي

[26] سويم العزي، دراسات في علم السياسة، ط1، اثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص126

الاستنتاج هنا بأنّ الأصل والمرجع في كل مشكلات الحياة الاجتماعية السياسيّة الإنسانيّة هو مشكلات علاقة الارتباط والتفاعل في إطار الدّولة (السلطة السياسيّة والمجتمع المدني) القائمين في إطار الدّولة على القاعدة المادية الجغرافية التي هي الطرف والركن الثالث لهذه الحياة وهذه الدّولة بفعل ضعف أو انعدام شرعية هذه العلاقة.

ويجعل ذلك معالجة أي من مشكلات الحياة الاجتماعية- السياسيّة الإنسانيّة مشروطة ومرهونة بالبدء بمعالجة الأصل والمرجع السيّاسي لتلك المشكلات، ويعني ذلك من منظور هذه الدّراسة أن غياب العدالة السياسيّة في الدّولة (عدالة بنائها تأسيسًا على عدالة تكوين الهيئة الحاكمة فيها استنادا إلى شرعية علاقتها مع مجتمعها المدني) يجعل تحقيق أي شكل من أشكال العدالة الأخرى القانونية منها والاقتصادية والاجتماعية في هذه الدّولة أمرًا متعذرًا إن لم يكن مستحيلا طالما أنّ أيا من تلك الأشكال الفرعية المتخصصة للعدالة ومضامينها وتطبيقاتها هو أولًا وقبل كل شيء نتاج ومحصلة قرار سياسي بما يجعل مشكلة نقص العدالة أو غيابها وحل هذه المشكلة في النهاية مشكلة وحلًا سياسيين.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1.ابن خلدون، المقدمة.

2.أندرو فنست، نظريات الدولة، ترجمة مالك عبيد أبو شهيوة ومحمود محمد خلف، دار الجيل ودار الرواد، بيروت، 1997.

3.بول كلافال، المكان والسلطة، ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع مجد، بيروت، ط 1، 1990

4.سيف الدين القصير، المجتمع المدني في العالم الإسلامي، دار الساقي، بيروت، 2007.

5. جورج بوردو، الدولة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع مجد، بيروت، 2002

6. جون اهرنبرغ، المجتمع المدني، التاريخ النقدي للفكرة، ترجمة على حاكم صالح وحسن ناظم، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت 2008،.

7. د. علي عباس مراد، ديمقراطية عصر العولمة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2007.

8. سويم العزي، دراسات في علم السياسة، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

9. الشماس عيسى، المجتمع المواطنة والديمقراطية، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، 2008.

10. فالح عبد الجبار، الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق، ط1، مركز ابن خلدون ودار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة 1995.

11. فالح عبد الجبار، الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق، مركز ابن خلدون ودار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة 1995.

12. فتح الله ولعلو، المجتمع المدني، مجلة آفاق، عدد 413، 1992.

13. فليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع مجد، بيروت، 1998.

14. محمد فايق حقوق الإنسان والتنمية مجلة المستقبل العربي عدد 251 بيروت 2000.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Agnes Heller, On Formal Democracy, in: Keane, ed, Civil Society and The State: New European Perspectives.

2. Brown Chris, Cosmopolitanism World Citizenship and Global Society, CriticalReview of Intrnational Social and Political Philosophy3, 2001. 1 -Wiarda Howard J, Comparative Politics, Approches and Issues, Rowman& Littlefield, 2007..

3. ـــDiamondLarry, Rethinking CivilSociety, Toward Democratic Consolidation, IN, Journal of Democracy, 5 /3 July, 1994.

4. Georg Wilhelm Friedrich Hegel, The Philosophy of Right, Translated by T M Knox (Oxford: oxford University Press, 1967).

5. Henri Le Febvre, De l'état vol3 LeModede Production étatique: coll10/18, paris.

6. Jean-JaquesRousseau, On the Social Contrat, withGenzevaManuscrit and Political Economy, Etdited by RogerDMasters;Translated by Judith R Masters(New York: ST Martin's Press, 1978).

7. J-J. Rousseau, Du Contrat Social, Editions sociales, paris ،1971.

8. Karl Marx "On The Jewish uestion"in: KarlMarx, FrederickEngels: Collection Work, vol 3.

9. MichelTrebitch, S société civile et Théorie Des Formes, L'Homme et La Société ،numéro spécial: Etat Et Société Civile, N1024, 1991.

10. Yeung Anne Birgitta, InSearch of a Good Society, Introduction to AltruismTheories and Their Links with Civil Society Working Paper, Number25 Centre for Civil Society The London school of economics and Political science 2006.

الوضعية الاجتماعية-السياسية والمهنية للقائم بالإعلام في الجزائر
- السياسة الإعلامية
بين مرحلتي الحزب الواحد والتعددية-

د/ عبد القادر بغداد باي
قسم علم الاجتماع، معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية
المركز الجامعي غليزان

ملخص:

لقد كان الاهتمام بدراسة رجل الإعلام أو من يسمى بالقائم بالإعلام مبكرا، أي منذ أن أصبح هذا الأخير محور العملية الإعلامية بعد تعقد المؤسسات الإعلامية في القرن العشرين، حيث أصبحت المؤسسة اجتماعية تساهم في التنشئة الاجتماعية والبناء الثقافي في المجتمع. ويميل الكثير من المفكرين وأساتذة الإعلام إلى تثمين الدور الذي يقوم به القائم بالاتصال والوسيلة والجمهور، كعناصر تحتل الصدارة على غرار بقية العناصر الاتصالية المشكلة للعملية الاتصالية، فهو دور مرتبط أساسا بمدى كفاءة كل من القائم بالاتصال والوسيلة الإعلامية والجمهور المتلقي، لكن الصحفي يعد حجر الزاوية في الاتصال الجماهيري في الأساس الأول، ويدعم هذا الرأي أساتذة الإدارة الذين اهتموا بدراسة العنصر البشري والموارد البشرية في المؤسسات الصناعية الكبرى.

مقدمة:

تعد الصحافة المكتوبة وسيلة جماهيرية من أكثر المنتوجات استعمالا في المجتمع الجزائري. وفي استعراض لمختلف الحقب التاريخية التي مرت بها الصحافة بشكل عام والصحافة المكتوبة بشكل خاص، فالجزائر التي عرفت بعد الاستقلال بصحافة الحزب الواحد، بعدها عرفت الصحافة المكتوبة مرحلة صعبة أدت إلى جمودها وعدم إنتاجها خاصة في أحداث أكتوبر 1988، ولكن بعد تلك الأحداث عرفت الجزائر ما يسمى بالتعددية الإعلامية، فكان باستطاعة الصحافة المكتوبة أن تتنوع وتتعدد بظهور صحف أخرى جديدة وضعت لها مجموعة من القوانين لتنظيم نفسها خلال ما يمسى بقانون الإعلام الذي نجده حتى

وقتنا الراهن يتغير وذلك لمواكبة التطور، فمن قانون 1984 إلى قانون 2000 إلى قانون 2002، وتأثيرها على حرية ومضامين الإعلام.

لذلك وجب النهوض بهذا القطاع، وإنّ إدخال أي تطور في مهنة الصحافة مرتبط بالتأكيد بعاملين اثنين، التنظيم الذي لا يزال يخطو ويتعثر في معادلة الإعلام في الجزائر، وسد الثغرات القانونية. وفي هذا الإطار ركز علماء الإعلام والاتصال بصفة عامة والإعلاميون بصفة خاصة على ضرورة وجود تواصل داخل الأسرة الإعلامية، يكون أكثر عمقا فيما يتعلق بالواقع الذي يعيشه الصحفيون من أجل مناقشة مستقبل هذه المهنة والوضع المهني والاجتماعي للمشتغلين في هذا الحقل ومناقشة الحقوق الأساسية التي تكفل الاستمرارية للعمل الصحفي وفق القواعد المهنية والمعايير الدولية.

وتعود نهضة الصحافة المكتوبة إلى سبب تاريخي مهم، حيث تكونت طبقة جديدة في المجتمع هي الطبقة البورجوازية التي لا تنتمي إلى طبقة الأسياد، وكان هؤلاء البورجوازيون يريدون أن يعرفوا على وجه السرعة أهم التغيرات التي تحدث في بلادهم وفي كل العالم المعروف آنذاك. [1]

ويزخر التراث الإعلامي بالعديد من الأسماء اللامعة التي ساهمت في خدمة المجتمع وقضاياه في أوقات عصيبة من تاريخ الجزائر، خاصة في الفترة الاستعمارية، حيث حملوا على عاتقهم مسؤولية توجيه الجمهور الذي يستجيب ويتفاعل مع الرسائل باعتبارهم قادة الرأي أو النخبة المحركة من جهة أخرى.

القائم بالإعلام في ظل الحزب الواحد:

نعتبر من خلال هذا التقسيم أن السياسة الإعلامية في الجزائر انقسمت إلى مرحلتين كبيرتين، الفاصل بينهما هو الانفتاح السياسي والتعددية الحزبية لهذا وجدنا من المفيد اعتماد هذا التقسيم، فمرحلة ما بين الانفتاح تتضمن ثلاث مراحل تبدأ من الاستقلال والتي تميز فيها الإعلام بالتبعية وضيق الأفق نحو الحرية في التعبير عن الرأي وسيادة إيديولوجية الحزب الواحد، المكرس للنظرية التسلطية، هذه المرحلة تنتهي إلى غاية السنة التي أدركت فيها السلطة الحاكمة ضرورة التغيير، وإحداث نقلة نوعية نحو الخيار الديمقراطي الداعي للتعددية السياسية والإعلامية، ثم ما بعد الانفتاح والتي تبدأ منذ 1989، حيث تغيرت الرؤية للواقع السياسي والإعلامي، وتشكلت ملامح جديدة للسياسة الإعلامية تمثلت في إقرار

[1] محمد علي الفوزي: **نشأة وسائل الاتصال وتطورها**، ب ط، بيروت: دار النهضة العربية، 2007.

قانون الإعلام سنة 1990، ومرورا بالدور الذي لعبته الصحافة في مواجهة الإرهاب والوضع الأمني المتردي واللااستقرار الذي عرفته المؤسسات الدستورية، وصولا إلى تعديل الدستور سنة 1996 والذي نص على ضرورة احترام حرية التعبير والصحافة، ثم المرحلة التي تشكلت بين المؤسسات الإعلامية والسلطة. وصولا إلى الفكرة الأساسية من استعراض المراحل التي مرت بها حرية الصحافة في الجزائر ابتداء من 1989 إلى غاية 1989، نضيف مرحلتين ضروريتين بحكم أنهما تميزتا بتطورات كثيرة أهمها انحسار الفكر الأحادي المتمثل في حزب جبهة التحرير الوطني الحزب الحاكم منذ الاستقلال، وكذا ظهور متغيرات سياسية واجتماعية كثيرة أهمها عودة الهدوء والأمن بإقرار قانون الوئام المدني، وفيما بعد ميثاق المصالحة الوطنية مع مجيء السيد "عبد العزيز بوتفليقة" إلى سدة السلطة.

التطورات أيضا شملت التشريعات والإجراءات التعسفية التي لحقت بالصحافة كالتعديلات التي مست قانون العقوبات، والعدد القياسي للدعاوي القضائية المرفوعة ضد الصحفيين بتهم القذف والتشهير والمساس بالمصلحة والسيادة الوطنية... بل وصلت الحال إلى تعليق بعض الصحف وسجن بعض الصحفيين.

لأجل هذا وجدنا أنه من الضروري الحديث عن مرحلة هامة تبدأ من سنة 1999 وصولا إلى سنة 2005، بدل استعمال عبارة (إلى يومنا) هذه التي يستعملها الكثير من الباحثين على اعتبار أن تحديد الرؤية يفسح المجال للباحثين لاستئناف تحديد المراحل اللاحقة فيما بعد.

لقد واجه الصحفيون بعد الاستقلال مشكلة التكوين نظرا إلى غياب خبرات سابقة في مجال الإعلام وهذا ما دعا إلى الاستعانة بالتجربة الخارجية، إذ جاء في رسالة وجهها البشير بومعزة –وزير الإعلام- سنة 1965 إلى أرفيه بورج ما يلي:

"سوف تكون مسؤولا عن تكوين الأجيال الجديدة من الصحفيين... كل شيء بحاجة إلى أن يعاد تأسيسه... فلا توجد مدارس ولا مبادئ ولا مراجع ولا تجربة للصحافة... يجب تدارك ذلك بأسرع ما يمكن."[2]

وحدث ذلك لأن المتكونين في تخصص الإعلام آنذاك توجهوا إلى قطاعات أخرى خاصة الإدارة والدبلوماسية، مما أدى إلى إحداث فراغ في المؤسسات الإعلامية، الأمر الذي استوجب

[2] بورج أرفيه: **ذاكرة عصر**، ترجمة غازي برو anep، ط1، بيروت الجزائر، 2001.

توظيف صحفيين جدد دون اشتراط الكفاءة المهنية[3]. كما أن الممارسين لمهنة الإعلام لم يكونوا من ذوي التكوين العالي، حيث حظيت مجموعة من الإعلاميين بتكوين لمدة ثلاثة أشهر فقط وهذا سنة 1964، وهذا لأن الحاصلين على شهادات جامعية في تخصص الإعلام اختاروا مناصب أخرى في القطاع، الذي يقوم على ظروف أحسن (الراتب، السكن، النقل...).

ومن ناحية أخرى فإن كل المواثيق والقوانين والخطابات الرسمية للمسؤولين خلال سنة 1962، اعتبرت القائم بالإعلام مناضلا لابد أن يضع في ذهنه أولويات الدفاع عن الثورة والتوجه الاشتراكي للدولة الجزائرية، فكيف يمكن للصحافي كما يقول الأستاذ الإبراهيمي أن يمارس مهنته دون الوقوع في فخ الاستوظاف" **fonctionnarisation**" والبيروقراطية.[4]

في هذا الصدد يذكر الدكتور "محمد سيد محمد" أن رجل الإعلام عندما يدرك الفلسفة الإعلامية في مجتمعه ويقتنع بها فإنه يجد الدافع الحقيقي والقوى لإقناع الجمهور بما يقدم لهم من إعلام، وأن وضوح الفلسفة الإعلامية لمجتمع ما هو المعين الحقيقي للحماسة، والطاقة المتجددة التي يتزود بها رجل الإعلام ليمارس عمله ويقتنع الناس به، تبعا لحاجة المجتمع ومعتقداته ومصالحه.[5]

وقد عمدت الدولة إلى تعيين مديرين على رأس المؤسسات الإعلامية حتى تضمن قدرا من الهيمنة على قطاع الإعلام حيث منحتهم صلاحيات واسعة حيث يستطيعون مراقبة المادة الإعلامية وكتم الأصوات الإعلامية وعزل القائم بالإعلام دون تقديم تبرير.

يقول الدكتور "محمد قيراط": "إن استوظاف الصحفيين قد أجبر المهنيين على أن يكونوا سلبيين (راكدين) بدل أن يكونوا إيجابيين وممارسين لصحافة تنتقد وتدافع عن مصالح الجماهير، هذه الوضعية المقلقة دفعت ببعض الصحفيين إلى التخلي عن المهنة وكانت نتيجة كل هذا أن مضمون الإعلام أصبح دون المستوى المطلوب وبالتالي شجع هذا الأمر على بحث المواطن الجزائري عن المعلومة الصادقة في وسائل الإعلام الأجنبية.[6]

---

[3] رضوان بوجمعة: **هواية الصحفي في الجزائر خلال الخطابات والمواثيق الرسمية**، من 1962 إلى 1988، المجلة الجزائرية للاتصال، بدون سنة.

[4] Brahim Brahimi, **la Presse , le Pouvoir et les Droits de l'Homme en Algérie**, la mariner,1997.

[5] محمد سيد، **المسؤولية الإعلامية في الإسلام**، ط2، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986.

[6] Mohamed Kirat**, la liberté de la Presse en Algérie av>avant 1988,** (revue Algérienne de la communication) de printemps, 1990.

إن الوضع القانوني للإعلام في الجزائر لم يتغير بعد الاستقلال، فالحكومة الجزائرية آنذاك لم تصدر قانونا تشريعيا جديدا للإعلام، بل صدر قانون في 31 ديسمبر 1962 ينص على أنه: "يبقى العمل جاريا حسب التشريع الفرنسي في جميع الميادين التي ليس فيها تعارض مع السيادة الوطنية[7]. في هذه المرحلة لم يورد أي ميثاق رسمي تعريفا محددا لدور الصحافة ومهمة الصحفي من خلال القوانين الأساسية التي تنظم عمله.

وفي هذا الشأن يقول زهير إحدادن إنه: "بما أن النشاط في الميدان الإعلامي لم يعتبر في البداية مسا بالسيادة الوطنية، فإنه بقيت في حيز التطبيق أحكام قانون سنة 1881 الفرنسي والقوانين الإضافية التابعة له هذا القانون كان يسمى قانون حرية الصحافة المطلقة وكان يحدد معالم النشاط الصحفي ويقر بالملكية الخاصة للصحافة المكتوبة.

وبالفعل قد صدر غداة الاستقلال عدد كبير من الصحف يملكها جزائريون لا علاقة لهم بالحكومة ولا بالحرب، وبدأت تمارس نشاطها بكل حرية، بالإضافة إلى هذا فإن العديد من الصحفيين الذين تكونوا إبان الحقبة الاستعمارية والحرب التحريرية، توجهوا نحو قطاعات أخرى مثل الإدارة والدبلوماسية، هذا الأمر الذي أدى بالقائمين على المؤسسات الإعلامية إلى البحث عن صحفيين يغطون الفراغ دون أن تكون هناك شروط للكفاءة المهنية.

هذه المرحلة تميزت بعدم ظهور قوانين خاصة بالصحافة، إلا من حيث المرسوم الخاص بتنظيم الإذاعة والتلفزيون الصادر بتاريخ 01 أوت 1963، والذي يعتبرها مؤسسة عمومية تابعة للدولة لها طابع تجاري وصناعي، وأعطيت لها صلاحية الاحتكار في النشر الراديوفوني والمتلفز، كما صدر مرسوم في 1 أوت 1963 خاص بتنظيم وكالة الأنباء واعتبارها مؤسسة عمومية تابعة للدولة[8].

لكن بعد 19 جوان 1965 وبعد اعتلاء هواري بومدين سدة الحكم، وعمله على دعم النظام الاشتراكي من خلال تبنيه الكثير من المفاهيم الاشتراكية مثل الثورة الزراعية، الثورة الثقافية والثورة الصناعية، بدأت تتجلى مظاهر مرحلة جديدة اصطبغت فيها الحياة الإعلامية بصيغة إيديولوجية تلتف حول السلطة.

وهنا أصبح أسلوب التبرير والتفسير والتأكيد لكافة ما تقوم به الحكومة من إجراءات وما تتخذه من قرارات بغض النظر عن مدى خطإ وصواب هذه القرارات والإجراءات سمة بارزة

---

[7] عبد الرحمان عزي، مجموعة من الأساتذة: **عالم الاتصال**، ب ط، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1991.

[8] زهير إحدادن: **مدخل لعلوم الإعلام والاتصال**، ب ط، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2002.

في الصحافة الجزائرية، الأمر الذي أدى إلى تضييق المجال المهني أمام هاجس النضال والتجنيد أمام إلحاح الرسمين وفي كل مرة على ضرورة التزام وإيمان الصحفي بما يجري من إنجازات صحيحة إيجابية في السلطة.

وفي سنة 1979 انعقد المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني في شهر جانفي، الذي أقر لأول مرة أن المشكل الإعلامي أصبح من المشاكل الكبرى التي تعاني منها الجزائر، إذ وافق على لائحة خاصة بالإعلام، كما ظهر سنة 1982 أول قانون للإعلام الذي جاء في مادته الأولى أن الإعلام قطاع من قطاعات السيادة الوطنية ويعبر الإعلام بقيادة حزب جبهة التحرير الوطني.

ولقد حاولت المؤسسة الحاكمة في هذه الفترة تطويع المؤسسة الصحفية، مما أهدر الكثير من تقاليد المهنة، وألغى أهم ما يميز مهنة الصحافة كمهنة جدل وحوار، حيث تحولت إلى وظيفة يسيطر عليها الطابع الرأسي الاتجاه تتلقى التعليمات من أعلى وتقوم بتوصيلها إلى جماهير القراء.

القائم بالإعلام في ظل التعددية السياسية الإعلامية:

اتجهت الجزائر بعد أحداث أكتوبر 1988 نحو سياسة التفتح، وكان هذا نتيجة لمجموعة من العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للشعب الجزائري آنذاك، ومن بين النتائج التي تمخضت عن الأحداث سابقة الذكر دستور 1988، والذي ينص على عدم المساس بحرية المعتقد وحرية الرأي كما جاء في المادة 35 منه، وتقول المادة 36 من نفس الدستور: "حرية الابتكار الفكري والفني والعلمي"[9].

وقد استفاد رجال الإعلام من الكثير من الامتيازات التي حرموا منها من قبل هذه الفترة ولكن بمجرد توقيف المسار الانتخابي سنة 1992 ودخول الجزائر في حالة طوارئ، بدأت المرحلة الدموية العنيفة التي حصدت فيها أرواح العديد من الشخصيات المهمة في الجزائر وكان أغلبهم من الصحفيين، فكان أول صحفي سقط نتيجة لهذه الصراعات الصحفي "طاهر جاووت" بتاريخ 1993/05/26 صاحب المقولة المشهورة: "تتكلم تمت وتسكت تمت، إذن تكلم ومت" وفي نفس السنة اغتيل 8 صحفيين.

وقد ذكرت لجنة حماية الصحفيين (منظمة أمريكية معروفة) سنة 1994، في تقرير صادر عنها عن اغتيالات الصحفيين تدخل ضمن مخطط يستهدف تصفيتهم جسديا، كما ذكرت منظمة "صحفيين بلا حدود" أنه في وقت معين بلغ عدد الصحفيين الجزائريين

---

[9] Mohamed Rabah, **la Presse Algérienne Journal d'un Défi**. chihab édition batira 2002.

المهاجرين إلى فرنسا 150 صحفي في إطار سياحي، وأن عدد الصحفيين الجزائريين المهاجرين إلى الخارج منذ 1993 كان 200 صحفي متوجهين إلى فرنسا وكندا، وقد صنفت جريدة "l'Expresse" وهي أكبر الجرائد الأسكندنافية مهنة الصحافة في الجزائر من أخطر ما يكون في العالم، حيث أجري تحقيق ما بين 1993 و1997 أجمع على أن البقعة الأخطر بالنسبة إلى ممارسة مهنة الصحافة في العالم في الجزائر، وتجد الإشارة إلى أن العديد من الهيئات الدولية والصحافيين من العالم العربي أو الغربي أظهروا مساندتهم للصحفيين الجزائريين في هذه الفترة العصيبة.[10]

من جهة أخرى، واجه الصحفيون في فترة التسعينات جملة من الاعتقالات، كانت نتيجة للظروف الطارئة التي مرت بها البلاد، وقد تضاعفت هذه الاعتقالات خاصة بعد جانفي 1992 أي بعد أيام من توقيف المسار الانتخابي، واستهدف خاصة الصحافيين المعربين والذين أظهروا تعاطفهم مع الحزب المنحل.[11]

عناوين كثيرة تمكنت من الصمود والتحدي مقابل عناوين أكثر اختفت بعد ظهور قصير تحت تسميات كثيرة ومشارب سياسية وفكرية متنوعة وباللغتين، ففي الوقت الذي قابل فيه القارئ الجزائري بتحفظ كبير الصحافة الحزبية، واستمر في الابتعاد عن الإعلام الرسمي، تبنى بقوة الظاهرة الإعلامية المستقلة التي كانت أقرب إلى همومه وطموحاته، التجربة التي قضت على حاجز اللغة، فأصبح التنافس بين عنوان وآخر على أسس مهنية بدل الأساس اللغوي الذي كان مسيطرا ومقسما للساحة الإعلامية الوطنية إلى معرب ومفرنس.[12]

فلا التعددية الإعلامية ولا حتى القوانين التشريعية الصادرة شفعت بخصوص الممارسة الإعلامية في الجزائر - قانون الإعلام ولا دستور 1989 - الذي نص في أحد مواده على أنها لا يمكن أن يتابع أحد أو يسجن بسبب أفكاره وآرائه- للعاملين في قطاع الإعلام من إعلاميين وناشرين... فقد أوجد المشرع ثغرات قانونية تمكنه من النفاذ إلى مصادرة الحقوق والحريات إذا شعر بخطورتها على النظام السياسي القائم.

فقد شهد عقد التسعينات من القرن العشرين تصاعدا لأعمال العنف والتطرف والإرهاب ضد أصحاب القلم والفكر، وأشارت بعض الأرقام التي أعلنها بعض خبراء اليونسكو- إلى

---

[10] Mohamed Rabah, opcit, p143.

[11] سناء خليل: **أضواء على مؤتمر فينا لحقوق الإنسان**، ب ط، القاهرة، يونيو 1993.

[12] جيلالي عباسة: **سلطة الصحافة في الجزائر**، ب ط، تلمسان: مؤسسة الجزائر للكتاب، بدون سنة.

أن عدد الانتهاكات التي تتعرض لها حرية الصحافة تبلغ حوالي 1500 حالة سنويا، كما تقدر عدد الصحفيين الذي يلقون حتفهم سنويا بستين صحفيا.

ونظرا إلى تصاعد هذه الظاهرة بشكل مخيف، فقد عقدت مؤتمرات وندوات عديدة على مستوى العلم لبحثها ومناقشتها بشكل علمي، ومن بين تلك المؤتمرات، مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان الذي عقد في عام 1993، وتضمنت توصياته توصية "بنبذ الإرهاب بجميع أشكاله واعتباره انتهاكا لحقوق الإنسان وحرياته الإنسانية الأساسية والديمقراطية وتهديدا لأمن الدول واستقرار الحكومات الشرعية، مع دعوة المجتمع الدولي للتعاون في منع ومكافحة الإرهاب.[13]

وقد اهتم بعض الخبراء بتحديد تعريف الإرهاب فهو: (استراتيجية عنف منظم ومتصل بهدف تحقيق أهداف سياسية، والقتل العمدي للمدنيين وتفجير أو نسف أو تخريب المنشآت غير العسكرية واستخدام العنف أو التهديد ضد المجتمع بوجه عام).

فعلى الصعيد شهد الربع الأخير من القرن العشرين تصعيدا للعنف من قبل التطرف والإرهاب ضد الصحفيين في العديد من الدول العربية، وقد اهتم اتحاد الصحفيين العرب برصد هذه الانتهاكات، بحيث إن عدد شهداء الصحافة العربية قد يفوق عدد شهداء الصحافة في أي مكان من العالم، وإن الصحفيين العرب يفقدون صحفيا كل شهرين، وتضاف إلى أساليب الخطف والاعتقال والإبعاد وتحديد الإقامة والحرمان من العمل الصحفي، والحرمان من حرية الحركة على الساحة العربية، وقد أصبح الصحفي العربي مواطنا مطاردا محاصرا ومهددا بالقتل في أي لحظة، كذلك دخلت أجهزة القمع حرم المؤسسات الصحفية، فأصبحت هي الأخرى معرضة للنسف.[14]

أما في التسعينات فقد تصاعدت أعمال العنف والإرهاب ضد الصحفيين العرب في بعض الدول العربية بشكل مخيف، ولعل ما تعرضت له الصحافة الجزائرية في منتصف التسعينات ليدل دلالة واضحة على استفحال خطر الإرهاب والجرائم الإرهابية التي يتعرض لها الصحفيون، وقد عبر وفد الجزائر في كلمته أمام المؤتمر الثامن لاتحاد الصحفيين العرب الذي عقد في شهر ماي 1996، عن خطورة هذه الظاهرة حيث اغتيل 64 صحفيا خلال فترة وجيزة، وقال وفد الجزائر:

---

[13] نور الدين زمام: **السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري**، 1962- 1988، ط1، دار الكتاب العربي.

[14] بيان المجلس الأعلى لأخلاقيات المهنة، الجزائر، **الخبر**، العدد 3148، 22 أفريل 2001.

هذا الهجوم البربري لم يتمكن ولم ينل من عزيمة الصحفيين في الاستمرار في مهمتهم المتمثلة في الإعلام والنضال اليومي من أجل حرية التعبير في ظل دولة القانون.[15]

ونظر إلى اهتمام المؤتمر الثامن لاتحاد الصحفيين العرب بقضية معاناة الصحفيين من جرائم التطرف والإرهاب، فقد حرص المؤتمر على أن تتضمن قراراته وتوصياته إدانة كاملة لهذا النشاط الإجرامي غير الإنساني، وجاء في بيانه الختامي (أدان المؤتمر الإرهاب بكل صوره وألوانه بما أنه يسعى إلى تفويض السلطة ومقاومة المجتمع بوسائل العنف في أي دولة عربية، ويصادر حريات الصحفيين في التعبير ويمارس ضدهم أساليب التصفية الجسدية والترويع، ويدين المؤتمر الإرهاب الذي يتستر وراء الأديان وهي منه براء، وأكد المؤتمر: أن الكفاح ضد الإرهاب يجب ألا يخل بمبدإ التعددية الديمقراطية وحقوق الإنسان، أو يستخدم ذريعة لتضييق الخناق على الحريات العامة، وعلى حريات الصحفيين ووضع العراقيل أمام أداء رسالتهم).

ومن الملاحظ أن الجزائر كانت في مقدمة الدول العربية، ودول العالم الثالث بصفة عامة، التي تعرضت صحافتها في التسعينات من القرن العشرين لهجمات من جانب عناصر التطرف والإرهاب ما دعا منظمة اليونسكو إلى مناشدة المجتمع الدولي في أوائل شهر أفريل عام 1996، لتقديم مساعدة مالية تبلغ 600 ألف دولار، وذلك لإعادة بناء مقرات الصحف الجزائرية المستقلة التي تم تفجيرها في فيفري من العام نفسه، ونبهت المنظمة إلى أن المساعدة ستكون على شكل معدات وتجهيزات لتمكين تلك الصحف من مزاولة عملها.

وبعد1988، اعتقد الإعلاميون أنهم تمكنوا أخيرا من إسماع أصواتهم وكشف جيوب الفساد في كل مكان من ربوع الوطن، وكانت جريدة الجمهورية اليومية الصادرة في ولاية وهران الجزائرية حاضرة في كشف تلك الأمور التي تهم الصالح العام بشكل مباشر، إذ نشرت هذه اليومية في جانفي 1989 تحقيقا تحت عنوان "باع طويل يسرح بإدارة قاصرة..." يتهم بالوثائق تواطؤ أصهار الرئيس السابق الشاذلي بن جديد مع مسؤولي ولاية مستغانم في التلاعب بأملاك الدولة في الولاية، وتم على إثر هذا التحقيق إقالة مدير النشر بتهمة القذف.[16]

---

[15] أحد المشاركين، ندوة الخبر الدولية حول" **مفهوم القذف في الصحافة بفندق الجزائر**، الجزائر، يومي 07-08 ديسمبر 2003.

[16] حميد يس، في " مهمة قذرة أخرى" بعد نشر فضائح السلطة، أويحي يهدد بتوقيف الجرائد، الجزائر، **الخبر**، العدد 3858، 16أوت 2003.

هذا التصرف من جانب السلطة كان بمثابة إنذار غير مباشر إلى العاملين في العناوين الأخرى مثل: المجاهد، النصر، الشعب... على أن إعلان التعددية أو الحديث عن الحرية الإعلامية لا يعني الممارسة الفعلية لها أو تكريسها.

وقد تعرضت العديد من الصحف لإجراءات أكثر شدة بداية من أكتوبر 1992، حيث أصدر القانون المكمل لحالة الطوارئ وهو قانون مكافحة الإرهاب الذي يحمل الرقم 03/92 والذي جاء في مادته الأولى: "أن كل من يعيد نشر أو طبع الوثائق أو المطبوعات التي تشيد بالأعمال الإرهابية يعاقب بخمس سنوات سجنا". وقد كان لهذا القانون آثار سلبية على الصحافة وحرية الإعلام.

كما تميزت المرحلة بظهور شعار استرجاع هيبة الدولة، ودخول الإرهاب مرحلة التخريب مستهدفا المؤسسات والقطاعات الاستراتيجية لشل الدولة وإجبارها على الاستجابة لمطالبه الانتحارية، وأقدم "بلعيد عبد السلام" على حل المجلس الأعلى للإعلام وتم تجميد العمل ببعض مواد دستور 1989 وقانون الإعلام لسنة 1990، الأمر الذي سمح للسلطة السياسية بأن تضيق الخناق على الصحافة المستقلة، وهذا باستعمال الأسلوب المباشر من خلال تدخل عناصر الأمن واعتقالها الصحفيين، بالإضافة إلى منعهم من الوصول إلى مصادر المعلومات، أو نشر المعلومات المتعلقة بالأخبار الأمنية مما أدى إلى توقيف مجموعة من الصحف.

إذن الاضطرابات الأمنية والسياسية الكبيرة انعكست بشكل أو بآخر على الوضعية الإعلامية، وعلى مكتسبات الديمقراطية، وهي الفترة التي تزامنت مع تسلم السيد رضا مالك رئاسة الحكومة حيث اشتدت الأزمة الأمنية ووصلت إلى ذروة الهمجية بعد أن صعدت الجماعات الإسلامية من عمليات التخريب وملاحقة واغتيال المثقفين[17] ولكن بعد انتخاب "السيد اليمين زروال" مع نهاية 1995 ظل النظام السياسي في ظل الأزمة الأمنية والشرعية يحاول البحث باستمرار عن البدائل المتاحة لمواجهة التصدع الناجم عن هذا الوضع وإضفاء طابع من الثقة والاحترام للنخبة الحاكمة واستكمال بناء الصرح المؤسساتي والقانوني بالشكل الذي يفضي في نهاية الأمر إلى التحكم في مسار الدولة الجزائرية.

لكن هذه التغيرات لا تنسي الإشارة إلى الصمود الذي أبداه الصحفيون في كلا القطاعين (العام والخاص) أمام التردي الكبير للوضعية الأمنية وظهور الإرهاب وكذا الضغوط القانونية والاقتصادية الكبيرة، فلقد لجأت السلطات إلى تأسيس وإنشاء خلايا الاتصال على مستوى وزارة

---

[17] سفيان بوعياد، بوتفليقة في اليوم العالمي لحرية التعبير "**زمر المصالح وراء مشاكل الصحافة والصحافيين**" الجزائر، الخبر، العدد 4384، 3 ماي 2005.

الداخلية في جوان 1994 المكلفة بتقديم الأخبار الأمنية، كما تم تأسيس لجان القراءة على مستوى المطابع الحكومية وهذا مع نهاية 1994، وهي مكلفة بالرقابة ومصادرة العناوين، كما تم فرض الإقامة الجبرية على بعض الصحافيين المتابعين قضائيا[18].

كما أنه ومنذ سنة 1993 بدأ الإرهاب يهاجم كل من له صلة بالإعلام في الجزائر، وقائمة الصحافيين الثمانية الذين اغتيلوا في تلك السنة لهي خير دليل على ذلك أمثال: "الطاهر جاووت رئيس تحرير مجلة القطيعة، ومصطفى عبادة رئيس سابق للتلفزة الوطنية، ورابح زناتي صحفي، وإسماعيل يفصح صحفي في التلفزيون... وغيرهم"، ولم يكن الإرهاب يستثني أحدا من الصحفيين سواء كانوا ينتمون إلى القطاع العام أم الخاص[19].

كما أحرز التدهور الأمني والأزمة السياسية غموضا في الخطاب الرسمي حول الصحافة ودور الصحفي، ليعود بذلك الخطاب المتعلق: "بالمصلحة العليا للوطن، وعدم المساس بالوحدة الوطنية".. الخ، عاد ليضفي جو الضباب حول النية الحقيقية للمؤسسات الرسمية في البلاد.

حيث بدأت حملة توقيف الصحفيين أياما قليلة بعد توقيف المسار الانتخابي جانفي 1992، ومست هذه التوقيعات شريحة كبيرة من صحفيي الجرائد والمجلات التي فتحت صفحاتها لمرشحي الجبهة الإسلامية للإنقاذ أثناء الحملة الانتخابية من 15 إلى 23 ديسمبر 1991، فقد تم إيقاف الصحفي "فحاسي جمال" وهو صحفي في مؤسسة الإذاعة ومناضل في صفوف الحزب الإسلامي، وكان متعاونا مع صحيفة "الفرقان" الناطقة باسم الحزب المحظور... وتم أيضا إيقاف السيد محمود عبد الرحمان (**Hebdo libre**) الذي نشر ولأول مرة تحقيقا يتعلق بقضية القضاة المزيفين كشف فيه أن بعض القضاة زوروا وثائق تثبت مشاركتهم في حرب التحرير الوطني بالإضافة إلى تعرضهم للاعتقال إبان تلك الفترة، وهذا لأجل الرفع من المستوى المادي وتحسين الأوضاع الإدارية والحصول على مرتبات جديدة.

وقامت السلطات باعتقال مدير جريدة الشروق العربي الأسبوعية "فضيل علي" وكاتب عمود السردوك في الجريدة سعد بوعقبة، وهذا في 21 جوان 1992، وقد حكم عليهم بأربعة أشهر سجنا نافذا. هذا الاعتقال جاء بسبب مقال كتبه الصحفي "سعد بوعقبة" تعرض فيه إلى بعض الوزراء الذين يهربون - حسبه- عائلاتهم إلى الخارج بحثا عن الرفاهية بعيدا عن

---

[18] خليل صابات: **الصحافة رسالة واستعداد وفن وعلم**، ب ط، مصر: دار المعارف، 1967.

[19] محمد برقان، كتابات معاصرة، فنون وعلوم، "**الخطاب الحجاجي والاتصال**"، مجلة الإبداع والعلوم الإنسانية، العدد الثامن والخمسون، المجلد الخامس عشر، تشرين الثاني، كانون الأول، 2005.

الخطر، فيما يسقط آلاف الضحايا يوميا بسبب الإرهاب، بالإضافة إلى انتقاده المستمر للكيفية التي تتعامل بها السلطة مع الأزمة خاصة بعد توقيف المسار الانتخابي.

كما منع الصحفيون من ممارسة المهنة بمنعهم من الكتابة تحت غطاء مجموعة من الأسباب، كتلك المتعلقة بنشر إعلانات عن الحزب المنحل أو إجراء حوارات مع قياداته أو حديث عن مكان اعتقالهم وهذا ما حدث للصحفي "حاج بن عثمان عبد القادر" مراسل وكالة الأنباء الجزائرية بتمنراست الذي توبع قضائيا من قبل محكمة عسكرية بعد أن كشف عن المكان الذي يعتقل فيه الرجل الثاني في حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ "علي بن حاج". هذا الصحفي الذي حكم عليه بثلاث سنوات سجنا نافذا في جويلية 1995 من قبل المحكمة العسكرية لا يزال في عداد المفقودين إلى حد الآن.

فالصحفيون إذن واجهوا في هذه الفترة التي صاحبت الانفتاح مشكلتين: تتعلق الأولى بالإرهاب بحيث إنهم دفعوا ما يزيد عن 100 صحفي ثمنا لممارسة المهنة، والمشكلة الثانية هي القضايا المرفوعة ضدهم بحيث إنها وصلت إلى أكثر من 1500 قضية وأدت هذه الحالة المضطربة وعدم الاستقرار في الشارع الأساسي الجزائري إلى بروز مشكلات وعقبات كبيرة في طريق الصحافة الجزائرية أهمها:

1- حرمان الصحافة من الكفاءة الصحفية الشابة التي تضطر إلى مغادرة البلاد والتوقف عن العمل الصحفي بسبب الخوف من الاغتيال الذي بلغ سبعة وخمسين صحفيا وصحفية في مدة لا تزيد عن عامين.

2- المشكلات الفنية التي تتعرض لها الصحافة بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج والطباعة الذي يؤدي إلى الاحتجاب المؤقت أو التوقف الدائم عن الصدور.

3- خضوع الصحافة للرقابة الحكومية الصارمة بسبب حالة عدم الاستقرار الذي يتزامن مع العنف الدموي الذي أصبح سمة شبه يومية في بعض المناطق من الجزائر.

4- خضوع هذه الصحافة لحالة من الاضطراب الفكري الناشئ عن صراع المواقف والاتجاهات المعبرة عن مصالح الفئات والأحزاب والتيارات التي أفرزتها مرحلة التعديدية الحزبية السياسية في الجزائر، والتي تتجلى في المعارك الصحفية التي تشهدها هذه الصحافة.

أما منذ سنة 1999، هذه المرحلة التي تبدأ باعتلاء السيد "عبد العزيز بوتفليقة" سدة الحكم، والذي حاول خلال فترة حكمه أن يعيد الأمن والاستقرار للبلاد، وأن يرفع المستوى المعيشي للمواطن ويعيد الاعتبار للجزائر في المحافل الدولية، تعهد في بداية حكمه أن تقوم

العلاقة بينه وبين الصحافة خاصة المستقلة على الحوار والنقد البناء بعيدا عن القذف والتشهير، وتعهد بألا يتعرض أي صحفي في فترة حكمه للسجن.

ففي عهده وحتى سنة 2006 تم تقديم ثلاثة مشاريع لقانون الإعلام، ففي فترة الوزير "حمراوي حبيب شوقي" جاء قانون يمجد حرية الصحافة بشرط ألا يتطرق الصحفي إلى أسرار الدولة دون تحديدها... ثم جاء "عبد العزيز رحابي" ليقدم مشروعا يحمي حرية الصحافة ويصب اهتمامه على تنظيم سوق الإشهار دون أن يتحقق المشروع، ليلقى المصير نفسه، المشروع الذي قدمته "خليدة تومي" ويفرض ملف نجاعة اقتصادية لتأسيس شركة إعلامية وأخيرا مشروع أخلاقيات المهنة للسيد "بوجمعة هيشور" الذي تم تحويله إلى مواد أخرى يوم 02 ماي 2005 ليبقى منصب وزير الاتصال والإعلام شاغرا حتى وقت لاحق.

وكان المجلس الأعلى لأخلاقيات المهنة في بيان له اعتبر أن المشروع المعدل والمتمم للأمر 66- 165 المؤرخ في 08 جوان 1966 والمتعلق بقانون العقوبات في مواده الخاصة بالإهانة والشتم والقذف يتضمن انزلاقات خطيرة ضد الصحافة والتعبير وضد الصحافيين والمجتمع... إذ قد يؤدي تطبيقها إلى العودة إلى الرقابة الذاتية[20]

ومباشرة بعد تعديل قانون العقوبات بدأت تهم القذف والتشهير تعلن من أطراف عديدة: رؤساء البلديات، ولاة، مؤسسات عسكرية ومدنية وحكومية... ففي فيفري 2002 رفعت المؤسسة العسكرية دعوى قضائية ضد مدير جريدة الوطن عمر بلهوشات والصحفية سليمة تلمساني التي تعمل في صحيفة الوطن وهذا على خليفة نشرها مقالا موقعا في 01 ديسمبر 2001 تتهم فيه المؤسسة العسكرية بالقمع والضلوع في أعمال غير شرعية. كما رفعت نفس المؤسسة دعوى ضد الكاريكاتوري علي ديلام من صحيفة LIBERTE بعد نشره رسومات تمس شخص الرئيس الراحل محمد بوضياف وتهين المؤسسة العسكرية.

كما ألقت أحداث منطقة القبائل بظلالها على المشهد الإعلامي، حيث تحولت الصحف الخاصة حسب بعض المراقبين للمشهد الإعلامي إلى منظمات سياسية تلعب دور الأحزاب الغائبة في منطقة القبائل.[21]

---

[20] الإتحاد العام للصحفيين العرب (الأمانة العامة): **الحريات الصحفية في الوطن العربي**- تقرير عن اجتماعات اللجنة للدفاع عن الحريات الصحفية الذي عقد بتونس يومي 1981/08/07.

[21] علي جدي (www.press-fudon-watch.htm) 2007،10.39/03/15

في منتصف شهر أوت 2003، بدأت أزمة فصول جديدة بين السلطة والصحافة المستقلة المكتوبة، حينما أبلغت ست يوميات هي: الخبر، Liberté، Le soir d'Algerie، وl'Expression، والرأي، بضرورة دفع مستحقاتها قبل يوم 17 أوت 2003، فأدى الفعل المخالف لهذه التعليمة إلى توقف صدور هذه اليوميات في الشرق والغرب في 18 أوت 2003، هذه القضية دفعت الناشرين إلى التنديد بالممارسات انتقاما من الصحافة الحرة التي نشرت الفضائح على أعمدتها وكشفت الممارسات الخطيرة التي تورطت فيها شخصيات في السلطة والنظام عامة مثل التعذيب واستخدام النفوذ لأغراض مصلحية.

ومن جهة أخرى وصف تقرير للفدرالية الدولية للصحفيين ومنظمة ستيتويش بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة سنة 2004 بالصعبة بالنسبة إلى الصحافة الجزائرية، حيث واجه الصحفيون أنواعا من التهديدات والمراقبة والسجن، كما اعتبرت المنظمة العربية للصحافة في بيان مساندة وتضامن مع الصحافة المستقلة بالجزائر أصدرته في فيفري 2004، حرية الصحافة مكسبا يجب عدم التفريط فيه.

فالإطار العام للممارسة الصحفية بالجزائر ما زال يتسم بالعشوائية والفوضى، حيث وبالرغم من المكتسبات التي أحرزتها الصحافة المكتوبة في بلادنا إلا أنها لم تستفد من التنظيم الذي يضمن لها أرضية مهنة سليمة تكفل الممارسة المهنية الخاصة بالصحفيين والتكوين المستمر والفعال والتحرر من القيود التي يفرضها أصحاب المصالح السياسية والاقتصادية والمالية والإجرامية والتي اعتبرها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة لسنة 2005 (وعاء المشاكل التي تعرفها الصحافة والصحفيون) كما دعا الرئيس الصحفيين إلى: التقيد بأخلاقيات وآداب المهنة، والتمسك أولا وقبل كل شيء بعد الحياد عن الحقيقة وعدم تزيفيها بأن يلتزم الصحفيون بأن: لا ينصبوا أنفسهم خصوما أو حكاما وأن يسعوا إلى خدمة الوطن.

ويبقى المجال مفتوحا أمام وضعية الإعلام الحالية التي ربما قد تشهد تطورات في المستقبل إما نحو ارتقائها واستمراريتها أو نحو تقهقرها وعودتها إلى الممارسات البائدة ما لم يلتف الإعلاميون حول أسس أخلاقية وقيمية ترفع من مستوى العمل الإعلامي في ظل القيم الأخلاقية الرقية، وتبقى رهانات السلطة أيضا مرهونة بارتقاء الإعلام وتطوره ولا يتم هذا إلا بالسعي الدؤوب نحو تحرير قطاع السمعي البصري ودعم الصحافة المكتوبة الناشئة وإصدار تشريعات تليق بمستوى طموحات الإعلاميين كإلغاء عقوبة السجن في حق الصحفيين ورفع حالة الطوارئ وهذا حتى يؤدوا واجبهم في تكريس حق المواطن في إعلان نزيه موضوعي وصادق.

إذا أرادت الصحافة أن تعيش فيجب عليها أن تحافظ على حريتها، وأن تظل مسؤولة عن كل ما تنشره وتبثه من أخبار وآراء كما أن على الحكومات والمشتغلين بالصحافة والجمهور أن يعملوا جاهدين ليكفلوا استقلال الصحف وكرامتها ولكن العبء الأكبر يقع على الإعلاميين والقائمين بالاتصال أنفسهم، الذين يقيمون الحجة والبرهان والدليل أو ما يصطلح على تسميته بالمحاججة **Argumentation** والتي نجدها نظرا إلى أهميتها في كل مكان، في الخطاب السياسي حينما يحاول المرسل استعمال مختلف الأساليب للفت انتباه سامعيه، وفي مرافعة المحامي الذي يحاول التأثير على القضاة وفي اللافتة الإشهارية عندما يحاول رجل الإشهار استمالة الزبائن إلى منتوج معين... وهنا دخلت المحاججة ميدان اللسانيات التداولية **Pragmatique** التي تعنى بالقيمة الإنشائية للغة، أي قدرة الكلام على التأثير على الغير.

إذ يجب على الصحافيين أن يواكبوا التطورات التي تحصل في ميدان الإعلام والاتصال وأن يتكونوا تكوينا يتناسب مع الرسالة التي ستوكل إليهم، وألا يسمحوا لأي كان أن ينخرط في المهنة إلا وفق شروط معينة أهمها الأخلاق العالية والثقافة الواسعة والدراية التامة للفنون الصحفية.

إلى جانب التأهيل والتكوين والمنظومة التشريعية يوجد عامل آخر بإمكانه أن يحمي العمل الإعلامي ويرتقي به ألا وهو المنظمات المهنية في النقابات ومجالس الإعلام وأخلاقيات المهنة التي تكفل استقلال الصحفيين وتحميهم من التدخلات السافرة وتحرر الإعلاميين من القيود التي قد تفرض عليهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

خاتمة:

في نهاية هذا المقال، لابد لنا أن نؤكد أنّ دراسات القائمين بالاتصال تعد عناصر فعّالة ومؤثرة في عملية الاتصال، وهي من الدراسات الحديثة نسبياً، إذا قيست في إطار البعد الزمني للدراسات التي تناولت العناصر الأخرى للعملية الاتصالية، كما تعد الممارسة المهنية للقائم بالاتصال من القضايا التي توليها الدراسات الإعلامية المعاصرة اهتماما كبيرًا.

فاحتياجات الصحفيين الجزائريين الذين يعيشون أوضاعا مهنية واجتماعية مزرية كثيرة، من حيث إنهم يطالبون بتسوية أوضاعهم الاجتماعية والمهنية ومراجعة القوانين المنظمة للمهن الصحفية في الجزائر، وعددوا المشاكل العميقة التي يعانيها الصحفي في الجزائر والضغوط السياسية والإدارية ومن أصحاب الصحف والناشرين إضافةً إلى الممارسات غير الأخلاقية وغير القانونية. ويعتبر الصحفيون أنّ تعاطي السلطات الجزائرية مع ملف تنظيم قطاع الصحافة في الوقت الراهن بطيء وغير جاد، ولا يعبر عن رغبة سياسية حقيقية في تنظيم الصحافة، ورفع

الإكراهات السياسية والاجتماعية والضغوط المهنية على الصحفيين، وطالب الصحفيون الجزائريون بمراجعة قانون الإعلام ساري المفعول منذ عام 1990 وتوحيد البطاقة الصحفية.

فإحساس رجال ونساء الصحافة والإعلام في الجزائر وإجماعهم بأنهم يتخبطون في وضعٍ اجتماعي متدهورٍ ليس وليد اللحظة وإنما هو نتاج تراكم مشاكل لم تجد لها حلاً في حينها، فإن الوقت اليوم جد مناسب حيث كل القطاعات الوظيفية في المجتمع تسعى إلى بلوغ مراميها وأهدافها في التنظيم وتحصيل الحقوق الاجتماعية".

وفي الأخير تبقى الصحافة والإعلام والصحفيون موضوعاً ومجال بحثٍ أوسع من أن نلم بكل حيثياته ومعطياته في دراسة أو بحث واحد، وبالتالي فبحثنا هذا، وكما هو طموحنا محاولةٌ جادةٌ ومتواضعةٌ لطرح إشكالية الخلفيّات الاجتماعية والمهنية للصحفيين التي يجب التكفل بها في مجال البحوث الأكاديمية.

الدين بين النظرة الشرعية والنظرة الموضوعية

أ/ عبد الحميد بن الشيخ.
أستاذ بمعهد الترجمة – جامعة الجزائر 02-

مقدمة:

تختلف النظرة الدينية إلى الحياة والكون والطبيعة وكل ما يحيط بنا، باختلاف الثقافات التي تتحكم في الإنسان وتوجه سلوكه وطريقة تفكيره واهتماماته. وهذه الأمور هي التي توجهه أو تجعله يطرح أسئلة تتعلق بمصير الكون، والهدف من وجود الإنسان في هذا الكون، ومن يتحكم في الكون، وهل هناك قانون يحكم هذا الكون بصورة عامة، وما طبيعة هذا القانون والحكمة منه؟ وماذا ينبغي للإنسان القيام به لبلوغ هدفه؟ وهل يستطيع بلوغ كل أهدافه؟ أم إنه مقيد بقيود تجعله كالورقة في مهب الريح.

والدين يؤكد أنه يستطيع أن يجيب عن كل هذه الأسئلة، فما هو هذا الدين الذي يضمن الإجابة عن كل ذلك؟ وهل هناك اتفاق حول مفهوم الدين كمصطلح يردده العامة والخاصة، المثقف والجاهل، الملحد والمؤمن؟

لا شك أن الإجابة عن هذه الأسئلة تتضح من خلال المنظور الذي ينظر من خلاله الإنسان إلى الدين، وسنحاول الإجابة عن بعض التساؤلات بصورة موجزة نحاول من خلالها تلخيص جملة من الآراء حول كل ما ذكر نستهله بتعريف الدين بشكل عام.

تعريف الدين:

الدين هو كل ما يتعلق بالمقدس بمعنى القوة فوق الطبيعية العليا السامية التي تعد بالخلاص، وكل ما يترجم على أرض الواقع بمعتقدات تعبر عن الإيمان بعقيدة ظاهرة وبطقوس تهدف إلى الخضوع لهذه القوة غير الطبيعية العليا. غير أن هذه القوة السامية لها علاقة بالروح الإنسانية، ولهذا نقول بأن للمقدس قطبين أحدهما القوة غير الطبيعية السامية،

والآخر هو الروح الإنسانية، والعلاقة بينهما هي علاقة خضوع الروح لهذه القوة. وكذلك يعبر عن الدين في اللغة بكونه الخضوع والطاعة.

أشكال الدين:

للدين أشكال متعددة لا يمكن حصرها لأنها تتعلق بوجود الإنسان على سطح الأرض منذ أزمان سحيقة وعلاقة هذا الوجود بالظروف الاجتماعية والاقتصادية وكل ما ارتبط بهذه الظروف وأثر على حياته بطريقة أو بأخرى، تجعله يحس بالضعف ويلتجئ بالتالي إلى قوة غير طبيعية يسعى من خلالها إلى تحقيق مطالبه، وأشكال الدين المتعددة نلاحظها خلال تطور البشرية عبر مختلف العصور، وسنحاول التعرض للرؤية الشرعية الإسلامية للدين والأسس الإسلامية التي تعتمد عليها هذه الرؤية قبل التعرض للرؤية الموضوعية ممثلة في مختلف الآراء التي تعالج الدين باعتباره مطلبا إنسانيا ملحا.

الدين وفق المنظور الشرعي:

جاء في تفسير ابن كثير للآية ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾ الآية 19. من سورة آل عمران. "إخبار منه تعالى بأنه لا دين عنده يقبله من أحد سوى الإسلام، وهو اتباع الرسل فيما بعثهم الله به في كل حين حتى ختموا بمحمد ﷺ الذي سد جميع الطرق إليه إلا من جهة محمد ﷺ، فمن لقي الله بعد بعثة محمد ﷺ بدين على غير شريعته فليس بمتقبل"[1].

كما قال تعالى: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾ الآية 85 من آل عمران.

فالدين في المنظور الشرعي هو اتباع الإسلام الذي هو آخر الأديان السماوية، والانقياد لتعاليمه، فيأتمر بأوامره أي يستجيب لأوامر الله التي جاءت في الإسلام، وينتهي بنواهيه، فيعرف ويؤمن ويعتقد اعتقادا جازما أن الخير كل الخير، فيما أمر به الله تعالى في كتابه، وجاء في سنة نبيه محمد ﷺ، والشر كل الشر فيما نهى عنه.

والدخول في الإسلام يكون بقول "أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمّدا رسول الله" فإذا قالها الإنسان سمي مسلما، بمعنى أنه أسلم وجهه لله وأصبح موحّدا له، وعند علماء الشريعة تعتبر هذه الجملة الفيصل بين الكفر والإيمان.

---

[1] ابن كثير، الحافظ إسماعيل. تفسير القرآن العظيم. الجزء الثاني، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثامنة، بيروت 1406 هـ - 1986م، ص: 22.

والإيمان في الدين يقتضي الإيمان بيوم الدين الذي هو "الجزاء والحساب كما قال تعالى: ﴿ يَوْمَئِذٍ يُوَفِّيهِمُ اللَّهُ دِينَهُمُ الْحَقَّ ﴾ وقال ﴿ أَإِنَّا لَمَدِينُونَ ﴾ أي مجزيون محاسبون، وفي الحديث: "الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت"، أي حاسب نفسه كما قال عمر رضي الله عنه: حاسبوا أنفسكم قبل أن تحاسَبوا، وزنوا أنفسكم قبل أن توزنوا وتأهبوا للعرض الأكبر على من لا تخفى عليه أعمالكم ﴿ يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَى مِنكُمْ خَافِيَةٌ ﴾[2] الآية 18 من سورة الحاقة.

إن الدين وفق هذه النظرة يقتضي الإيمان بالغيب الذي هو مصدر الإيمان بيوم الجزاء الذي تحدثنا عنه، فالإيمان بالغيب "هو العتبة التي يجتازها الإنسان، فيتجاوز مرتبة الحيوان الذي لا يدرك إلا ما تدركه حواسه، إلى مرتبة الإنسان الذي يدرك أن الوجود أكبر وأشمل من ذلك الحيز الصغير المحدد الذي تدركه الحواس، أو الأجهزة التي هي امتداد للحواس"[3].

فإذا آمن الإنسان بالله وحده، إيمانا راسخا، انقاد لأوامره ونواهيه غيبا، فيتقبل التشريع السماوي، ويرضخ لحكم الله ورسوله دون عناد أو إكراه وإنما برضى النفس وإخلاصها، قال تعالى في الآية 8 من سورة المزمل: ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾، قال الفراء في شرحها أخلص لله إخلاصا، ويقال للعابد إذا ترك كل شيء، وأقبل على العبادة، قد تبتل، أي قطع كل شيء إلا أمر الله وطاعته"[4].

والإخلاص في العبادة لله هو عنوان التدين الحقيقي في الإسلام فتجعل الإنسان يرفض كل شوائب الدنيا إذا خير بينها وبين عبادة الله، قال الفراء في شرح قوله عز وجل: ﴿ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴾ الآية 2 من سورة الكافرون، قالوا للعباس بن عبد المطلب عم النبي، ﷺ: قل لابن أخيك يستلم صنما من أصنامنا فنتبعه، فأخبره بذلك العباس، فأتاهم النبي ﷺ وهم في حلقة، فاقترأ عليهم هذه السورة، فيئسوا منه وآذوه"[5].

الدين في الشريعة يقتضي الإيمان بالوحي:

الوحي في اللغة هو الإيماء وأصل الوحي الإشارة السريعة، فهو إعلام خفي سريع خاص بمن يوجه إليه لا يتعدى إلى غيره.

---

[2] المرجع السابق، الجزء الأول ص: 46.

[3] قطب، سيد. في ظلال القرآن – المجلد الأول - دار الشروق، الطبعة العاشرة، بيروت، 1402هـ - 1982م. ص: 39.

[4] الفراء، أبي زكريا يحيى بن زياد. معاني القرآن. إعداد ودراسة: إبراهيم الدسوقي عبد العزيز، إشراف ومراجعة: عبد الصبور شاهين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى القاهرة، 1989، ص: 350.

[5] المرجع السابق، ص 351.

والوحي في الشريعة الإسلامية يختلف عما يسميه البعض "الوحي النفسي وهو الإلهام الفائض من استعداد النفس العالية، وقد أثبته بعض علماء الإفرنج لنبينا ﷺ كغيره فقالوا: إن محمدا يستحيل أن يكون كاذبا فيما دعا إليه من الدين القويم والشرع العادل والأدب السامي، وصوره من لا يؤمنون بعالم الغيب منهم أو باتصال عالم الشهادة به، بأن معلوماته وأفكاره وآماله ولدت له إلهاما فاض من عقله الباطن أو نفسه الخفية الروحانية، العالية، على مخيلته السامية، وانعكس اعتقاده على بصره، فرأى الملك ماثلا له، وعلى سمعه فوعى ما حدثه به"[6].

فهذا الكلام مردود على أصحابه لأن الرسول عليه الصلاة والسلام معروف بأنه أمي لا يقرأ ولا يكتب ولم يسبق له أن اطلع على كتب الأنبياء ولا غيرها من الكتب كما أنه لم يلتق بالعلماء والمفكرين فيأخذ منهم، فكيف يأتي بكلام معجز قديما وحديثا، فلم يبق إلا أنه وحي من عند الله تعالى ﴿ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ الآية 04 من سورة النجم.

ويقتضي الإيمان بالوحي الإلهي، الإيمان والاعتقاد في أن الإسلام دين الفطرة ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ الآية 30 من سورة الروم.

و"الحنيف صفة من الحنف (بالتحريك) وهو الميل عن العوج إلى الاستقامة، وعن الضلالة إلى الهدى، وعن الباطل إلى الحق، ويقابله الزيغ وهو الميل عن الحق إلى الباطل إلخ، وفطرة الله التي فطر الناس عليها هي الجبلة الإنسانية الجامعة بين الحياتين: الجسمانية الحيوانية، والروحانية الملكية... وما أودع فيها من غريزة الدين المطلق الذي هو الشعور الوجداني بسلطان غيبي فوق الكون والسنن والأسباب التي قام بها نظام كل شيء في العالم"[7].

والسبب في كل ذلك هو أن الإسلام موجه للبشرية جمعاء، فلا يوجه دين للبشرية كلها إذا لم يكن دين الفطرة ﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ﴾ الآية 158، سورة الأعراف.

وعلامة الإيمان بالله إيمانا تاما راسخا هو الدعاء لأن الدعاء مخ العبادة، قال رسول الله ﷺ: "الدعاء هو العبادة" ولا يدعى إلا المعبود.

---

[6] رضا، محمد رشيد. الوحي المحمدي. شركة الطباعة الفنية المتحدة، الطبعة السادسة، القاهرة، 1960، ص ص: 35 – 36.

[7] عبده، محمد. الإسلام والنصرانية بين العلم والمدينة. دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، بيروت 1983، ص: 72.

-العقل أساس الإيمان:

قال الإمام محمد عبده: "فأول أساس وضع عليه الإسلام هو النظر العقلي. والنظر عنده هو وسيلة الإيمان الصحيح وذلك أن الفقهاء والمفكرين اتفق أغلبهم على أنه إذ تعارض العقل والنقل، أخذ بما دل عليه العقل. وبقي في النقل طريقان طريق التسليم بصحة المنقول، مع الاعتراف بالعجز عن فهمه، وتفويض الأمر إلى الله في علمه، والطريق الثانية: تأويل النقل مع المحافظة على قوانين اللغة، حتى يتفق معناه مع ما أثبته العقل"[8].

وآيات القرآن الكريم كلها تحث على إمعان النظر في الكون وما يحيط به كدليل على وجود الله وربوبيته وقوته ووحدانيته التي يشكك فيها البعض، ومنها ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ﴾، ﴿أَفَلَا يَعْقِلُونَ ﴾، ﴿ أَفَلَا تَنَفَكَّرُونَ ﴾، وهي كلها دعاوى إلى نبذ الجمود والتطرف وتحكيم العقل الذي هو أساس التسامح "فإذا صدر قول من قائل يحتمل الكفر من مائة وجه، ويحتمل الإيمان من وجه واحد، حمل على الإيمان، ولا يجوز حمله على الكفر"[9].

وتقديم العقل في الحكم على الأشياء في دين الإسلام، هو الدليل القاطع على دعوة الإسلام إلى الاجتهاد الذي دعا إليه شيخ الإسلام ابن تيمية بصورة ربانية تدل على إيمان صاحبها ورضوخه لمشيئة الله رضوخا تاما "فقد كان متحليا باليقين والمشاهدة، التي بعثت فيه صفة من الافتقار والاضطرار، والعبودية والإنابة. وقد روي أنه إذا أشكلت عليه مسألة أو صعب فهم آية، التجأ إلى جامع في مكان موحش. ووضع جبهته على التراب وردد قوله: "يا معلم إبراهيم فهمني"[10].

إن خلاصة كلام ابن تيمية هي أن الإسلام، كونه دينا سماويا، يربط بين الدعوة إلى التعبد والدعوة إلى الاهتمام بمسائل الدنيا التي أباحها الله لعباده وحثهم على الاستمتاع بها في غير إسراف ﴿ وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴾ الآية 31 من سورة الأعراف.

وربط الإمام ابن تيمية العمل بالعبادة وأصر على تحكيم العقل فقال: "وكذلك لفظ العقل، فلا يسمى عاقلا إلا من عرف الخير فطلبه، والشر فتركه... ومتى فعل ما يعلم أنه يضره، فمثل هذا، ما له عقل، فكما أن الخوف من الله يستلزم العلم به

---

[8] المرجع السابق، ص: 74.

[9] نفس المرجع، ص: 75.

[10] الندوى، أبو الحسن علي الحسني. ربانية لا رهبانية. مؤسسة الإسراء للنشر والتوزيع، الطبعة السادسة، قسنطينة، 1991، ص: 79.

فالعلم به يستلزم خشيته، وخشيته تستلزم طاعته، فالخائف من الله ممتثل لأوامره مجتنب لنواهيه"[11].

ورأي ابن تيمية يستند إلى قواعد أساسية في الشريعة الإسلامية التي هي القانون المقدس في الإسلام، وهي أمر الله لعباده في الأرض، ومصادر التشريع الأساسية هي: القرآن والسنة والقياس والإجماع. والعقلانية في الإسلام مستمدة من الاجتهاد الذي أمر به الله عباده المؤمنين من خلال الآيات الداعية إلى تحكيم العقل كما سبق وأن أشرنا، وأمر به الرسول ﷺ من خلال قوله: "أنتم أدرى بشؤون دنياكم" "واعتمادا على كل ذلك قام الفقهاء في الإسلام باستنباط "مجموعة من التشريعات الفكرية حتى يتسنى تطبيق الشريعة على الحالات المماثلة التي لم يرد فيها نص من الكتاب والسنة... فلفظ "فقه" يفيد أنه علم الفهم ومهمة أصول الفقه وضع الأسس العقلية التي تحكمه من استنباط القواعد"[12].

وبناء على كل ذلك كان عمل الفقهاء في الإسلام، البحث عن صيغ عقلانية لتطبيق أحكام لم ينص عليها الشرع صراحة، اعتمادا على الإجماع والقياس باعتبارهما من مصادر التشريع، أما إذا وجد آية محكمة، أو حديثا للرسول ﷺ أو إجماع المسلمين حول مسألة معينة، فلا مجال للاجتهاد، من أجل غلق الباب أمام الخلاف الذي ينبذه الإسلام أي الخلاف الذي يؤدي إلى الفتنة.

وبناء على كل ذلك فإن تشجيع الاجتهاد كان معبرا عن البواعث العقلانية في الفكر الإسلامي في إطار منهجي متسق من المعرفة، حتى لا يضل المؤمنون عن الطريق المستقيم الذي يدعو المؤمن الله أن يهديه إليه في كل صلاة من خلال قراءة سورة الفاتحة التي لا تجوز الصلاة من دونها.

الدين وفق المنظور الموضوعي:

الدين بوجه عام هو نظام اجتماعي يقوم على وجود موجود أو أكثر أو قوى فوق الطبيعة، ويبين العلاقة بين الإنسان وبين تلك الموجودات وتحت راية ثقافة معينة تتشكل هذه الفكرة لتصبح نمطا أو أنماطا اجتماعية أو تنظيما اجتماعيا، وكل دين يستلزم ثلاثة عناصر رئيسية:

---

[11] ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. كتاب الإيمان. تحقيق: حسين يوسف الغزال، دار إحياء العلوم، الطبعة الثانية، بيروت، 1985، ص ص: 46 – 47.

[12] هاف، توبي. فجر العلم الحديث. ترجمة: أحمد محمود صبحي، مطابع الرسالة، الكويت، 1997، ص: 138.

1– تصوير العالم المحسوس وعالم ما فوق الطبيعة مع تصوير الفوارق بينهما أو بين ما يشتملان عليه من موجودات وبالتالي التفرقة بين ما هو مادي وما هو روحي.

2– آراء ومذاهب تقوم على رسم العلاقات بين العالم المادي والعالم العلوي، والواجبات والالتزامات المتبادلة بينهما ومن ثم يشتمل كل دين على معتقدات كلية تسمى الإيمان وعلى طقوس أي أعمال يمارسها الأفراد تجاه القوى العلوية.

3 – مجموعة من أنماط السلوك تهدف إلى جعل الأفراد يسيرون في انسجام مع قوى ما فوق الطبيعة ويخضعون للثواب والعقاب على ما يعملون في الدنيا والآخرة[13].

ويميز ديتس Dittes في 1969 ووولف Wulff في 1991 بين التعريفات الاسمية التي تعرف الدين بمحتواه الفريد ، كالاتجاه نحو الله أو الإيمان بالله والخبرات الروحية والصلاة والذهاب إلى أماكن العبادة والتعريفات الوظيفية التي تحدد الدين من خلال العملية الفريدة وهو ما يفعله الفرد للإجابة عن الأسئلة الوجودية وعن معنى وهدف حياة الفرد والموت وكيفية تعامل الفرد مع الآخرين وما شابه ذلك[14].

تأثير الدين في الحياة النفسية للفرد:

بينت البحوث الحديثة في علم النفس أن مقاييس الاعتقاد أو الإيمان بالله وما بعد الحياة وإيجابية الاتجاهات الدينية ومعدل الصلاة وحضور أماكن العبادة قد ارتبطت بالعمر والجنس والرضا عن الحياة والعصابية وتقدير الذات ووجهة الضبط والدوجماطيقية* والتعصب وسلوك المساعدة[15].

وقد عبر فرويد عن أن الدين قد وجد من أجل الوفاء بحاجات الناس إلى المعنى والأمن، وتلك النظرة لها تاريخ طويل في التفكير الغربي وحتى الآن. وفي إطار النظرية العامة التي ترى أن المعتقدات الدينية تزودنا بالمعنى وتقدير الذات. أثبتت نظرية التنافر المعرفي فائدتها في تفسير سبب حفاظ الفرد على معتقداته الدينية وتركيزها في وجه الأدلة المعارضة.

---

[13] سند إبراهيم، رزق. دراسة في سيكولوجية النصاب. رسالة دكتوراه، مكتبة كلية الآداب بجامعة عين شمس، القاهرة، 1985، ص: 270.

[14] المرجع السابق ص: 18.

[*] الدوجماطيقية: مصطلح يعني العقيدة، حيث يؤمن الإنسان بمبدأ ويتمسك به دون الاستناد إلى دليل جازم.

[15] المرجع السابق ص: 18.

وقد وافق جوردن ألبورت على وجهة نظر فرويد فيما يتعلق بحماية الدين للذات، ولكن ألبورت رسم صورة أكثر تعقيدا فقد ميز بين التدين العرضي الظاهري والتدين الداخلي فقد أراد ألبورت أن يميز بين أولئك الذين يعمل الدين لديهم على الوفاء بنتائج تخدم الذات، والذين يكون الدين لديهم غاية في حد ذاته.

وقد أثبتت كثير من البحوث أن تلك التفرقة مهمة في فهم تأثير الدين على الصحة النفسية والتعصب وسلوك المساعدة. فقد تتبع إريك إريكسون Erik Erikson الصراعات التي يواجهها الفرد في النمو النفسي الاجتماعي أثناء فحصه للوظائف النفسية الدينامية للدين [16].

وفي هذا الإطار نجد هناك من يعتبر "أن الخطر المادي الذي يهدد الأفراد يولد الحاجة إلى الإيمان بقوة عليا، فإذا ما زاد جانب كبير من الخوف والقلق حل محله شعور بالاطمئنان إلى استمرار الحياة في ظروف آمنة يحف بها الرخاء، وإن هذا ينال من أهمية الدور التقليدي الذي تؤديه الأديان، وعلى ضوء ذلك تسود لدى الجيل الجديد نزعة من عدم التقيد والالتزام بكثير من الأوامر والنواهي الدينية"[17].

ولا شك أننا نلاحظ في الحياة الاجتماعية اليومية التي نعيشها أنه أثناء الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى أثناء حدوث الكوارث الطبيعية مثل الزلازل والأعاصير أو غير ذلك، نلاحظ أن الناس يكثر لديهم الخوف والقلق فيجعلهم ذلك يلجؤون إلى الدين للاحتماء به، أما إذا زال الخطر واطمأن الإنسان بحياته فنجده أقل تدينا وأكثر انغماسا في شهوات الدنيا.

أثر الدين الاجتماعي:

إذا لم ننظر من ناحية تأثير الدين على الحياة النفسية للفرد ونظرنا إلى آثار الدين الاجتماعية فإننا نلاحظ أن الأديان كلها تعتبر أنساقا للمعتقدات والممارسات، فالدين بالإضافة إلى كونه ظاهرة سيكولوجية فإنه ظاهرة اجتماعية، طالما أنه يركز بالضرورة على الجماعة عند تطوير الفكرة الدينية وفي تعليم المعارف الدينية والعمل على استمرارها، فباعتباره نسقا من المعتقدات والممارسات والقيم الفلسفية المتصلة بتحديد ما هو مقدس، وبفهم الحياة والتخلص من مشكلات الوجود الإنساني، نجد الفرد يدخر الدين لمواجهة تعقيدات الحياة الاجتماعية، ولذلك نجد "أن الدين يهتم بجميع الأشخاص من كل العصور، بغض النظر عن السن أو النوع أو المكانة

---

[16] نفس المرجع. ص:19.

[17] kamel, Aboulmajd. " la crise des valeurs et ses manifestations sociales et familiales", la crise des valeurs et le rôle de la famille dans l'evolution de société contemporaire, session de printemps, Rabat, avril 2001, p: 119.

الاجتماعية. وجدير بالذكر أن مفهوم طريق الخلاص قد يجعل الإنسان على ارتباط دائم بكل ما تمليه عليه القيم الاجتماعية العصرية المحدودة أو قد يعلمه الحكمة ويمده بالوسائل التي يستطيع بواسطتها تحرير ذاته من الجماعات والقيم العصرية، أي يمنحه حرية تحقيق القيم التي تسمو على مطالب الحاضر الاجتماعي❖[18].

ولذلك نجد ماكس فيبر يرى أن الدين يتضمن بالضرورة جانبا أخلاقيا وأن هذه الأخلاقيات الدينية هي نتاج التفاعل بين الموجهات الدينية الرسمية والظروف الاجتماعية.

ومن الملاحظ أن المعتقدات الدينية تختلف من دين إلى آخر وأحيانا نجدها تتفاوت داخل الدين الواحد طبقا لتنوع التجارب وتعددها، فقد تعتبر ثانوية عند الكثيرين عكس البعض الآخر.

والمعتقدات الشعبية ترتبط بشدة بالدين وتجد مرتعا لها، في ظل عدم القدرة على التكيف مع ظروف المجتمع المستجدة، وعدم القدرة على تلبية المطالب الاجتماعية بالدرجة الأولى، فيحاول الإنسان حينها التكيف مع بيئته الاجتماعية طالما أن الدين يحتوي على وظيفة تفسير الشر والموت والظلم والمعاناة ويقدم إجابات روحية لاهتمامات الإنسان المطلقة.

إن الدين وفق هذا المنظور "يمثل ملجأ للإنسان، حيث يجد فيه مخرجا من مشكلاته، ويجد فيه السند الذي يحقق له الشعور بالأمن الذي فقده بسبب الصراعات التي تدور في نفسه"[19].

ربط التفسير الديني بالخرافة:

إن الناس يتلمسون بواسطة الدين معنى وقيمة للحياة، ويستغل الدين من هذا الباب بربطه بالخرافات اعتمادا على معتقدات شعبية غير قابلة للتفسير العقلاني، فالناس يربطون بين الخرافة والدين حينما يستغلون وجود بعض الحقائق الدينية الغيبية كالروح مثلا ووجود بعض النصوص الدينية التي تتحدث عن السحر والحسد وغيرها لكي يدافعوا بحرارة عن حقيقة الظواهر الخرافية مؤكدين أن الدين نفسه يدعمها، و"هذا الاتجاه من أخطر الأشياء لأنه يستغل عمق الإيمان الديني من أجل تأكيد الفكر الخرافي، ولأنه يضع الدين بلا مبرر في

---

[18] مراد، عبد الفتاح. موسوعة البحث العلمي وإعداد الوسائل والأبحاث والمؤلفات الإسكندرية، ص: 1223.

[19] عيسوي، عبد الرحمن محمد. دراسات في علم النفس الاجتماعي. دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1974، ص: 424.

مواجهة العلم ويضع عقول الناس في مواجهتها معا، فتقف حائرة بين عقيدة متأصلة فيها وبين منهج علمي تثبت صحته على أرض الواقع العلمي في كل لحظة""[20].

وهذا الكلام يؤدي بنا إلى القول أن المعتقدات الشعبية تستفيد من عمق وثبات المعتقدات الدينية في اكتساب مصداقية وقبول لدى الإنسان.

ولكن نلاحظ أن هناك من يرى أن الدين يناهض الخرافة ويحاربها وأن هناك منهجا علميا في الدين يأمر بالعلم واستعمال العقل وينادي بحرية الفكر وحرية العقيدة وحرية الاقتناع وحرية الجدال والمطالبة بالدليل المقنع وينادي بالاقتناع عن طريق البرهان العقلي والعمل"[21].

ولذلك نجد كثيرا من رجال الدين يتخذون مواقف معينة من المعتقدات الشعبية، لأنهم يدركون في أغلب الأحيان مدى عمق التعارض بين الموقف الأساسي للعقيدة الدينية التي يعرفونها ويؤمنون بها، وبين الموقف الأساسي الذي تنهض عليه تلك المعتقدات الشعبية، وفق ذلك نجدهم يعرفون مدى تأصل وترسخ تلك المعتقدات في صدور الناس، خاصة منهم الطبقات الشعبية، وهم ينزعجون أكثر حينما يجدون طبقات متعلمة وفئات تحسب على التقدم والمعاصرة تسلك سلوكات اجتماعية تدل على تأثير المعتقدات الشعبية فيهم.

ولهذا فهم يحاربون المعتقدات الشعبية كما يحاربها مفكرو التنوير ودعاة النهضة، لأنهم يعتبرونها عائقا أمام التقدم والرقي.

والطبقات الشعبية كثيرا ما تدرك حقيقة معارضة رجال الدين والمستنيرين لسلوكاتهم فيحاولون إضفاء الطابع الديني على هذه المعتقدات وذلك بسبب تأثير الدين في حياة الناس وانصياعهم لأوامره والخوف من المجاهرة بمعاداته، رغم أن سلوكاتهم قد تدل على عدم عقلانيتهم، وعلى أنها قد تعادي روح العلم والمدنية.

ولعل ذلك راجع إلى رسوخ الدين في الضمير الجمعي أكثر من رسوخ العلم والحضارة بمختلف مدلولاتها الثقافية الأخرى، ولذلك نجد أرنست رينان يقول في كتابه، (تاريخ الأديان): "من الممكن أن يضمحل ويتلاشى كل شيء نعدّه من ملاذ الحياة ونعيمها. ومن الممكن أن تبطل حرية استعمال العقل والعلم والصناعة، ولكن يستحيل أن ينمحي التدين أو

---

[20] زكريا، فؤاد. التفكير العلمي. – سلسلة عالم المعرفة – المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص: 60.

[21] عبد القادر طه، فرج. موسوعة علم النفس والتحليل النفسي. دار سعاد الصباح، الطبعة الأولى، الكويت، ص: 31 – 43.

يتلاشى بل سيبقى أبد الآباد حجة ناطقة على بطلان المذهب المادي الذي يود أن يحصر الفكر الإنساني في المضايق الدنيئة للحياة الطينية"[22].

وهذه النظرة تعبر عن رفض فكرة الماديين العصريين الذين يرون أن الدين والعلم نقيضان لا يجتمعان وضدان لا يتفقان بسبب قصرهم الكون على المحسوسات، وأنكروا ما وراءها جملة وتفصيلا، فلا روح ولا خلود ولا ملائكة ولا غيرها من العوالم الغيبية، خاصة وأن الكثير من الفلاسفة يربطون بين فكرة "الدين" وفكرة "فوق الطبيعي" فيرون أن الدين هو تفكر في كل ما يتأبى على العقل العلمي والتفكير الواضح. يقول هربرت سبنسر "إن الأديان على قدر اختلافها في عقائدها المعلنة، تتفق ضمنيا في إيمانها بأن وجود الكون هو سر يتطلب التفسير" ولذا فإن الدين بالنسبة إليه هو: "الاعتقاد بالحضور الفائق لشيء غامض وعصي على الفهم"، ويدور تعريف ماكس موللر (1822م – 1900م)، حول الفكرة نفسها فيقول في كتابه "نحو علم للدين" "إن الدين هو كدح من أجل تصور ما لا يمكن تصوره، وقول ما لا يمكن التعبير عنه، إنه توق إلى اللانهائي")"[23].

وهذه الفكرة تعبر عن مادية أصحابها وعدم إيمانهم بما لا يمكن التدليل عليه بالمحسوس، إنها تعتبر فكرة الدين مجرد خيال فردي يعبر عن مشاعر دفينة في النفس البشرية لا تواجه الحواس وإنما تتعداها إلى عالم غير مرئي إنها بعبارة أخرى هروب من الواقع المرئي إلى واقع غيبي.

إن فكرة الدين وفق هذا المنظور تتماشى وفكرة دوركايم التي ترى أن: "الدين هو نظام متسق من المعتقدات والممارسات التي تدور حول موضوعات مقدسة يجري عزلها عن الوسط الدنيوي وتحاط بشتى أنواع التحريم. وهذه المعتقدات والممارسات تجمع كل المؤمنين والعاملين بها في جماعة معنوية واحدة"[24].

إن فكرة دوركايم هذه تعبر عن وجود وعي بالقدسي مغروس في النفس البشرية يعبر عن الخوف والانجذاب معا إلى عالم يختلف عن العالم الدنيوي تماما، أو بعبارة أخرى، أن الدين هو جزء لا يتجزأ من الطبيعة الإنسانية، وموجود معها منذ البداية وبينما تكون التعبيرات

---

[22] وجدي، محمد فريد. دائرة المعارف – المجلد الرابع - دار المعرفة، الطبعة الثالثة، بيروت، 1971، ص: 111.

[23] السواح، فراس. دين الإنسان – بحث في ماهية الدين ومنشأ الدافع الديني، دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الرابعة، دمشق، 2002 م، ص: 23.

[24] نفس المرجع. ص: 27.

الظاهرية عن الدين عرضة للتغير والتبدل مع الزمن، فإن التكوين السيكولوجي الذي يجعل الدين ممكنا عند الإنسان، ثابت لا يتغير.

وهنا نلاحظ أن الدين محل صراع بين المؤمنين والجاحدين وهو يعبر عن صنفين من الوعي:

1 – الوعي الإيماني: وهذا الوعي يتميز بالعمومية، وقد جاء مع تطور الإنسانية من عبادة الطوطم مرورا بتأليه القوى العلوية إلى وحدة الوجود.

2 – الوعي الاجتماعي: ويتميز بكونه نسبيا وهو من إفرازات الصراع الاجتماعي الذي عرفته التشكيلات الاقتصادية والاجتماعية، ومن هذا التقسيم نفهم طبيعة الصراع حول حقيقة الدين، لكون الدين حقيقة غير فيزيائية يراد البرهنة عليها ماديا. وقد لا نحتاج إلى القول إنه إذا كان الدين يحتاج إلى إبانات فيزيائية فإنه يصبح طرفا في العلوم الطبيعية، التي عجزت عن الوقوف على معنى وطبيعة الإيمان بالغيبيات.

ولهذا يقال: "إن الإبانات الدينية ما هي إلا تعبيرات نفسية وتفسيرات عقلية تعلو على عالم الصور، وتستند إلى أساس عاطفي لا يستطيع الوعي إدراكها"[25].

وبغض النظر عن الصراع الدائر بين المؤمنين بالدين والجاحدين به، وكذا حقيقة الألوهية فإن الدين منذ بدء الخليقة يشكل اعتقادا فطريا يتعارض مع فكرة صنع الإنسان له، وهو يعبر عن حياة دينية جمعية، وتفكيرا عقلانيا تدرج من الأفكار الغيبية بسيطة التجريد، إلى الأفكار المعبرة عن الإيمان بالمطلق اللامتناهي، وكل ما سبق، ندرجه ضمن فكرة حصر الدين في رؤيتين إحداهما فطرية والأخرى تصورية.

الدين كأساس للمعتقدات الشعبية:

للدين مكانة كبيرة عند مختلف المجتمعات الإنسانية بما فيها المجتمعات البدائية والمتخلفة بوجه خاص. ويستمد مكانته من "تغليف نفسه بنوع من القداسة والتحريم، إذ يعتبر شيئا خارج التفكير والبحث. إن عدم التعامل الموضوعي والصريح مع الدين جعل التفكير فيه يقترن بالأساطير والخرافة. فالمستقرئ لتاريخ الحضارات الإنسانية وبواكير التجمعات الإنسانية يستدل على أن الدين جاء مقرونا بالأساطير حينا، وملتبسا بالوعي الخرافي حينا آخر، وهو ما يجعلنا نرى أن الدين والأسطورة وكذا السحر، شكلت الوعي الإنساني منذ أن

[25] ك. ج، يونج. الآلهة اليهودية- بحث في العلاقة بين الدين وعلم النفس- ترجمة: نهاد خياط، دار الحوار، الطبعة الأولى، اللاذقية، 1986، ص 07.

وطئت قدماه الأرض حتى الآن، برغم شيوع التفكير العلمي. لقد أدى الدين دورا هاما في صياغة الوعي الإنساني، ومن ثم بات قوة مؤثرة في البناء الفكري للمجتمعات الإنسانية وفي رؤية العالم، أي إنه أضحى جزءا لا يتجزأ من الفكر والممارسة الاجتماعية وإطارا للعقيدة والأخلاق وحتى التشريع"[26].

إن ارتباط الدين بالخرافة والأسطورة والسحر هو عامل جوهري في انحراف المعتقدات الشعبية التي تستمد وجودها في غالب الأحيان من سلطة الدين على الوعي الإنساني، عن الوجهة الدينية وفق أصول الديانات، إلى تفكير يغلب عليه الطابع الخرافي.

إن الاعتقاد الشعبي حول ضرورة ذبح القرابين في مناسبات دينية أحيانا، قد تحول إلى ضرورة الذبح في مناسبات اجتماعية، مثل حفلات الزواج، وحفلات النجاح في بعض المشاريع، للتعبير عن شكر الله على نعمه، أو استدرارا لعطف الله ورأفته وتعبيرا عن الخضوع في مناسبات أخرى مثل المرض أو الخوف من المصير المجهول، فنجد البعض يخرج قصعة من الكسكس وعليها قطع اللحم ليتصدق بها على الفقراء، في مناسبات الزواج أو التعبير عن الفرح بالنجاح في مشروع ما، أو عند الإقدام على بناء منزل أو حتى التعبير عن الفرح بالنجاح في الدراسة أو الحصول على شهادة علمية. وعادة الإطعام لا تقتصر على مناسبات الفرح بل تتعداه إلى مناسبات القرح أو الحزن، فعادة التصدق على الميت، والتصدق حينما يتعرض الإنسان لحادث سيارة وينجو منه، هي عادات يعرفها المجتمع الجزائري بكثرة.

الخاتمة:

إن هذه العادات لها أصول دينية ولكن المعتقدات الشعبية كثيرا ما تفرغها من القيم الدينية وتضفي عليها تفسيرات خرافية لا علاقة لها بالدين، ورغم ذلك كثيرا ما نجد هذه المعتقدات الشعبية تأخذ مكانها في حياة الناس بفعل العادة التي تروض الطبيعة البشرية فيتقبلها الناس دون مناقشة مدى فائدتها أو جدواها في الحياة العملية، وما يسمح بانتشارها والحفاظ عليها هو الأثر النفسي الإيجابي الذي تحدثه في أوساط الممارسين لهذه السلوكات، حيث إنها تترك شعورا بالرضى والطمأنينة بمجرد تجمع الناس استجابة لهذه الولائم المقامة، لأن هذه الأخيرة قد تكون عاملا مهما لمحو علاقات العداوة والتنافر الاجتماعي، كما قد تؤدي إلى تقوية عوامل التماسك الاجتماعي الضروري لاستمرار العلاقات الاجتماعية.

---

[26] توكاريف. الأديان في تاريخ شعوب العالم. ترجمة: أحمد فاضل، دار الأهالي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، دمشق 1998، ص: 05.

ومن كل هذا نصل إلى أن الدين سواء أكان منتشرا لدوافع نفسية أم لدوافع اجتماعية أم لدوافع أخرى فإنه يبقى مرتبطا بحياة الإنسان ارتباطا وثيقا ، حتى وإن حاول البعض تجاهله أو إنكار دوره في الحياة والادعاء أنه يمكن الاستغناء عنه.

مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات العلمية

46، تعاونية الرشد القبة القديمة – الجزائر.
ها : 00.213.0550.54.83.05 - 00.213.21.28.97.78 فا : 021.28.36.48
البريد الالكتروني: markaz_bassira@yahoo.fr / الموقع الالكتروني: www. Bassiracenter.com

دفعا لعملية البحث على مستوى المركز والتواصل العلمي مع مختلف المؤسسات البحثية والباحثين، يفتح المركز فضاءه العلمي، أمام كل القدرات العلمية الجادة من خلال الاشتراك أو الكتابة في دورياته المتخصصة: دراسات اقتصادية، دراسات إستراتيجية، دراسات إسلامية ودراسات أدبية، ودراسات قانونية ودراسات اجتماعية ودراسات نفسية أو من خلال التواصل العلمي مع المركز .

- **تصدر الدوريات فصليا، أي أربع أعداد في السنة لكل دورية.**
- **الاشتراك السنوي في الدورية الواحدة للأفراد: 1000 دج لكل دورية، وخارج الوطن: 14 دولار. للمؤسسات في الجزائر: 1200دج و خارج الوطن: 15 دولار.**

قسيمة الاشتراك السنوي

دورية دراسات إسلامية ودراسات إستراتيجية ودراسات اقتصادية ودراسات قانونية ودراسات أدبية ودراسات اجتماعية ونفسية، تاريخية ، الطفولة والأرطفونية.

تصدر أربع مرات في السنة

الاسم واللقب أو المؤسسة.....الهاتف.....
العنوان.....

الاشتراك في الدوريات:

دراسات أدبية ☐	دراسات إستراتيجية ☐
دراسات إسلامية ☐	دراسات قانونية ☐
دراسات اقتصادية ☐	دراسات اجتماعية ☐
دراسات نفسية ☐	دراسات تاريخية ☐
دراسات الطفولة ☐	دراسات أرطفونية ☐

يُرسل الاشتراك إلى رقم الحساب الجاري : مؤسسة دار الخلدونية
Ccp : 7625589 clé 81

ملاحظة : ترسل قسيمة الاشتراك وصورة الحوالة البريدية يمكن تسديد المباشر **والاستلام** المباشر على مستوى المركز.

تكاليف البريد مقدرة ضمن سعر المجلة